الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهــران – السانيا –

كــلية العلــوم الاجــتماعية

قســم علــم اجــتماع

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير

مقاربة أنثروبولوجية لإشكالية النظافة في المدن الجزائرية
- مدينة وهران نموذجا-

إعداد الطالبة:

* لشــلاش عمارية

إشراف الأستاذ:

* لقجــع عبد القادر.

أعضاء لجنة المناقشة:

حجيــج الجـــنيد .....رئيسًا

لقجــع عبد القــادر .....مشرفًا

حمـــادي حمـــيد ..... مناقشًا

مرزوق محمد نصّر الدين.....مناقشًا

السـنة الجــامعية:

2012/2011

تشكرات

في ختام رحلتنا في إعداد هذه الرسالة المتواضعة نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف: لقجع عبد القادر الذي تتبع معنا خطوات بحثنا ولم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته القيمة كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى اللجنة المناقشة، وكل الأساتذة الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي.

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث .

كما لا ننسى أن نتوجه بالشكر لأفراد الأسرة الكبيرة والصغيرة التي بتشجيعاتها ودعمها المعنوي لنا، أمدتنا بطاقة في المثابرة على العمل ومواصلته إلى النهاية.

« ….Quelque soit le bout, par lequel

on prend la réalité, c'est toute la

société qui se révèle… »

In Pascal Dibie

Ethnologie de la chambre à coucher

Edition Métailié

2000

الفهـــــــــــــــرس

❖ الشـــــــكر

❖ المقدمة العـــــــامة 01

❖الفصل التمـــهـــيدي :

1- الإشـــــــكالية 06

2- الفرضـــــيات.....13

3- منهجية البحـــث 14

4- الأحوال الشخصية للمبحوثين..... 21

❖الفصل الأول : إشـــــكالية النظـــــافة

مقدمة الفصل:.....27

1- علاقة النظافة بالبيئة والتلوث 29

2- النظـــــافة من المنظور الأنثروبولوجي..... 36

3- مسألة النظافة داخل العائلة 49

4- تصورات وممارسات السكان لنظافة الحي و المدينة.....58

خاتمة الفصل:.....69

❖ **الفصل الثاني:** إشـــــكالية تصورات وتعامل السكان مع النـــفايات

مقدمة الفصل.....71

1- مفهوم النفايات المنزلية.....73

2- نظام تسيير النفايات.....79

3- الاستفادة من رسكلة النفايات..... 92

4- النفايات البلاستكية من خلال أهميتها ومساوئها.....98

خاتمة الفصل.....106

❖ **الفصل الثالث:** النظافة من زاوية إشكالية الفضاء العمومي

مقدمة الفصل:.....107

1- مفهوم الفضاء العمومي 108

2- الفضاء العمومي من خلال إشكالية النظافة 128

3- المسجد : حالة استثنائية داخل الفضاء العمومي 134

خاتمة الفصل:.....141

❖ **الفصل الرابع :** المؤسسات التنشيئية من منظور السكان

مقدمة الفصل:.....143

1-العائلة أمام مسألة النظافة 145

2- المدرسة أمام مسألة النظافة.....153

3- القانون أمام مسألة النظافة.....166

4-الإعلام حسب تصورات السكان.....172

5-الجمعيات حسب تصورات السكان.....182

خاتمة الفصل:.....189

❖ الخاتمة العامة 190

❖ المراجع والمصادر 197

❖ الملاحق

مقــدمة عــامة:

انطلقت الأنثروبولوجيا من عكس المُسلمة التي كانت سائدة وهي اعتبار الإنسان الوحيد هو من الشكل الأوروبي والثقافة الغربية والدين المسيحي، فهذا هو المعيار الوحيد لمعرفة الإنسان.

لهذا تعتبر الأنثروبولوجيا علم الفوارق وذلك بين مختلف أنواع الإنسان أي لا يوجد إنسان على شكل واحد بل توجد عدّة أنواع، وهنا جاءت الأنثروبولوجية الفيزيقية التي أكدّت وجود اختلاف في الشكل الخارجي للإنسان وبهذا مهدّت الأنثروبولوجيا الفيزيقية أو صنعت الطريق إلى الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية التي اهتمت بالاختلافات الذهنية ومختلف المنتوجات الاجتماعية والثقافية، أي من التأكيد على وجود الاختلاف على مستوى حجم العظام... إلى وجود اختلاف في الذهنيات والثقافات لهذا تعتبر الأنثروبولوجيا علم ما هو خاص أو ما يفرق مجموعات عن أخرى، فجاءت هذه الأخيرة (الأنثروبولوجيا) لنقد مبدأ التطورية أي على المجتمعات أن تسلك المسلك الغربي للوصول إلى هذا التطور لأنه المسلك الوحيد لذلك.

لكن مقابل العالمية التي ميزت العالم الحديث وتصدير أوروبا نمط مدنها إلى باقي العالم ومستعمراتها ظهرت الأنثروبولوجيا الحضرية التي اهتمت بالمشاكل الحضرية للمدينة وكذلك نظراً لتزايد عدد سكان المدن وكبر حجمها.

فتبقى الأنثروبولوجية هي التي تساعدنا أكثر على فهم الواقع كما هو حسب مونتسكـــيو لأن المقاربة الأنثروبولوجية تسمح بالغوص في أعماق المجتمع أي التعرف عليه في خبـــاياه من خلال مستـــواه الواقعـــي اللارسمي[1]. حيث يعرفها Claude Levis- Strauss بأنها تهتم بكل ما لم نفكر في كتابته، فيقول ""إذا كانت الأنثروبولوجية في المجتمع، فإن المجتمع في الأنثروبولوجية ""[2] أي فهم المجتمع الجزائري من خلال

[1] - **Georges Balandier, Sens et puissance, Ed , P U F, Paris, 1971, 2ème Ed , 1981.**

[2] - **Claude Levis- Strauss, Anthropologie structural, Plon, Paris, 1997.**

المقاربة الأنثروبولوجية أصبح ضرّورة وكذلك من اهتمامات الجامعة الجزائرية، نظرًا لتزايد عدد السكان الحضريين في المدن خاصة بعد الاستقلال، كحق لهم في المدينة[1]. فهو يقارب حوالي 70% من مجموع السكان حاليًا[2]، وإن التحضّر هو مواقف وأفكار جديدة وهو أيضًا نظام اجتماعي، سلوكيات جديدة جماعية... من هنا يجب على الرابط التقليدي أن يتغير حسب هذا التحضر، لهذا نجد بروز عدّة ظواهر جديدة داخل المدينة التي لم نستطع فهمها، لأننا لا نعرف المجتمع الجزائري إلى حد الآن حيث تقول كلودين شولي " لم نستطيع فهم المجتمع الجزائري، لأننا أخطأنا في اختيار مع من نتقابل، لأننا لم نتوجه إلى المجتمع، بل إلى ما تمليه السياسة..." [3] فإن التحضر يؤدي دائما إلى إنتاج ثقافة حضرية جديدة، ولكن المهّم ليس عدد الناس الذين يسكنون في المدن، بل كيف يعيشون فيها، لذا اعتبرت المدينة محور اهتمام العديد من العلماء والباحثين فحاولنا التطرق إلى هذا المفهوم (المدينة) من زاوية البيئة عبر ظاهرة معاشة يومًيا في شـــوارعنا ألا وهي "إشكـــالية النظـــافة".

بـــدأ التفكير في حماية البيئة منذ الستينات، وعرف تطورًا منذ 1972 سنة إنعقاد الندوة العالمية حول البيئة والإنسان (مؤتمر ستوكلهم)، تليها ندوة أخرى عالمية حول البيئة والتنمية (ريو جانيرو سنة 1992).

ومن أهم المشاكل التي تواجه البيئة، هي ظاهرة التلوث حيث علق أحد المفكرين الأوربيين في القرن العشرين قائلا " في الوقت الذي فقدت فيه المجاعات والأوبئة كثيراً من قسوتها في إرعاب المـــواطن الأوربي، نجد أن التلوث البيـــئي

[1] - **Henri Lefebvre, Le droit à la ville, Ed Anthropos, Paris, 1974 .**

[2] - **Collection statistiques, O N S, R.G.P.H, 2008.**

[3] - **كلودين شولي في مداخلة لها بملتقى " مدى تقدم العلوم الإنسانية في فهم المجتمع"، كنستال، وهران، 1984. Abdelkader Lakjaa (S/D), Société et Sociologie en Algérie, Casbah, Alger, مقتبس من كتاب 2004.**

حل محل هذه المجاعات والأوبئة"[1]. من هنا يبرز حجم مشكلة التلوث التي تواجه دول العالم في الوقت الحالي، فالتلوث البيئي يرتبط بنمو النشاط الإنتاجي فطالما أن النشاط الاقتصادي ينمو فلا بد وأن حجم التلوث يزداد مع زيادة مستوى نشاط الإنسان، ومن بين تهديدات التلوث التي تواجه البيئة هي غياب بيئة نظيفة مقابل جميع أشكال التلوث: الهوائي، الترابي، البحري... الخ من خلال جملة المخلفات الإنسانية من أخطارها: الصناعية، الكيماوية، الإشعاعية... الخ.

في هذا البحث أردنا التطرق إلى البيئة، عبر أحد أشكال التلوث ألا وهو التلوث من خلال النفايات المنزلية، وكيفية التعامل معها أي طريقة التخلص منها داخل الفضاء العمومي، من خلال جملة الممارسات والسلوكيات والتمثلات لسكان مدينة وهران، وذلك للتوصّل إلى المقصود من هذه الممارسات ومن وراء هذه التصرّفات اليومية، أي رمي النفايات بطريقة عشوائية عبر شوارع المدينة.

فالنظافة ظاهرة اجتماعية ارتبطت أساسًا بالفضاءات الإنسانية من خلال تنظيم الحياة اليومية في سلوكيات جماعية، تعبر عن تصوّراتهم وأفكارهم... وهذا ما يرتسم من خلال تهيئة مجالية وعمرانية للمدينة. لكي تعبر عن هوية وحياة جماعية. فمن هنا نتساءل عن عدم نظافة المدن الجزائرية الكبرى - مدينة وهران على وجه الخصوص- فارتأينا الـــعودة إلى المناهج الأنثروبولوجية لأنها تسمح بطرح أنواع مختلفة من التساؤلات وإستخدام أنواع مختلفة من التقنيات التي تسمح بالوصول إلى تمثلات وتصوّرات المبحوثين حول الظاهرة المدروسة، وهذا ما تؤكد عليه Anne Raulin[2] التي ترتكز في دراستها للمدن على البحث الميداني الذي هو "بمثابة دم الشهداء بالنسبة للكنيسة"[3]. فهي تعتمد على البحث الميداني من خلال المناهج الأنثروبولوجية وذلك

[1]- بخيت رشيد، بورزق جلول السايح عماد، التلوث وأثره على الوسط الحضري في المدن الكبرى- حالة مدينة وهران- مذكرة لنيل شهادة الليسانس، تحت إشراف أستاذ: حجيج الجنيد، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، الجزائر، 2008-2009 ، ص01 .

[2] - Anne Raulin, Anthropologie urbaine, Ed Armand colin, Paris, 2002 .

[3] - Jean Copans, Introduction à l'éthnologie et à l'anthropologie, Paris, Armand Colin, 1996 .

بالإعتماد على عدّة تخصّصات مثل: التاريخ، الاقتصاد، الجغرافيا، علم الاجتماع... كذلك العودة إلى مدرسة شيكاغو[1] حيث بـــنت دراستها على المفـــاهيم الايكولوجية للروابـــط الاجتماعية فرأت أن الحياة الحضرية أصبحت تتميز باللامعيارية، و بدأ المجتمع الحضري عبارة عن تكدس مساكن أفرادها لا يعرف بعضهم البعض، فربّما اختفاء هذه الجماعات الأولية وظهور جماعات أخرى تفّسر هذه السلوكيات، فسوف نحاول في هذا البحث أن نبين تصوّرات الساكن وممارساته لمسألة النظافة داخل الفضاء الحضري، فالوصول إلى النظافة الكاملة شيء صعب نوعًا ما ولكن بالمقابل عدم النظافة ينتج عنها مشاكل صحّية وبيئية خطيرة أحيانًا لا يوجد لها حلول.

فعندما نتحدث عن النظافة فإننا نتحدث عن الصّورة الحضارية التي تعكس الوجه الحضاري للمجتمع أو مدى تقدمه، ونحن نعلم أن التقدم والتطور يحتاجان إلى التربية والتعليم، إذ النظافة هي سلوك مكتسب نتعلمه نتيجة للتربية التي ننشأ ونتربى عليها.

فمن هنا يأتي دور التربية على قيم النظافة في تنمية السلوك المؤدي لها، فهذه الأخيرة تعتبر التربية من السلوكيات التي يجب أن يتم التأكيد عليها للوصول إلى الرقي.

وعلى هذا الأساس ونظرًا لما تفتقده الفضاءات الجزائرية من سلوكيات تؤدي إلى حمايتها ونظافتها، حاولنا الكشف عن تمثلات وتصوّرات هذا المجتمع عبر مدينة وهران نموذجًا، وذلك من خلال خمســـة فصّول .

[1] - **Yves Grafmeyer, Isaac Joseph, L'école de Chicago, Naissance de l'écologie urbaine, Paris, Ed du Champ Urbain, 1998 .**

جاء الفصل التمهيـــدي: لعرض إشكالية وفرضيات البحث، وكذلك لتوضيح المنهج المتبع وعينة البحث في هذه الدراسة.

الفصـــل الأول: تمحور حول إشكالية النظافة من خلال التطرق إلى علاقتها بالبيئة وكيف أن هذه الأخيرة تشترط النظافة كأساس لضمان بقاءها، وكذلك مسألة النظافة داخل العائلة ومدى تصوّرات السكان لهذا المفهوم.

أما الفصل الثـــاني: فتخصّص حول مفهوم النفايات بصفة عامة والنفايات المنزلية بصفة خاصة، وكذلك نظام تسيرها والاستفادة منها من منظور السكان.

جاء في الفصل الثالـــث: التطرق إلى تصوّرات وتمثلات سكان مدينة وهـــران لإشكالية النظافة من زاوية الفضاء العمومي، وإلى ماذا يعود الفرق الجوهري في سلوكيات الأفراد داخل كل من الفضاء الخاص والفضاء العمومي.

الفصل الرابع والأخير: تمثل في عرض مهام التربية حسب تصوّرات السكان في ترسيخ قيم النظافة من خلال المؤسسات التنشيئية أي كل من الأسرة وجميع أطوار المدرسة أمام مسألة النظافة، كذلك تصوّرات وتمثلات السكان حول مهام كل من القانون، وسائل الإعلام والجمعيات في الحدّ من ظاهرة النفايات بالأوساط العمومية.

الإشكـــالية:

عُرفت مدينة وهران بالباهية، ويعود بهاءها إلى جمال مناظرها وشوارعها وتنوع تراثها وعاداتها، من خلال تعاقب عدّة حضارات عليها كل هذا كون مزيجاً ثقافياً يُميز وهـــــران عن بـــاقي المدن الجزائرية، لكننا اليوم نتساءل عن غياب البهاء والنظافة لهذه المدينة مثل باقي المدن الجزائرية، أي هذه الظاهرة شاملة تتعلق بجميع فئات المجتمع كما تتجلى عبر أغلب المدن الجزائرية و هذا ما يؤكده

Marcel Mauss أن الظاهرة الاجتماعية هي شاملة (Le fait social total)[1] فأصبحنا عند المرور في شوارع المدينة، نتساءل هل فعلا توجد مصلحة النظافة ؟ هل التقصير من البلدية فقط؟ .

هذا ما يحثنا عن البحث على مدى جهود الدولة في ذلك، ومن جهة أخرى المعنى الذي يعطيه السكان لهذه السلوكيات مثل: رمي النفايات بشكل عشوائي في الشوارع والأماكن العمومية، وعدم احترام مواعيد مرور الشاحنات لنقل النفايات، عدم إحضار أكياس القمامة عند النقاط المحددة لرميها، البزق في الشوارع، رمي السجائر، عدم المحافظة على الحاويات والمزابل بأحيائهم... فلماذا مع وجود كل هذه القوانين التشريعية حيث يقول الحديث الشريف " النظافة من الإيمان والوسخ من الشيطان "والقوانين المدنية المرسوم رقم 03-01 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003[2] يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وحتى شرطة العمران وحماية البيئة، تبقى ظاهرة النفايات متفشية بقوة في شوارع مدننا، هل هذا راجع إلى عدم تماشي هذه القوانين مع المجتمع؟ أو ما يمكن تفسيره بالعصيان المدني أي رفض كل القرارات والمشاريع التي يحاول أن يفرضها المجتمع الرّسمي من خلال جملة قوانينه ومؤسساته على المجتمع الواقعي متجاهلا بذلك كل قيمه وعاداته وتصوّراته وطموحاته...

---

[1]- **Marcel Mauss, Sociologie et anthropologie, Paris, PUF, 1984 .**

[2]- **الجريـدة الرسمية رقم 03- 01 المؤرخة يوم 2003/07/19 (انظر الملاحق)**

حيث أن هذا الأخير بدوره يحمل في طياته مشروع آخر يحاول أن يكرّس مبادئه على الواقع، لهذا يقوم برفض كل قرارات الدولة هذا ما يسمح بوجود عدّة مستقبلات لهذه المجتمعات حسب Georges Balandier[1]، على الأقل مستقبل المجتمع الرّسمي ومستقبل المجتمع الواقعي حيث يختلفان حتى في طريقة فهم واستخدام الكتاب والسنّة اللّذان ينبعان من نفس المصدر.

فمن هنا تساءلنا عن معنى عدم نظافة المدن الجزائرية – مدينة وهران نموذجًا- وما هي التصوّرات والممارسات التي ارتبطت أساسًا بالفضاء العمومي خاصة لمسألة النظافة؟ فسوف نحاول في هذا البحث أن نبين تصوّرات الساكن وممارساته آخذين بعين الاعتبار أن كل ممارسة خاضعة لتمثلات السكان، فكل فضاء يخضع لثقافة معينة تنتج يوميًا. فلا يجب التوقف عند التساؤل عن سبب رمي الأوساخ بل الذهاب إلى ما أبعد من ذلك وهو الأهم: لماذا يمارس هذا السلوك في هذه الفضاءات العامة فقط؟ فلقد ذكر Lynch " أنه ليس المهّم فهم شكل الصورة الحضرية، بل نوعية هذه الصورة هي الأهم"، أي ليس المهم لماذا يمارس هذا السلوك داخل الفضاء العمومي، بل محاولة التفسير والفهم عن ماذا يقصد ويبحث الساكن من وراء ذلك، لهذا يبقى الغرض من الدراسة هو كيف تساعدنا في فهم الحضرية.

فارتأينا المنهج الاثنربولوجي من خلال تقنياته لتفسير وتحليل هذه الظواهر التي ارتبطت أساسا بالفضاء العام، الذي هو مكان التقاء الضمائر الفردية لكي تكوّن الضمير الجمعي[2]، وذلك من خلال إعطاء الأهمية لفهم المعنى الذي يعطيه الفاعلون لهذه السلوكيات والتصوّرات حيث يؤكـــد Max Weber [3]على ضرورة استعمال الفهم فيما يخص الظاهرة الاجتماعية وذلك ليس بتفسير أو إبراز العلاقات العامة فقط، بل يفضل اكتشاف المعنى الذاتي الذي يعطيه الفرد لسلوكياته وتصرفاته.

[1] - Georges Balandier, Sens et Puissance , op cit.

[2]- Emile Durkheim, Les règles de la méthode sociologique, (1895), PUF, Paris, 1930.

[3]- Max Weber, La ville , Aubier- Montaigne / Champ Urbain , Paris , 2ème Ed, 1982 .(1er éd en allemand : 1921).

فما هي تمثلات وتصوّرات الساكن الجزائري لمفهوم الفضاء الخاص والفضاء العام؟ على حد تعبير أحد المبحوثين "الزونق (فضاء العام) تاع البايلك وليست ملكي الخاص لكي أنظفها " (مقابلة استطلاعية رقم 05)[1] .

وكذلك ارتأينا المنهج الأنثروبولوجي من خلال الملاحظة اليومية عبر مختلف أرجاء مدينة وهران (الشوارع - الحدائق العمومية - المحيط الخارجي وسط المدينة - الأسواق - الأماكن والمرافق العمومية...) وذلك باللجوء إلى المقابلات وخاصة المقابلات الحرّة ونصف موجهّة لترك حرية التعبير للمبحوثين.

فالنظافة ظاهرة اجتماعية ارتبطت أساسًا بالمجتمعات الإنسانية من خلال تنظيم الحياة اليومية في سلوكيات جماعية تعبر عن تصوّراتهم، أفكارهم... وهي ترتسم من خلال تهيئة مجالية وعمرانية لكي تعبر عن هوية حضارية جماعية. وهي كذلك مجموع القيم والتصوّرات الخاصة بالأفراد المنسجمين جماعيًا في سلوكيات وقيم موحدة، هذا ما يُعبر عن مدى الانسجام الاجتماعي حيث أن ترك الفضاء العمومي للسلوكيات والممارسات المؤدية إلى تلويث ما هو عمومي وتلطيخ المحيط الخارجي من خلال رمي النفايات والقاذورات...الخ هي ظاهرة تبين لنا تواجد خلل ومشكل يعيق عمليات التحضر والانسجام الاجتماعي. حيث نتعرّف على الأفراد الذين يسكنون ويتملكون الفضاء الحضري من خلال مدى الاعتناء وتنظيف الفضاءات العمومية، وهذا ما يتضح من خلال تهيئة مجالية وعمرانية للمدينة .

حيث يرى دوركايم[2] أنه بعد حدوث تبدلات عميقة في بُنية مجتمعه أدّت إلى تحرّر الحكم الفردي من الحكم الجمعي. وتبع ذلك تقهقر في الأخلاق التي كانت سائدة ولكن من دون أن تنموا أخلاق أخرى بسرعة كافية تملئ الفراغ الذي خلقته الأولى في ضمائر الأفراد، فهو لا يرى الحل في محاولة بعث تقاليد وعادات أصبحت لا تناسب الشروط الراهنة للوضع الاجتماعي، بل يجب وضع مؤسسات أخرى لحماية الفرد لأن الحرية

[1]- التزمت أن أقدم أقوال المبحوثين باللّغة التي جاءت فيها من خلال تصريحاتهم .

[2]- Emile Durkheim , De la division du travail social ,(1893), PUF , Paris , 1967.

المطلقة هي سلبية. وذلك من خلال العقد المبني على القانون حيث أكد جون جاك روسو[1] على أهمية العقد الاجتماعي الذي يعكس مرور المجتمع من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية من خلال تعاقد مجموعة من الأفراد على مجموعة من المبادئ والقوانين التي تسمح لهم بالعيش الجماعي داخل الفضاء العمومي، أي لابد من تنظيم المجتمع من خلال قوانين ومن خلال مؤسسات جديدة تضمن التضامن الاجتماعي مثل: المدرسة، الجمعية، القانون...

حيث يقول دوركايم : "أن واجبنا الأول الآن هو أن نضع لأنفسنا أخلاقا "[2] فرّبما هذا يساعدنا أكثر في فهم واقعنا الجزائري حيث أن هذا المجتمع هو في طور التغير أي حدوث تبدلات عميقة تدل على بوادر التغيير والتطور وبالتالي تفكك الروابط التقليدية على حساب ظهور روابط جديدة. فرّبما هذا الرابط الجديد يحتاج إلى قيم وأخلاق أخرى التي لا تستطيع المؤسسات التقليدية مثل الجماعة، العائلة الممتدة والدين توفيره للمجتمع، فتبقى ظاهرة رمي النفايات في الأماكن العمومية من بين الظواهر التي يجب تداركها بخلق قيم وتصوّرات جديدة مبنية من طرف مؤسسات جديدة مثل الجمعيات – المدرسة - والقانون المدني... ولكن يؤكد Weber أنه لا يتم ذلك إلا من خلال وجود الإنسان المدني حيث يقول "المدينة بنيت من طرف الإنسان المدني بفضل وجود الجمعيات والضريبة... فالمدني ورث المدينة ووجدت المدينة بفضل وجوده"[3]. حيث يُصرّح أحد المبحوثين " أنا الدولة ما عطاتني والو باه ما نقيش بَرا (الفضاء العمومي) "[4] وبالتالي غياب المواطن كفاعل في الفضاء العمومي، الذي يعتبره غريب عنه، لأنه لا يساهم في بنائه من خلال استشارته وتدخله في صنع القرار السياسي وإيجاد الحلول لمشاكله، أي إعطاء له الأولوية والأهمية في صنع السلطة. كل هذا أدى إلى ظهور سلوكيات واستراتيجيات أخرى من طرف المجتمع، تعمل كنقيض لهذه القرارات السياسية أي كرد فعل مغاير، وذلك لاعتبار أن هذه القرارات هي مفروضة عليهم وهي ليست من صنعهم

[1]- Jean Jacques Rousseau, Du contrat social , Edition, Flammarion, Paris, 1992.

[2] - Emile Durkheim , De la division du travail social , Ibid.

[3]- Max Weber, La ville , op cit .

[4]- مقابـــلة استطـــلاعية رقـــم 03 .

مثلا: فرض نوع من السكنات على المجتمع الجزائري من نمط F2-F3 أدى إلى جملة التحويلات والتعديلات...[1]

ولهذا نجد مجتمعات العالم الثالث تعبر عن نفسها من خلال مستويين: المستوى الرّسمي الذي يمثل الدولة من خلال مؤسساتها وقراراتها... والمستوى الغير رسمي أي المجتمع الواقعي الذي يحاول فرض مشروعه[2] من خلال ممارسة عدّة سلوكيات ومواقف التي تدخل ضمن الإطار الغير رسمي، إن هذه الاستراتيجيات هي التي تؤدي إلى ظهور فضاء عمومي بشكل مغاير عن الذي ظهر به في الحضارة الأوروبية، فهذه المواقف ربّما هي تعبير عن رفض قرارات المجتمع الرّسمي ومحاولة تكـــريس مشروع المجتمع الواقعي الذي هو في حركية وتغيّر سريع ومستمر.[3]

فإن إشكالية النظافة من خلال رمي الأوساخ هي أحد المميزات التي اتسم بها العالم الثالث، كما هو الحال في المدن الجزائرية حيث أن الخطاب العام يعبر عن مشروع لتحقيق النظافة ولكنه لا يتماشى مع السكان حيث نلاحظ في المقابل تزايد ظاهرة رمي النفايات والقاذورات في الفضاءات العمومية، فربّما يقوم المجتمع الواقعي بالتعبير عن رفض هذا المشروع من خلال عدم التجاوب معه وذلك بانتهاج هذه السلوكيات، حيث تعتبر ظاهرة رمي النفايات من بين استراتيجياته على غرار ظواهر أخرى مثل القطاع الغير رسمي – قلة المشاركة في الانتخابات الحرقة – الأحياء القصديرية... الخ وهذا ما يفسر عدم تماشي كل القوانين المدنية والقرآنية المتعلقة بالنظافة مع المجتمع. فيبقى المجتمع الواقعي متقدم ومتغير أكثر من المجتمع الرسمي فمثلا عندما لا يوفر القطاع الرسمي مناصب عمل كافية فان المجتمع الواقعي يلجا إلى كل الطرق الغير الرسمية للحصول على عمل. فربّما ظاهرة رمي النفايات في الشارع هي أحد حلول المجتمع الواقعي لعدم تلبية المجتمع الرّسمي لمتطلباته وحاجياته، فمن هنا نفهم الصّراع الموجود

[1] - Abdelkader Lakjaa, L'abiter identitaire, Eléments pour une problématique d'une urbanité en émergence, Insaniyat N 02 , CRASC , Oct , 1997 .
[2]- Georges, Balandier, Sens et Puissance, op cit, P 73.
[3] - Ibid. P71 .

بين المجتمع الرسمي والغير رسمي من خلال اختلاف المعاني التي يحملها كل المجتمع أي Bataille du sens[1] فان محاربة المجتمع الواقعي من خلال المجتمع الرسمي هو ليس فقط من الجانب الاقتصادي لكن هو أيضًا محاربة مشروع. لهذا عصيان المجتمع الواقعي حتى للقوانين المدنية والتعاليم القرآنية راجع للاختلاف في معنى و مشروع كل مجتمع.

تبقى النظافة جزء من المشروع التنموي الخاص بالفضاء العمومي بحيث يجب على الدولة أن تتكفل من خلال مؤسساتها الرّسمية على تمكين المواطنين وتعليمهم دور ووظيفة النظافة في تحقيق الرفاهية والتطور للسكان، حيث يؤكد أحد المبحوثين[2] أن الدولة تقوم بوضع حاويات القمامة فقط، ولكن ليس هناك نوع من الحملات التحسيسية والتطوعية لضرورة وأهمية النظافة، أو وضع بعض الإجراءات القانونية للمحافظة على هذه الحاويات. فتبقى النظافة هي أحد أسس حماية البيئة بل أساس من ضّروريات الحياة الإنسانية، وتظهر أهمية النظافة مع تزايد مخاطر التلوث البيئي لما له من أضرار على وجود العنصر البشري.

فإن حماية البيئة تعتبر من أهم حقوق الإنسان الطبيعية، لأنها تعني استمراره وسعادته... لابد أن الأهمية في البيئة تكمن في كونها تعني الإنسان نفسه فهي كل الظروف والعوامل التي تحيط به.[3]

من هنا تبرز أهمية النظافة كونها قيمة اجتماعية تنتج من خلال تنشئة اجتماعية عقلانية تهدف إلى تمكين الأفراد من كسب مواقف وتمثلات جديدة من خلال التربية والتكوين، لكي يصبح الفرد مؤهلا للدخول إلى الحياة الجماعية داخل الفضاءات الحضرية،[4] لهدف الحصول على مكانة اجتماعية وروابط اجتماعية ليتبادل من خلالها

[1]- Ibid. P 219 .

[2] - مقابـــلة استطـــلاعية رقـــم 08 .

[3] - يـــونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة في الإسلام، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن/ عمان، 2009، ص 15.

[4] -Louis Wirth, Urbanism as a way of life (Le phénomène urbain comme mode de vie), In American Journal of Sociology (AJS), 1938, P 01 – 24 .

السلوك والممارسات مع الذين يتشابهون معه في التربية والتكوين[1] بحيث تظهر النظافة كسلوك ومؤشر يتبادلونه الأفراد المندمجون في نظام موحّد ومتشابه، إذ يدفعون إلى الخارج وإلى الوراء كل فرد يتظاهر بسلوك يتضارب مع قيمهم العامة.[2]

من هنا تصبح النظافة مسألة حضرية من خلال إنتاج وعي جماعي يُهيئ ويُؤسس حركات وجمعيات تندد بخطورة النفايات الناتجة عن فضلات ومخلفات الإنسان، وكذلك المصانع الكيماوية...الخ كما تندد بخطورة تلطيخ ورمي القاذورات في الفضاءات العمومية بشكل عشوائي، هذه الحركات الاحتجاجية والجمعيات هي التي تلزم الدولة ومؤسساتها على إعادة التهيئة والمراقبة لتحقيق النظافة، بحيث يُصنع نوع من التضامن الجماعي من كلا الطرفين المجتمع المدني والدولة، للاعتناء والمحافظة على الفضاء العمومي، فما هي تصوّرات وتمثلات السكان لمفهوم هذه الجمعيات؟

يبقى موضوع النظافة من المواضيع الساخنة المثيرة لقلق الناس عل مختلف مستوياتهم وأعمارهم، جنسهم وحتى أماكن سكنهم... ويمكن القول أن هذا القلق يزداد كلما قل الوعي البيئي وثقافة النظافة الخاصة بالفضاء العمومي، ويبقى العكس صحيح حيث أن العمل على نشر الوعي البيئي بين مختلف شرائح المجتمع هو الحل الوحيد للحّد من هذه الظاهرة وذلك عبر مختلف المؤسسات الرّسمية والغير رسمية، لأن النظافة قضية حاسمة في حياة البشرية جمعاء ويتحدد مصير الشعوب والأمم بناءاً على بقاء البيئة نظيفة خالية من التلوث بجميع إشكاله[3].

[1] - Pierre Bouvier , Le lien Social , Gallimard , collection , Folio , Paris , 2005.

[2] - Emile Durkheim, De la division du travail social, op cit .

[3] - أحمد رشوان، البيئة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع البيئة، المكتب الجامعي الحديث، 2006.

الفــرضيات :

1 - في رأي السكان النظافة هي ليست مسؤولية الجميع، بل هي من واجب الدولة لوحدها .

2 - خاصية إدراك وعلاقات الساكن الجزائري بالفضاء العمومي هي التي تفسّر تفاقم ظاهرة النفايات في محيطهم الخارجي (الشارع، المساحات العمومية، المرافق العامة...).

3- كون المجتمع الجزائري الحالي لا يزال في مرحلة صنع و تأسيس لثقافة حضرية جديدة، هو الذي يفسّر اللامبالاة للسكان بنظافة محيطهم الخارجي، لهذا تبقى النظافة خارج البيت ليست من أولويات سكان مدينة وهــران .

منهجية البحــث:

كل بحث علمي يتطلب منهجية خاصة لدراسته والتي تساعده على بلوغ غايته، وأن طبيعة الموضوع والظاهرة الاجتماعية المدروسة هي التي تفرض على الباحث منهجًا يتبعه، والذي من خلاله يستطيع جمع المعلومات في الميدان والتي تؤدي إلى فهم الظاهرة حيث من خلالها يتضح لنا الطريقة والمنهج الذي نريد إتباعه.

والمنهج هو مجموعة من الخطوات الفكرية والعلمية التي يتبعها الباحث في تفسير الظواهر[1]، وكلمة المنهج هي الترجمة العربية للكلمة الفرنسية Méthode، وهو الطريق الذي يسلكه الباحث في تحديد بحثه والوصول إلى تفسير الظاهرة المدروسة في الواقع. فالمنهج يمكن إرجاعه إلى طريقة تصوّر وتنظيم البحث[2]، فدراستنا هي تحليلية وتفسيرية لظاهرة رمي النفايات في الفضاء العمومي وقدوتنا في ذلك مقولة مونتسكيو" Décrire ce qui est et non ce qui doit être"

بالإضافة إلى التقنية الكمية أو المنهج الإحصائي.

فلقد تناولنا هذا الموضوع بالاعتماد على المنهج الأنثروبولوجي، حيث يقول P Clément[3]" المنهج الأنثروبولوجي كالهندسة تقوم بوظيفة التعبير عن المجتمع في تنظيمه الاجتماعي، وكذلك في الأنظمة الرمزية، وأكدّ شمبار دولو على أهمية المنهج الأنثروبولوجي في الدراسات الحضرية،[4] لذلك يجد هذا المعنى تجسيده في هذه الدراسة.

عمليًا أول خطوة قمتُ بها هي مرحلة اختيار الموضوع والاقتناع به، فأجريت بعض المقابلات الإستطلاعية مع سكان مدينة وهران، عن الظواهر التي تقوم بإزعاج السكان يوميًا، فكانت معظم الإجابات تتراوح بين النقل الحضري،

[1]- عامر مصباح، علم الاجتماع، الرواد والنظريات، دار الأمة الجزائر، 2004 ، ص26.

[2]- موريس أنجلس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص98.

[3] - P Clément, Architecture et anthropologie, In espaces des autres, Paris, les éditions de la Villette, 1987, P20.

[4]- Paul Henry Chombart de Lauwe, Des hommes et des villes, Paris , Payot, 1965.

التهيئة العمرانية الغير كاملة، كثرة النفايات في شوارع المدينة... الخ، فوقع اختياري على إشكالية التلوث بصفة عامة ومسألة النظافة من خلال جملة الممارسات والتصوّرات لسكان المدينة حول هذه الظاهرة مثل الرمي العشوائي لمختلف قاذوراتهم، البزق في الشارع، عدم رمي أكياس النفايات في الأماكن المحددة لها... الخ، فقمت بتحديد الموضوع وحصره في إشكالية النظافة داخل الفضاءات العمومية، كون هذه السلوكيات ترتبط فقط بهذا المجال.

فقمتُ في بداية البحث بإجراء مقابلات استطلاعية وهذا لاكتشاف الميدان من خلال مقابلات حرّة، احتوت على سؤالين: ماذا يمثل لك الشارع والمحيط الخارجي؟ لماذا تقوم برمي النفايات في الشارع والأماكن العمومية؟ وطرحت هذه الأسئلة على 18 فرد، منهم ذكور وإناث داخل مدينة وهران، فكانت معظم الإجابات أن الشارع لا يهمني وبالتالي مسألة النظافة هي من مسؤولية الدولة، كون الفضاء العمومي حكرا عليها. فتمثلت المرحلة الاستطلاعية التي تعتبر من المراحل الأولى في البحث حيث تسمح بوضع القطيعة مع الأفكار المسبقة، أي الانتقال من نمط إنتاج معرفة عامة (Objet réel) إلى نمط إنتاج معرفة علمية (Objet scientifique) حيث يقول Gaston Bachelard[1] الفعل العلمي لا يوجد في الواقع ولكن يتم نزعه من الواقع الامبريقي، ثم يتم بنائه والتحقق منه. "Le fait scientifique est conçu, construis et constaté" وتمثل الاستطلاع في مرحلتين[2]:

الاستطلاع على الجانب النظري للموضوع ومختلف المقاربات التي تسير في هذا الاتجاه من مراجع وكتب ومداخلات وجرائد وصور... الخ، لإثراء الرصيد المعرفي حول الموضوع و تفادي التكرار. كما استعنا بخرائط ومعلومات ذات الطابع الإلكتروني من أفلام و روبورتاجات وأشرطة وشبكة الانترنيت.

[1] - Gaston Bachelard, La formation de l'esprit scientifique, Paris, Librairie philosophique, 1965 .

[2] -Raymond Quivy, Luc Van Campenhoud, Manuel de recherche en sciences sociales, 3eme Ed, Dunod, Paris, 2006 .

الاستطلاع على الميدان: أي مجتمع الدراسة من خلال الملاحظة العلمية المباشرة لمختلف سلوكيات وتصرّفات الأفراد حول مسألة النظافة وطريقة التخلص من النفايات... وذلك بمنظار أنثروبولوجي لتحديد وحصر مجتمع البحث إضافة إلى المقابلات الاستطلاعية التي سبق ذكرها، كذلك بعض المقابلات الحرّة مع المختصين في هذا الموضوع من أساتذة في علم الاجتماع، مسؤولين في قسم النظافة وبلدية وهران، بعض العمال في هذا القطاع... الخ.

هذا ما سمح ببناء الموضوع من خلال تحديد الإطار النظري وكذلك تحديد المفاهيم وبناء الإشكالية وطرح الفرضيات.

بعد ذلك قمت بإنجاز دليل الاستمارة [انظر الملاحق]، فهي من التقنيات الشائعة في علم الاجتماع، وهي تستعمل عندما يكون مجتمع البحث واسع إذ تعتبر من أهم تقنيات المنهج الإحصائي[1]، حيث اعتمدت على الجانب الاستطلاعي لإنجاز أسئلتها، إذ احتوت هذه الاستمارة على105 سؤالا منها المفتوحة والمغلقة، كما تضمنت عدّة محاور: كيفية تعامل العائلة مع النفايات، تصوّرات الأفراد للفضاء العمومي، مدى مسؤولية كل من الدولة والسكان والجمعيات حول مسألة النظافة، التجهيزات الموجودة بالمدينة من حاويات ومزبلات، الجانب القانوني، الجانب الديني... إضافة إلى المعلومات الشخصية للمبحوثين حيث من خلالها نستطيع تحديد الإطار الاجتماعي لأفراد العينة.

أمّا تفريغ الاستمارات فتطلب منا المرور ببعض المراحل[2] وهي كالتالي:

ترقيم أسئلة الاستمارة حتى الأسئلة التي لها خيارات مثلا: السؤال رقم 13 والمتعلق بنوع السكن، فنرمز لكل نمط برقم: 1: فيلا – 2: عمارة... الخ

[1] - Michel Giacobbi, Jean Pierre Roux, Initiation à la sociologie, Les grands thèmes, La méthode , Les grands sociologues, Hatier, Paris, 1990.
[2] - Raymond Quivy, Luc Van Campenhoud, Manuel de recherche en sciences sociales, Ibid.

بالنسبة للأسئلة المفتوحة فكل مبحوث يجيب على السؤال حسب معرفته ومستواه العلمي أو طريقة تعبيره، فنقوم بجمع الإجابات المتقاربة أو التي لها نفس المعنى تحت رمز واحد، حيث تم ترجمة كل استمارة إلى أرقام وإدخالها في جدول SPSS في الكمبيوتر وذلك بعد بدل مجهود لتعلم هذا النظام الإحصائي، ومن جهة أخرى يجب العودة إلى الاستمارة وربط الأسئلة التي لها علاقة مع أسئلة أخرى مثلا: السؤال رقم 14- هل تعتبر أن أغلب شوارع المدينة غير نظيفة وربطه بمتغير السن والجنس، ثم المستوى التعليمي، نوع السكن... الخ وبهذا ننتقل من الجداول البسيطة إلى الجداول المركبة Tableaux Croisés، ثم نقوم باستخراج النسب المؤوية لكل التكرارات (الأجوبة)، لكي تترجم هذه الجداول من أرقام إلى تفاسير وتحاليل أي مصطلحات علمية تفسّر هذه النسب المؤوية وهذا ما يطلق عليه " استنطاق الجداول الإحصائية " من خلال استنطاق الواقع[1] وبما أن تنوع التقنيات المستعملة في البحث الواحد من سبل تنويع مصادر المعلومات[2] وهو من أبرز الوسائل التي تحاول العلوم الاجتماعية استعمالها تعزيزًا للصفة العلمية لنتائجها، وبما أن الدراسة تصبوا إلى معرفة تمثلات وسلوكيات الفاعلين الاجتماعين لمسألة النظافة وهو مطلب كيفي لهذا تم استعمال التقنيات الأنثروبولوجية الكيفية وهي:

الملاحظة المباشرة: لأنها تقنية مهمة في العمل السوسيولوجي والأنثروبولوجي وذلك من خلال ملاحظة مختلف السلوكيات داخل الفضاء العمومي سواء بالنسبة لتصرّفات السكان أو كيفية تعامل العمال مع هذه النفايات، فحسب بورديو فإن: فحص مشكلة مطروحة في عالم مألوف على أشخاص مألوفين[3] يتطلب الملاحظة، فذلك الحضور الفيزيائي للباحث في قلب الحدث

[1] -Pierre Bourdieu, Jean- Claude Chamboredon, Jean- Claude Passeron, Le métier de Sociologue, Préalables épistémologiques, 5ème éd, Mouton de Gruyter, 2005 .

[2] - Jean- Claud Combessie , La méthode en Sociologie , Collection approches , Alger, Casbah , Ed , 1998 , P 107.

[3] - Pierre Bourdieu, Esquisse d'une théorie de la pratique, suivi de trois études d'ethnologie Kabyle, Genève , Libraire Droz , 1972 , P 156.

الاجتماعي، يسمح له بالتعرف على المكان ومعاينة الفضاء، والتعرف المباشر على المبحوثين من هنا تتأكد أهمية ودور الملاحظة[1].

المقابلات النصف موجّهة: هي تقنية بحث في الظواهر الاجتماعية حيث يتلخص استعمالها في معرفة آراء الآخرين وتصوّراتهم في حياتهم السابقة واليومية، وذلك بترك حرية التعبير للمبحوث عن تمثلاته وتصوّراته للموضوع المدروس[2]، تكمن أهمية المقابلة في استعمال المقابلة والملاحظة في نفس الوقت فهي تلك العلاقة الاجتماعية بين الباحث والمبحوث التي تسمح للمبحوث أن يكون خطابًا منسجمًا هذا ما يسمح بالكشف عن تصوراته وتمثلاته، فتم إنجاز دليل المقابلة الذي يحتوي على 16 سؤال [أنظر الملاحق] واعتمدت في ذلك على النتائج التي تحصّلت عليها من الاستطلاع والاستمارة، أجريت هذه المقابلات النصف موجّهة مع 18 مبحوث، من الجنسين أي 9 رجال و 9 نساء، يتراوح سنهم من 20 سنة إلى أكثر من 60 سنة، وهم موزعين عبر مختلف أحياء مدينة وهران. [أنظر الملاحق]

فقد قمت بشرح الأسئلة بالعامية للمبحوثين، حتى يتوصلوا إلى الفهم الجيّد، وقد استعنا بالمسجل الصوتي أثناء إجراء المقابلات حتى لا نثير قلق المبحوثين من خلال التقيد بالأوراق، وكانت المقابلات تستغرق حوالي ساعة أو أكثر، معتمدين في ذلك على نصائح Frederik Le Play أي علينا أن نسمع أكثر مما نتكلم، كما قمت بإجراء مقابلات أخرى مع عمال النظافة بقسم النظافة والتطهير لبلدية وهران، وذلك بعد التعرف عليهم وإجراء بعض العلاقات معهم من خلال عدّة زيارات إلى موقع عملهم، فكانت هذه المقابلات كذلك نصف موّجهة حيث يحتوي دليل المقابلة على 17 سؤال [أنظر الملاحق]، أجريت هذه المقابلات مع 12 عامل على اختلاف أعمارهم ورتبهم المهنية، الحالة المدنية والمستوى

[1] - Jean Copans, L'enquête Ethnologique de terrain, Paris, Ed, Nathan, 1996,

[2] - Alain Blanchet, Anne Gotman, L'enquête et ses méthodes, L'Entretien , Ed, Nathan , Paris ,1992 , P 35.

التعليمي... وذلك للتوصّل إلى تمثلاتهم وتصوّراتهم حول هذه الظاهرة، استغرقت هذه المقابلات أكثر من ساعة، إضافة إلى مقابلتين جماعيتين مع هؤلاء العمال.

كذلك التقنية الوصفية: ذلك قصد إعطاء وصف إلى ظاهرة النفايات في شوارع المدينة وأيضا تقنية التحليل: وتمثلت في تحليل مضمون المقابلات وتحديد العلاقات القائمة بين مختلف المتغيرات.

يجب التذكير أنه في بداية نزولي إلى الميدان أي من خلال المقابلات الاستطلاعية لم تكن عندي أي فكرة عن النتيجة التي سوف أتوصل إليها، وما هي تمثلات وتصوّرات العينة المبحوثة لإشكالية النظافة داخل الفضاء العمومي، لهذا يجب المرور بهذه المراحل السبع[1] للوصول إلى نتيجة ملموسة ومعتمد عليها .

عينة البحث:

في معظم الحالات لا يمكن القيام بدراسة ميدانية مع جميع أفراد المجتمع الكبير، لذلك نلجئ إلى عينة تمثله، ويقصد بالعينة أنها تمثل جزء من المجتمع الأصلي من حيث الخصائص والصفات لدى العينة المثلى، لهذا يجب أن تكون ممثلة للمجموعة الكلية Echantillon representative حتى يعتمد عليها[2]، فجاءت عينة هذا البحث عشوائية إلا أنني داخل هذا العمل العشوائي حاولت أن أحترم بعض الميزات وذلك لإعطاء وزن نسبي لجميع المتغيرات داخل العينة أي: السن الجنس، الحالة المدنية، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، نوع السكن... الخ. فعينة بحثنا تتكون من 200 فرد مقسمة على الجنسين أي 100 ذكر و 100 أنثى على اختلاف أعمارهم التي تتراوح ما بين 16 سنة إلى أكثر من 60 سنة.

وقد التقيت بهم في الأماكن العمومية، والمتاجر والمحلات المختلفة، في مختلف شوارع مدينة وهران، الجامعة، وحتى في بيوتهم خاصة مع النساء، وجزء منهم أقرباء وأصدقاء وجيران، لكن أغلبهم التقيت بهم في الشارع.

[1] - Raymond Quivy, Luc Van Campenhoud, Manuel de recherche en sciences sociales, op cit.

[2] - Madeleine Grawitz , Méthodes des sciences sociales , Ed Dalloz, 11ème éd , 2001.

وقد واجهت بعض الصّعوبات، وذلك في التحدث مع المبحوثين وخاصة الفئة المسّنة، يرجع ذلك إلى عدم اهتمام السكان بمسألة النظافة داخل الفضاء العمومي، وإعتبار أن نظافة هذا الأخير من مهام الدولة لوحدها. وكذلك إلى مستواهم التعليمي فأغلبهم أميين فاضطررت إلى شرح الأسئلة باللغة العامية وملأ الاستمارة بنفسي، وأيضًا أن بعض السكان وخاصة المسّنين لا يفهمون اللغة العربية الفصيحة، فكذلك اضطررت إلى ترجمة أسئلة الاستمارة إلى الفرنسية وملأ الاستمارة بنفسي، كما تم مراقبة الاستمارة عند إرجاعها أي تحقق من ملأ جميع الأسئلة أو إعادة إرجاعها إلى أصحابها لتكملة باقي الأجوبة على الأسئلة، إلغاء بعض الاستمارات التي لم تستوفي على 50% من الأجوبة، هذا ما يفسر عدم وجود أسئلة بدون إجابات (Non réponse)، ونفس الشيء ينطبق على دليل المقابلة الذي أجريته مع 18 مبحوث موزّعين حسب الجنس والسن وكذلك الحالة المدنية والمستوى التعليمي، ونوع السكن... وأيضا المقابلات التي أجريتها مع العمال فتمثلت الصّعوبة في إيجاد الوقت والمكان المناسب لإجراء هذه المقابلات فتم إجراء معظمها في مكان عملهم وذلك بأخذ موعد قبل شروعهم في العمل أي الفترة المسائية لأن جمع النفايات في معظمه يتم ليلا.

وإجمالا فإن العينة المبحوثة فهمت الأسئلة، كما قدمت لي بعض المساعدات تمثلت في أخذ الاستمارات إلى جيرانهم وأقاربهم... وكذلك استقبالي في منازلهم خاصة أثناء إجراء المقابلات، أما من حيث الخصائص فتحتوي العينة على أفراد من كل المستويات المتوسطة والمرموقة ومن مختلف المستويات التعليمية فمن الأمية إلى الجامعية، ومن مختلف الأحياء: الشعبية مثل: الحمري- المدينة الجديدة الكمين... والأحياء الفخمة مثل حي النخيل، Saint Hubert... موزّعة عبر مختلف أنماط السكن من الجماعية إلى الفردية وحتى القصديرية. فهي عينة واسعة ومختلطة.

الأحــوال الشخصية للمبحوثين:

يتضمن هذا المحور الخصائص الأساسية التي تميز أفراد العينة والتي تشمل الجنس (نساء- رجال)، السّن الذي يتراوح ما بين 16سنة إلى أكثر من 60 سنة. والحالــة المدنية حيث تحتوي العينة على عزاب ومتزوجين، مطلقين... وأيضًا المستوى التعليمي فمن الابتدائي إلى غاية الجامعي، وكذلك تم التطرق أيضًا إلى المستوى الاجتماعي للعينة من خلال معرفة المهنة ونوع السكن وكذلك الحي الذي يرمز إلى مكانة إجتماعية معينة حيث تم التطرق إلى 18 حي داخل مدينة وهران من أهمها: حي العقيد عثمان، حي كاسطور، المدينة الجديدة، حي الصنوبر.. الخ[1]

1- أفــراد العينة من حيث الجنس :

الجدول رقم (01) العينة من حيث الجنس

الجنـــــس	العـــــدد	النسبة المؤوية
ذكـــــر	100	%50
أنـــــثى	100	%50
المجمــوع	200	%100

ارتأينا أن تكون العينة مقسمة بالتساوي بين الجنسين، أي 100 رجال و100 نساء، وذلك من خلال نتائج التعدادات السكانية حيث يظهر هناك نوع من التساوي بين الجنسين، وهذا طبقًا للبنية الديموغرافية التي تميز المجتمع الجزائري حيث يتساوى فيها نسبة النساء مع نسبة الرجال.

[1]- انظر الملاحق

2- أفــراد العينة من حيث السّــن :

الجدول رقم (02) العينة من حيث السّن :

السن	العدد	النسبة المئوية
[20-16]	32	%16
[30-21]	34	%17
[40-31]	34	%17
[50-41]	32	%16
[60-51]	32	%16
[+ -61]	36	%18
المجموع	200	%100

من خلال الجدول رقم (02) يتضح لنا أن العينة متنوعة ومتوازنة من حيث السن والذي قسمناه إلى 6 فئات عمرية، الفئة العمرية الأولى سنهم بين 16 و20 سنة والفئة العمرية الثانية سنهم بين 21 و30 سنة، أما الفئة العمرية الثالثة مابين 31 و40 سنة...الخ حتى الفئة العمرية الأخيرة ما بين 61 إلى ما فوق، وارتأينا هذا التنوع والتوازن من حيث السن لأن إشكالية النظافة ظاهرة اجتماعية تمس وتهم جميع فئات المجتمع دون استثناء عبر مختلف أجناسهم وأعمارهم...

كما يتجلى من خلال الجدول أن فئة الشباب (من 16سنة إلى 40 سنة) تمثل أكبر نسبة أي 50% وهذا كذلك حسب الخصوصيات الديموغرافية للمجتمع الجزائري.

3- العينة من حيث الحالة المدنية:

الجدول رقم (3) يشير إلى الحالة المدنية

الحالة المدنية	العدد	النسبة المؤوية
أعزب (ة)	80	%40
متزوج(ة)	70	%35
مطلق(ة)	34	%17
أرمل(ة)	16	%8
المجموع	200	%100

4- العينة من حيث المستوى التعليمي:

الجدول رقم (4) يشير إلى المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	العدد	النسب المؤوية
أمي	16	%8
ابتدائي	20	%10
متوسط	28	%14
ثانوي	66	%33
جامعي	70	%35
المجموع	200	%100

تبقى العينة متنوعة من حيث الحالة المدنية فهي تحتوي على متزوجين بنسبة 35% والغير متزوجين بنسبة 40% إضافة إلى 17%من المطلقين وكذلك 8% من الأرامل، حسب الجدول رقم(03).

أما من حيث المستوى التعليمي فهي متنوعة أي تحتوي على مختلف المستويات التعليمية: من أمي ب: 8% إلى الابتدائي ب: 10 %، أما بالنسبة للمستوى الثانوي والجامعي فقد مثلث بنسبة 33% و35%على التوالي، فهي الأكثر ارتفاعًا لدى الشباب وبين مختلف الجنسين كما يوضحه الجدول رقم (04)، من خلال هذا يمكن القول بأن العينة تحمل تنوع في نوعية التكوين لدى الأسرة المبحوثة .

ويبقى المستوى التعليمي هو الأهم كمؤشر في فهم مسألة النظافة وذلك حسب الإشكالية والفرضيات أي مدى تأثير المستوى الثقافي والتعليمي للعينة مع كيفية إدراك مسألة النظافة داخل الفضاء العمومي.

5- العينة من حيث المـــهنة :

- الجدول رقم (05) العينة من حيث المهنة :

المـــــهنة		العدد		النسبة المؤوية	
طالب		55		%27.5	
عامل	إطار	20	75	%10	%37.5
	موظف	15		%7.5	
	عامل يدوي	30		%15	
	مهنة حرة	10		5%	
متقاعد		14		%7	
بدون عمل		56		%28	
المجموع		200		%100	

إن أفراد العينة متنوعة من حيث المهنة إذ تحتوي على نسبة الطلاب ب:27.5 % فهي تجمع بين التلاميذ وطلاب الجامعة، أما الموظفين فمثلث بنسبة 37.5 % حيث تتنوع من مختلف الرتب المهنية أي: إطار، موظف، عامل يدوي مهنة حرّة... إضافة إلى 7% من المتقاعدين، و28% من العاطلين عن العمل .

كون ظاهرة رمي النفايات في الشارع تبقى متفشية عبر مختلف شرائح المجتمع ولا تقتصر على مستوى مهني معين.

6- العينة من حيث الأحياء السكنية :

الجدول رقم (06) العينة من حيث الأحياء :

الحـــي [1]	العدد	النسبة
وسط المدينة	14	%7
المدينة الجديدة	08	%4
البلاطو Plateau	10	%5
الحمري	09	%4.5
مديوني	10	%5
Ekhmùl	07	%3.5
سيدي الهواري	07	%3.5
حي الضاية Petit Lac	12	%6
حي كاسطور	10	%5
حي الزيتون	10	%5
حي الصديقية	12	%6
إيسطو USTO	14	%7
حي الياسمين	14	%7
حي العقيد عثمان	12	%6
حي الصنوبر Les Plenteurs	12	%6
مارفال Maravel	14	%7
حي اللوز Les Amandiers	12	%6
Saint Hubert	13	%6.5
المجموع	200	%100

[1]- حاولت المحافظة على تسمية الأحياء كما هي متداولة لدى سكان مدينة وهران .

7- نـــوع الســـكن :

الجدول رقم (07) العينة من حيث نوع السكن :

نوع الســـكن	العدد	النسب المؤوية
فيلا	40	%20
عمارة	80	%40
حوش	45	%22.5
بناء قصديري	25	%12.5
أخر	10	%5
المجموع	200	%100

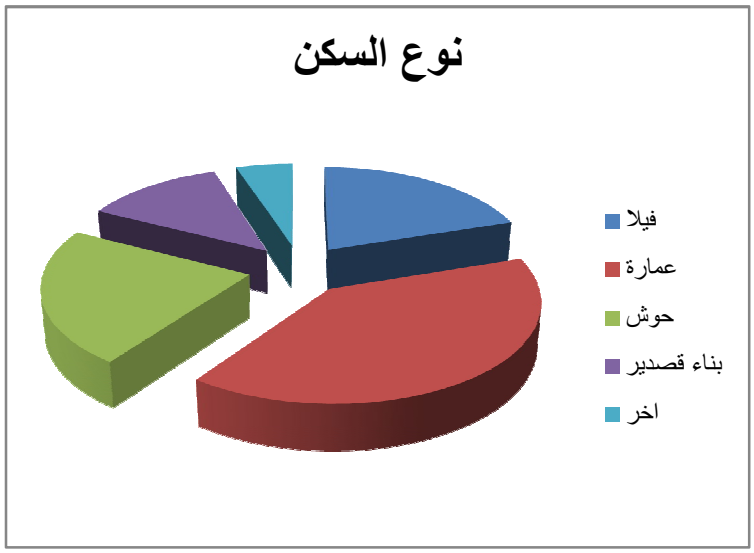

تبقى العينة متنوعة من حيث نوع السكن إذ تطرقنا إلى جميع أنواع السكن من الجماعية بنسبة 40% حيث حاولنا التركيز على هذا النمط لأن مسألة النظافة هي أكثر وضوح في هذه الانواع السكنية، لكن هذا لا ينفي تفشي هذه الظاهرة في باقي الأحياء الآخرى، لهذا تم التطرق إلى الأحياء ذات السكنات الفردية بنسبة 20% وكذلك الأحياء القصديرية بنسبة 12.5%، ونسبة 5 % تمثل باقي الانواع الآخرى مثل: الأحياء الجامعية... وتبقى هذه الانواع السكنية موزّعة عبر مختلف أحياء مدينة وهران منها الفاخرة مثل : حي النخيل – Saint Hubert... وكذلك الأحياء الشعبية مثل: الحمري- مديوني – المدينة الجديدة... إظافة إلى مركز المدينة، كما هو موضح حسب الجدول رقم (06).

الفصل الأول

مقـــدمة الفصـــل:

إن موضوع البيئة هو موضوع الحياة في صورتها الطبيعية والبشرية فالحياة تقوم على البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية في مقوماتها الذاتية وفي علاقتها الوظيفية بصفة أساسية، وأن مستوى العلاقة ونوعها بينهما قد أعطيا للحياة معناها الحضاري، والتقدم البشري ما هو إلا ثمرة قدرة الإنسان على التعامل مع المعطيات الطبيعية إلا أنه أدى في الوقت ذاته إلى تبديل العلاقة بينهما وتخطى الإنسان حدود هذه العلاقة وتمكن من السيطرة على الطبيعة وإخضاعها، وبسب ذلك نشأت بعض القضايا البيئية التي تمثلت في سوء استخدام الموارد الطبيعية إما باستنزاف ما لا يتجدد منها أو بإطلاق أثارها الضّارة على الحياة[1].

فرضت الأزمات البيئية نفسها على دول العالم عامة وعلى الإنسان بشكل خاص، وأصبحت قضايا البيئة حديث المجتمعات كافة نظرًا لشموليتها وتداخلها وتعقيداتها، ولأهميتها واتصالها الوثيق بحياة الإنسان والمجتمعات.

واتخذت من البيئة موضوع لدراستي من زاوية التلوث البيئي الذي يعتبر أحد أهم مشاكل البيئة[2]، الذي ازداد مع زيادة سيطرة الإنسان على الطبيعة ومع زيادة عدد السكان وكذلك لقدرة الإنسان على إحداث تغيير واسع وشامل في الطبيعة، فأخذ التلوث من خلال شتى أنواعه يهدد سلامة وصّحة الإنسان نفسه.

ويبقى التلوث عن طريق النفايات في شوارع المدن هو موضوعنا بالتحديد، فكثيرًا ما أصبحنا نلاحظ يوميًا كثرة انتشار النفايات في جميع أرجاء المدينة فحاولنا في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم النظافة ويقصد بها عامة جمع ونقل ودفن أو ردم النفايات فتبقى النظافة هي طريقة التخّلص من الأوساخ، وشرعًا هي الطهارة وهي شرط اكتمال العبادة مثل الصلاة، دخول المسجد... الخ.

---

[1]- غالب الفريجات، مؤشرات وقضايا التربية البيئية، مؤسسة الانتشار العربي، عمان / الأردن، 1999.

[2] - Viger. Solange, Pollution de l'environnent risques et responsabilité, Demos, Paris, 2000 .

فيبقى الدين الإسلامي يوصي بالنظافة والمحافظة على نظافة الطرقات والشوارع، فقال الرسول (ص): "الإيمان بضع وسبعون شعبة أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ".

من هذا الحديث إن إماطة الأذى عن الطرقات والمساهمة في تنظيف الأماكن العامة أو المحافظة على نظافتها قيمة تقدسها الشريعة الإسلامية، كما تدعوا الديانة الإسلامية إلى نظافة الفرد في بدنه وثيابه... وهذه الأخيرة (نظافة الفرد) تحتم على الفرد ألا يصبح فوضويًا، ويرمي بالقمامة في الطرقات، البزق في الشارع، لأن الفرد لا يستطيع أن يقنع الناس مثلا: بأنه نظيف وهو في نفس الوقت يقوم برمي النفايات من الشرف والسيارة ... أي تلطيخ الأماكن العامة. حيث تقول أحد المبحوثات "التصرفات هي التي تحكم على الإنسان وليست الأقوال" (مقابلة رقم 10)، أي الأخلاق هي التي تنظم الحياة الجماعية والفردية للمجتمع حسب أرسطو.

ولعل ما يميز النظافة أنها لا تخاطب قطاعًا معينًا من الناس، ولا تستهدف فئة عمرية محددة إنما تستهدف قطاعات المجتمع كافة، فمن خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى تمثلات وتصوّرات سكان مدينة وهران لمفهوم النظافة وخاصة محاولة فهم وتفسير انعدامها داخل الفضاءات العمومية، حيث تبقى النظافة في المدن الجزائرية تنحصر في البيت فقط، فما هي ممارسات العائلة اتجاه عملية التخّلص من النفايات داخل الفضاء العمومي.

1- علاقة النظافة بالبيئة والتلوث :

إن استمرار بقاء الإنسان على كوكب الأرض، يعتمد على طريقة تعامله مع مصدر الطبيعة من حوله، لذا أصبح فهم الطبيعة ونظامها البيئي ضرورة قصوى في مواجهة الاتجاه المتعاظم لاستهلاكها وتلويثها، فالمحافظة على نظافة البيئة أساس من أسس الحياة الإنسانية لهذا تبقى النظافة بشكلها العام من ضروريات حماية البيئة والمحافظة على نقاوتها[1].

البيئة لفظ شائع الاستخدام في الأوساط العلمية وقد أخد الاهتمام بها بتزايد يومًا بعد يوم، وترتبط مدلولاتها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها، فرحم الأم بيئة الإنسان الأولى، والبيت بيئة والمدرسة بيئة، والحي بيئة والكرة الأرضية بيئة والكون كله بيئة، ويمكن أن ننظر إلى البيئة من خلال النشاطات البشرية المختلفة، فنقول البيئة الزراعية، البيئة الصناعية والبيئة الثقافية والبيئة السياسية، البيئة الصحية والبيئة الاجتماعية... الخ.[2]

فإن البيئة هي ذلك الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويُمارس فيه علاقته مع بني البشر، وتعرف كذلك بالوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان مؤثرًا ومتأثرًا، وهذا الوسط قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة جدًا، وقد يضيق ليتكون من منطقة صغيرة جدًا، قد لا تتعدى رقعة البيت الذي يسكن فيه[3].

البيئة في اللغة اسم مشتق من الفعل الماضي بَاءَ وبَوأ ومضارعه يَبُوءُ وتشير معاجم اللغة العربية إلى أن هذا الفعل قد استخدم في أكثر من معنى، لكن أشهر هذه المعاني هو ما كان في أصله اللغوي يرجع إلى الفعل باء ومضارعه يَتَبوأ،

[1]- محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2003 .
[2] - حسن أحمد شحاتة، البيئة والتلوث والمواجهة، دراسة تحليلية، دار التعاون، مصر، 2000 .
[3]- أحمد رشوان، البيئة والمجتمع، المرجع المذكور سابقا .

بمعنى نزل وأقام، فإن مفهوم البيئة في اللغة هي المنزل وكل ما يحيط بالفرد أو بالمجتمع ويؤثر فيهما.

وقد جاء استعمال أصل كلمة البيئة في القرآن الكريم في عشرة مواقع وعلى سبيل المثال قوله تعالى :﴿ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ ۚ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ سورة يوسف الآية 56 أي ينزل من بلادها حيث يشاء.

وعن مفهوم البيئة في اللغة الفرنسية يقول Michel Prieur مـــا يـــلي:

"L'environnement : est un néologisme récent dans la langue Française… Il fait son entrée dans le grand Larousse de la langue Française en 1972. Ensemble des éléments naturels ou artificiels qui conditionnent la vie de l'homme"[1]

أما مفهوم البيئة في القانون الجزائري فهي تتكون من الموارد الطبيعية الغير حيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض، والنبات والحيوان وكذلك الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية،[2] فالبيئة الطبيعية هي مكوّنة من العناصر التي لا دخل للإنسان في وجودها مثل الهواء، الصخور، النبات والحيوان... وهي كذلك كل ما شيده الإنسان من بنايات ومؤسسات ومناطق صناعية وطرق[3]... من هنا ظهر مفهوم آخر يُعبر عن علاقة الكائن الحي بالبيئة، وهو المفهوم الذي صاغه ارنست هيكل سنة 1829 وأطلق عليه اسم ايكولوجيا، وهي دراسة تكيف الكائن الحي مع الوسط الذي يعيش فيه، ونجد نفس التعريف عند McKenzie للايكولوجيا، حيث يعرفها كمايلي" الأيكولوجيا هي دراسة للعلاقات المكانية

[1] - Michel Prieur, Droit de l'environnement, Ed Dalloz, 2001 .

[2] - جيلالي صاري، دور البيئة في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1983.

[3]- راجع المادة 04 من القانون رقم : 03-10 بتاريخ 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم :43 بتاريخ 2003/07/20 ص 20.(انظر الملاحق)

والزمانية للكائنات الإنسانية، تلك العلاقات التي تحددها القوى البيئية..."على اعتبار أن الأيكولوجيا فرع من البيولوجيا.

تفرعت الأيكولوجيا بدورها إلى عدّة تخصّصات، وسوف نتطرق إلى تخصّص الأيكولوجيا البشرية الذي يندرج تحت اهتمامنا، فهو تركيب شامل يُوحد ويجمع بين كل العلوم الإنسانية مثل الجغرافيا والسياسة، الاقتصاد وعلم الاجتماع... فهي ملتقى الطرقات لعدّة علوم. لهذا كانت الأيكولوجيا محل دراسة عدّة علماء فابن خلدون في مقدمته يُعرف البيئة على أنها مكان تتوافر فيه إمكانات معينة والإنسان وحده هو المهيأ للاستفادة من هذه الإمكانات وإحداث التغيرات فيها بحسب ما تقتضيه ظروفه في المعاش والعمران البشري، كما تطرق إلى أثر الهواء والمناخ في أخلاق البشر، حيث أرجع الكثير من الظواهر الاجتماعية إلى عوامل ايكولوجية بالمعنى الحديث للكلمة، ويظهر ذلك أيضا من خلال المقارنة التي أقامها بين البدو والحضر[1]. كما أشار مونتيسكيو في كتابه روح القوانين، إلى العلاقة بين النظم والتشريعات وبين طابع الشعوب التي تطبقها، حيث يرى أن أهم عوامل التنوع الثقافي يتمثل في المؤثرات الجغرافية، وخاصة ظروف المناخ وأن فهم المؤثرات الجغرافية يمكّن من فهم السمات المختلفة والمتميزة لشعوب العالم [2] كما ربط Le play في دراسته عن أصول الأسرة وميزاتها بين البيئة وشكل نمط الأسرة التي تتأثر دومًا بأشكال النشاط الاقتصادي السائد، حيث ركز على تأثير البيئة والطبيعة والجغرافيا على الجوانب المختلفة للحياة والتنظيم الاجتماعي[3]، ويمثل Herbert Spenser مرحلة متطورة في الأيكولوجيا البشرية، وذلك من

[1] - ابن خلدون، المقــدمة، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر، التوزيع بيروت، لبنان، 2004 .

[2] - Montesquieu, L'esprit des lois, Ed, Châtelain, Genève, 1750.

[3] - عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع وقضايا البيئة، مداخل نظرية ودراسات واقعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004 .

خلال المماثلة بين المجتمع والكائن الحي، فالكائن الحي لا يمكن تناوله بعيدًا عن الوسط الايكولوجي الذي يعيش فيه[1].

ويُعد Robert Park من أكثر علماء الاجتماع اهتمامًا بالمدخل الايكولوجي لدراسة المجتمع، ولقد تجـــلى هذا الاهتمام في مقال له بعنوان" المـــدينة " حيث قدم اقتراحات لدراسة السلوك في البيئة الحضرية وكذلك كـــتابه المشترك مع Ernest Burgess "مقدمة في علم الاجتماع" والذي ركزّ فيه على عدد من المفاهيم السوسيولوجية والايكولوجية[2].

لكن تبقى سنة 1972 تمثل السنة المفصّلية في تاريخ اهتمام الإنسان بالبيئة، إذ شهدت هذه السنة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في مدينة استوكهلم/ السويد تحت شعار" **نحن لا نملك إلا كرة أرضية واحدة** "، منذ ذلك العام لقيت كلمة البيئة رواجًا وانتشارًا في كافة المجتمعات.

ولم يعد خافيًا أن المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويستمد منه كل مقومات حياته، أصبح يتعرض للانتهاك والاستنزاف والتلوث بصورة كبيرة، مما أدى إلى ظهور مشكلات أخذت تهدد سلامة الحياة البشرية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن هذه المشكلات قد تنوعت وتشعبت مع تنوع النشاطات البشرية، تلك النشاطات التي تتجه للبيئة باستمرار لإشباع العديد من الرغبات والحاجات[3]. أمام هذا كله، باتت حاجة الإنسان اليوم لفهم المحيط الذي يحيا فيه أكثر من أي وقت مضى، بل وجدنا الإنسان مرغمًا لدراسة المشكلات البيئية الأكثر إلحاحًا وخطورة، بُغية التصدي لها والتخفيف من أثارها. ومن هنا برزت جهود للإطاحة بمشكلة التلوث التي كانت ولا تزال من المسّببات الرئيسية للمشكلات الصّحية

---

[1]- نفس المرجع السابق .

[2] - Yves Grafmeyer, Isaac Joseph, L’école de Chicago, Naissance de l’écologie urbaine , op cit.

[3] - سعيد سالم الجويلي ، مواجهة الأضرار البيئية بين الوقاية والعلاج، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1999 .

والاجتماعية والاقتصادية...الخ[1]، فلقد سيطرت مشكلة التلوث على كل قضايا البيئة حتى غدت مشكلة البيئة الرئيسية، وارتبط في أذهان الكثيرين أن التلوث هو المشكلة الوحيدة للبيئة، وأن في التصدي لها تحل مشاكل البيئة. ذلك أن آثار هذه المشكلة ظاهرة للعيان وخطورتها محسوسة ومشاكلها ملموسة، كون أن آثار هذه المشكلة قد شملت الإنسان نفسه وممتلكاته، مثلما أخلت بالكثير من الأنظمة البيئية السائدة. فالتلوث هو مجموعة من التهجمات التي تصل الإنسان عبر حواسه وتتسبب في اختلاف التوازن البيئي، التي يمكن أن تكون ذات أخطار كبيرة على صّحة الإنسان[2]، أما بداية مشكلة التلوث فقد كانت مع مجيء عصر الصناعة فمع تشييد كل مصنع جديد ومع إنتاج كل سيارة أو قطار في البر أو باخرة جديدة في البحر ومع تسيير كل طائرة أو صاروخ في الجو، يضاف كم جديد ونوع جديد من الملوثات إلى عناصر البيئة[3]. أما فيما يخص ظاهرة النفايات فهي كذلك تزايدت بفعل الصناعة من خلال إنتاج المواد المصنعة والجاهزة من أطعمة في المعلبات، أكياس كرتونية وبلاستكية، قارورات ومواد سامة مثل مبيد الحشرات... الخ

فقد كانت مخلفات النشاطات البشرية قبل عصر الصناعة مما تستطيع الدورات الطبيعية للأنظمة البيئية أن تستوعبه في سلاسل تحولاتها. أما اليوم فلم تعد هذه الدورات قادرة على استيعاب مخلفات المصانع والمركبات والتجارب النووية وغيرها.

فإن التلوث هو كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات وحيوان وإنسان وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل: الهواء

[1] - **Philippe Douste – Blazy, Philippe Richert, La ville à bout de souffle : Pollution urbaine et santé publique, Ed, PLON, Paris , 2000 .**

[2] - **نبيلة إسماعيل رسلان، التامين ضد أخطار التلوث، دار النهضة العربية ، 2003 .**

[3] - **محمد نبيل طويل، البيئة والتلوث محلياً وعالمياً، دار النقاش ، لبنان، الطبعة الأولى، 1999 .**

والماء والتربة وغيرها.[1] كما يُعرف مصطلح التلوث بأنه حالة من عدم النقاء وعدم النظافة أو أنها كل عملية تنتج مثل هذه الحالة، فهو كل تغيير يطرأ على الصّفات الفيزيقية أو الكيميائية أو البيولوجية لهذا الإطار، مما يؤدي إلى إفسادها وجعلها خطر على صّحة الإنسان والحيوان[2] وغالبًا ما يكون النشاط الإنساني هو مصدر هذا التلوث، وبذلك يكون التلوث ضربًا من التدهور، ونقص الوعي البيئي مثلا التخّلص العشوائي للنفايات في المحيط الخارجي ومُجمل الأمراض التي تنتج عن ذلك، وبالتالي فإن الإنسان يضّر نفسه بنفسه.

فالتلوث يُعبر عن كل تغيير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية والغير حية، الذي لا تستطيع الدورات الايكولوجية استيعابه دون أن يختل التوازن فيها، لهذا تختلف درجات التلوث وتتباين مخاطرها تبعًا لحجم ونوعية الملوثات التي تطرح في البيئة، فالملوثات الطبيعية أقل خطرًا من الملوثات الصناعية وهكذا يمكن تقسيم درجات التلوث إلى ثلاث مستويات هي[3]:

1- **التلوث المقبول**: وهي درجة من درجات التلوث لا يصاحبها على الأغلب أي أخطار واضحة تمس مظاهر الحياة وغيرها على سطح الأرض.

2- **التلوث الخطر**: وهو الدرجة التي يتجاوز فيها التلوث" الخط الآمن" ليصبح مشكلة، وقد برز ذلك مع الانقلاب الصناعي وما صاحبه من إطلاق كميات هائلة من النفايات والفضلات متنوعة الخصائص والمصادر.

3- **التلوث القاتل**: وهو أخطر درجات التلوث، حيث تتعدى فيه الملوثات الحد الخطر لتصل إلى الحد القاتل أو المدمر للأحياء، مثلا ما حدث في بحيرة إيرى

[1] - عبد العزيز طريح الشريف، البيئة وصّحة الإنسان في الجغرافيا الطبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.

[2] - إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2008 .

[3] - عبد القادر رزيق مخادمي، التلوث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية،2000 .

ERIE في أمريكا التي فقدت مقومات وجود الأحياء المائية، بسبب ما يلقى فيها من نفايات صلبة وسائلة من منظومة المدن الصناعية المنتشرة حولها. كما أن هذا التلوث القاتل أصبح يمتد إلى بعض الأجزاء من البحر الأبيض المتوسط، الذي أصبح يسمى صندوق قمامة العالم، هذا ما يُوضّح أهمية الموضوع وخطورة النفايات التي لا يزال يُستهان بها في معظم دول العالم النامي. فيبقى دور الإعلام والتحسيس للمواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصّحة البيئية، أمراً ضروريًا للنهوض بقيم اجتماعية [1] تدعو لتكريس النظافة بشكل عام واستعمال الطرق السليمة للتخلص من النفايات ورميها في الأماكن المخصّصة لها خاصة في المحيط الخارجي. كما تظهر أهمية التحسيس كون الإنسان هو العامل الأساسي في عملية التلوث حيث يقول تعالىَ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ

لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ﴾ سورة الروم آية41. لدى فإن النظافة

هي ضرورة حتمية للمحافظة على نقاوة البيئة من أجل استمرارها، والقضاء على التلوث أو التخفيف من حدّته على الأقل.

[1] - علي السكري، البيـــئة وقيم المجتمع، دار الكتاب الحديث،2002 .

2 - النظافـــــة من المنظور الأنثروبولوجي:

النظافة هي أساس من أسس الحياة الإنسانية، وهي عامل أساسي للرقي والازدهار الاجتماعي، لأن النظافة تلعب دورًا كبيرًا في رقي الأمم لكونها عنوان تمدنها وتحضرها، فما من مجتمع متقدم إلا وتراه يضع النظافة والصحّة كشرطين أساسيين لبناء مجتمع حضاري، فان مفهوم وعادات النظافة تطورّت مع مرور الزمن فيختلف مفهومها الحالي مثلا عن معناها وممارستها في العصور الوسطى حيث لم يكن معروف قديمًا أن صحّة الإنسان تشترط عامل النظافة[1] فلقد كان لها اهتمام خاص عبر مختلف الديانات السّماوية حيث أعطتها الأولوية في حياة الفرد[2]، لدى يعكس الإهتمام بالنظافة بُعدًا ثقافيًا ذا أصل ديني، فالنظافة من الأمور التي أوجبتها الشريعة الإسلامية وجعلتها سمة أساسية من سمات المؤمنين، وهذا في قوله صلى الله عليه وسلم: " **تنظفوا فإن الإسلام نظيف** " وفي قوله كذلك:" **النظافة تدعوا إلى الإيمان والإيمان مع صاحبه إلى الجنة** " فان الديانات السّماوية تضع القذارة بمثابة الخطيئة، في حين النظافة تقرب المرء إلى الله وربما هذا ما أشاع القول أن " **النظافة من الإيمان والوسخ من الشيطان** "، فان العقيدة الإسلامية ركزّت كثيرًا على النظافة لما لها من فوائد على المجتمع، لقوله تعالى﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ ﴾ - سورة البقرة 222- فان الإسلام يشترط حفاظ الفرد على نظافة البدن والثوب والروح... كمكملين للطهارة، لذلك دعا الإسلام إلى سبل النظافة كالغسل والوضوء وسلوك إزالة الأوساخ وعدم الإفساد

[1] - **Georges vigarello , Le propre et le sale, L'hygiène du corps depuis le Moyen Age , Edition du Seuil, Collection Points histoire, 1985 , P54 .**

[2] - **زكي حسن زيدان، الأضرار البيئية وآثارها على الإنسان و كيف عالجها الإسلام ، دار الفكر الجامعي ، 2004 .**

لقوله تعالىأَ ﴿٨٥﴾ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَاۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٨٥﴾ -سورة الأعراف 85 -.

وهذا ما يؤكده أفراد العينة المبحوثة أن الدين الإسلامي ينهي عن رمي النفايات بالطريقة العشوائية في الشوارع والأماكن العمومية ويأمر بالنظافة، لكن مقابل ذلك فإننا نلاحظ على أرض الواقع أن أفراد المجتمع لا يكترثون ولايهتمون بجميع هذه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تنص على النظافة وذلك حسب أراء المبحوثين من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (08):عدم اهتمام السكان لجميع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الخاصة بالنظافة، ومتغير السن :

السـن	عدم الاهتمام بجميع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية			المجموع
	ضعـف الدين لدى السكان	جهـل الآيات والأحاديث	غـياب دور الأئـمة	
[20-16]	16	9	7	32
[30-21]	7	14	13	34
[40-31]	15	11	8	34
[50-41]	9	15	8	32
[60-50]	14	9	9	32
[61- +]	17	4	15	32
المجموع	78	62	60	36
النسبة المؤوية	%39	%31	%30	%100

تبقى عينة البحث تؤكد على أن أفراد المجتمع لا يهتمون بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تدعو إلى النظافة ويرجع ذلك إلى:

- ضعف الدين لدى أفراد المجتمع وذلك بنسبة 39% حسب تصريحاتهم.
- جهل المجتمع لمختلف الآيات والأحاديث التي تنص على النظافة وذلك بنسبة 31%.

❖ 30% تمثل نسبة غياب دور الأئمة في نشر الثقافة الإسلامية التي تدعو إلى النظافة حيث يعتبر المسجد كذلك أداة من وسائل الإعلام التي تساعد في نشر الثقافة البيئية وترسيخ مبادئ النظافة.

فقد حث الإسلام على النظافة والالتزام بها في أكثر من موضع في الكتاب والسّنة، لأن النظافة هي أحد درجات الرقي والتحضر[1]، فيبقى الإسلام دين النظافة حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: * **نظفوا أفنيتكم ولا تشبهوا باليهود***.

فالنظافة هي سلوك مكتسب نتعلمه نتيجة للتربية التي ننشأ عليها ولا شك أن السلوك الجيّد هو عنوان التقدم والحضارة ويقاس تقدم الأمم بقدر ما يتحلى به أبناؤها من الأخلاق الحميدة والقيم الكريمة، وقد قال الشاعر أحمد شوقي :

"إنما الأمم الأخلاق ما بقيت * * * فان هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا"

كما يؤكد دوركايم على دور التربية لكي تؤهل الفرد للاندماج الاجتماعي ويرد الدور الفعّال في ذلك إلى الأخلاق حيث يقول:"**علينا أن نضع أخلاقا لأنفسنا**" فالتحلي بالأخلاق والقيم هي التي تؤدي إلى التماسك الاجتماعي[2] لذلك تعتبر النظافة من السلوكيات الحضرية التي تنعكس على حياة الفرد والمجتمع بشكل مباشر، ومن خلالها تقاس درجة الرقي للمجتمع وتحضره بين الدول الأخرى.

فعندما نتحدث عن النظافة فإننا نتحدث عن الصورة الحضرية التي تعكس الوجه الحضاري للمجتمع أو مدى تقدمه ونحن نعلم أن التقدم والتطور يحتاجان إلى التربية والتعليم إذ النظافة هي سلوك مكتسب نتعلمه نتيجة للتربية التي ننشأ ونتربى عليها.

[1] - يونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة في الإسلام، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن/ عمان، 2009 .

[2] -Emil Durkheim , De la division du travail social ,(1893), PUF, Paris, 1967.

وبما أن النظافة نتعلمها ونكتسبها من التربية فهي على المستوى العام إذ تم تطبيقها، فإنها تبين مدى جمال وحضارة المظهر الطبيعي والبيئي للمدينة، ومن هنا يأتي تأثير التربية البيئية على قيم النظافة في تنمية سلوك الفرد.

فالنظافة تعتبر سلوك من السلوكيات التي يجب أن يتم التأكيد عليها للوصول إلى الرقي الاجتماعي، فعندما يكون المجتمع نظيفًا يعني أن نعيش في بيئة نظيفة[1] وهذا ما يرتسم من خلال مدينة نظيفة عبر مختلف شوارعها ومرافقها العمومية وهذا يدل أيضا أننا نهتم بنظافة المحيط الخارجي، ولكن يجب أن نسعى إلى تعزيز هذا الاهتمام ومن هنا يبرز دور المؤسسات المختصة في هذا المجال للتركيز على أهمية التربية في تطوير السلوكيات والمواقف التي تضمن النظافة، والتي قد نعتبرها مجرد سلوك بسيط ولكنه بالأساس هو سلوك إذا ما اتبعه كل فرد من أفراد المجتمع بصفة شخصية أو عامة، فإنه يساهم في تحقيق النظافة ومن هنا تقع مسؤولية هامة على الأفراد، فنظافتنا هي من نظافة المجتمع، أي هي التي تضمن النظافة الكاملة للمدينة والمجتمع، حيث يقول أحد المبحوثين " النظافة تبدأ من الفرد ولا أنتظر الدولة حتى أقوم بتنظيف الحي. "[2]

فإن هذه السلوكيات البسيطة تساهم في جعل النظافة سلوكًا يوميًا، والسلوك اليومي هو عادة متبعة يتم تطبيقها في بيئة الحي، الشارع والأماكن العامة وفي جميع مرافق الحياة.

لهذا ندعو للعمل الجماعي في إشكالية النظافة لما لها من الأثر الكبير في حل مسألتها داخل الفضاء العمومي خاصة من جانب النفايات، فالنظافة هي مسؤولية الجميع.

[1] - طارق أسامة صالح ، الصّحة والبيئة ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2006 .

[2] - المقابلة رقم (03).

النظافة هي ليست مصطلح يتم حصره في عدّة كلمات، إنما هي مفهوم كبير يترتب عليه أو يندرج منه سلوكيات لها التأثير الكبير على المجتمع والبيئة، فهي إذا ما تم التركيز عليها وتطبيقها بشكل جدي، يظهر مدى رقي المجتمع، لكن يبقى الواقع يعكس سلوكيات غير ملتزمة بقواعد النظافة وبالتالي حدوث التلوث بمختلف أشكاله خاصة عبر الفضاءات العمومية. حيث يؤكد جل أفراد العينة أن شوارع المدينة غير نظيفة.

الجدول رقم(09): الرأي حول عدم نظافة شوارع المدينة حسب متغير السن والجنس:

السن	الرأي حول عدم نظافة شوارع المدينة				المجموع
	نعم		لا		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
[20-16]	14	14	2	2	32
[30-21]	14	15	3	2	34
[40-31]	17	14	2	1	34
[50-41]	14	15	1	2	32
[60-51]	13	13	4	2	32
[61- +]	16	16	1	3	36
المجموع	88	87	13	12	200
المجموع	175		25		200
النسب%	%87.5		%12.5		%100

إن إحصائيات الجدول تشير إلى أن معظم أفراد العينة المبحوثة تؤكد على عدم نظافة شوارع المدينة وذلك بنسبة 87.5% ويبقى هذا التأكيد على اختلاف الجنسين أي كلا من الذكور والإناث يؤكدون عدم نظافة المدينة، فأصبحت شوارع المدن تتميز يوميًا بالنفايات المنزلية[1]، فأمام هذه النسبة المرتفعة لرأي الأسر المبحوثة حول عدم نظافة المدينة يبقى أمرًا يدعوا للبحث عن تصورات وتمثلات

[1] -**Mahroug Houari, Oran une cité infréquentable, El watan Lundi 26 juillet 2010 .**

هذه الأسر لمفهوم النظافة خارج البيت أي داخل الفضاء العمومي، وكيف تتعامل هذه الأخيرة مع النفايات المنزلية يوميًا.

الجدول رقم (10): يشير إلى سبب رمي النفايات في الشارع ومتغير السن.

السـن	سبب رمي النفايات في الشارع حسب المبحوثين				المجموع
	نقص أماكن رمي النفايات	نقص الوعي لدى السكان	الشارع لا يهم السكان	التعود على الظاهرة	
[20-16]	07	10	08	07	32
[30-21]	07	11	08	08	34
[40-31]	12	12	08	02	34
[50-41]	09	10	08	05	32
[60-51]	02	11	11	08	32
[+ -61]	11	12	10	03	36
المجموع	48	66	53	33	200
النسب المؤوية	%24	%33	%26.5	%16.5	%100

من خلال هذا البحث الميداني نحن نحاول فهم عدم نظافة المدينة حسب أراء المبحوثين حيث ترى عينة البحث أن هناك أسباب عديدة أدّت إلى تفاقم ظاهرة رمي النفايات في الشارع والأماكن العمومية ومن أهمها حسب رأيهم :

نقص الوعي لدى السكان وذلك بنسبة 33 % فهم لا يملكون بعد تلك الثقافة الحضرية التي تمكنهم من اكتساب سلوكيات مبنية على الحياة الجماعية داخل الفضاءات العمومية ودليل ذلك بعض التصرفات اليومية لسكان المدينة مثل: رمي النفايات في الشارع حتى أمام المزابل، البزق في الشارع، رمي السجائر... الخ[1] حيث تقول أحد المبحوثات " النّاس ماشي متربية، تقيس وين ما جات... " (المقابلة

[1] - ibid.

رقم 16)، وهذا ما يدفعنا إلى التمعن أكثر في علاقة المستوى التعليمي مع مدى نقص الوعي لدى السكان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (11): يشير إلى سبب رمي النفايات في الشارع والمستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	سبب رمي النفايات في الشارع حسب المبحوثين				المجموع
	نقص أماكن رمي النفايات	نقص الوعي لدى السكان	الشارع لا يهم السكان	التعود على الظاهرة	
أمي	04	06	03	03	16
ابتدائي	05	09	04	02	20
متوسط	03	13	09	03	28
ثانوي	17	19	17	13	66
جامعي	19	19	20	12	70
المجموع	48	66	53	33	200
النسب %	%24	%33	%26.5	%16.5	%100

من الجدول يتبين أنه مع ارتفاع المستوى التعليمي للعينة المبحوثة يرتفع بذلك مدى تفسير العينة لظاهرة رمي النفايات في الشارع بإنعدام الوعي البيئي لدى السكان خاصة بالنسبة للمستوى الثانوي والجامعي.

نسبة 26.5 % حسب الجدول رقم (10) هي كذلك نسبة مرتفعة تدل على عدم اهتمام أفراد العينة بالشارع فهم يصّرحون أن هذا الأخير لا يهمهم وبالتالي مسؤولية تنظيم الشارع ليست من مهامهم وهذا أيضًا يؤكد نقص الوعي لدى السكان اتجاه فضاءهم العمومي .

التـــعود على ظاهرة رمي الـــنفايات في الشارع حيث أصبحت فعل لا شعوري[1] لدى سكان المدن الجزائرية، بل أصبح من بين أحد حقوقهم حسب قول أحد المبحوثين " إذا قمت بنهي أي فرد في الشارع، فسوف يرد قائلا : لا شأن لك بذلك، لأن الشارع ملك الجميع ويحق لي التصرف كما أشاء..." (المقابلة رقم 06)

[1]- **محمد الجوهري و آخرون، علم إجتماع البيئة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن/ عمان، 2010 .**

فظاهرة رمي النفايات لا تخّص فئة اجتماعية معينة بل هي متفشية عبر كل فئات المجتمع عبر اختلاف أعمارهم، وأجناسهم والمستوى التعليمي أو حتى الرتبة الاجتماعية... الخ

نقص أماكن رمي النفايات في الفضاءات العمومية خاصة الشوارع والحدائق أي المزابل والحاويات الخاصة برمي النفايات في المدينة وشوارعها بنسبة 24% حسب أراء المبحوثين هي كذلك من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم هذه الظاهرة، هذا ما يدعو إلى قراءة معطيات الجدول من عدّة زوايا فمثلا نتساءل كذلك هل جميع الأحياء السكنية تعاني بنفس الحّدة من نقص أماكن رمي النفايات هذا ما سوف نحاول توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): يشير إلى سبب رمي النفايات في الشارع ونوع السكن:

نوع السكن	سبب رمي النفايات في الشارع حسب المبحوثين				المجموع
	نقص أماكن رمي النفايات	نقص الوعي لدى السكان	الشارع لا يهم السكان	التعود على الظاهرة	
فيلا	15	10	09	06	40
عمارة	13	29	23	15	80
حوش	10	18	10	07	45
بناء قصديري	08	06	08	03	25
آخر	02	03	03	02	10
المجموع	48	66	53	33	200
النسب المئوية	%24	%33	%26.5	%16.5	%100

من خلال الجدول يتضح مدى نقص الحاويات بالأماكن السكنية باختلاف أنواعها الجماعية أو الفردية وانعدامها تقريبًا بالأحياء القصديرية، فتبقى هذه الحاويات قليلة جدًا أمام عدد السكان والكم الهائل للنفايات المنزلية، فمن خلال الملاحظة اليومية نلاحظ نقص كبير في عدد الحاويات المخصّصة لرمي النفايات

مثلا في حي USTO ما يفوق 50 عائلة تُخصّص لها حاوية واحدة، أي هناك ما بين 4 و 6 حاويات مخصّصة لعدّة عمارات حيث تحتوي كل عمارة على 10 أو 12 عائلة.

ــ فمن خلال هذا البحث حاولنا التطرق إلى فهم هذه الظواهر والسلوكيات من خلال المعنى الذي يعطيه السكان لتصرفاتهم، كذلك من خلال تصوّراتهم وتمثلاتهم لمفهوم النظافة خارج البيت، أي البحث عن تفسير هذه السلوكيات التي ارتبطت بصفة خاصة بالفضاءات العمومية بل التطرق إلى خبايا المجتمع وما الذي يريد قصده السكان من خلال هذه الممارسات، لدى استنجادنا بالمنهج الأنثروبولوجي الذي يسمح من خلال تقنياته، بالغوص في أعماق المجتمع لتفسير وتحليل هذه الظواهر. فمن خلال الملاحظة العلمية لتعامل سكان مدينة وهران مع ظاهرة النفايات، فهم في طور تشكيل ثقافة حضرية تملي عليهم طريقة معينة تمكنهم من التعامل الجيد مع مسألة النفايات واكتساب الطرق السليمة للتخلص منها، فالمجتمع الجزائري لا يزال في طور البحث عن الحضرية، أي السلوكيات والمواقف المناسبة للتعامل مع الفضاء العمومي ضمن الحياة الجماعية،[1] لأن مسألة التخلص من النفايات لم تكن تطرح بنفس هذه الحدّة في الماضي، حيث كان السكان يتخلصون منها: إما بإعادة استعمالها مثل القارورات الزجاجية أو استعمالها كطعام لحيواناتهم... الخ

[1] - **Abdelkader Lakjaa, L'habiter identitaire, Elément pour une problématique d'une urbanité en émergence, Insaniyat N°02, CRASC, Oran, 1997.**

فإن أفراد عينة البحث أعطت عدّة تفاسير لهذه السلوكيات وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تفسيرالمبحوثين لوجود النفايات في الشارع والأماكن العمومية ومتغير المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	تفسير وجـود النفايـات فـي الشـارع				المجموع
	نقص اهتمام الدولة	اللامبالاة للسكان	نـقص التربية على قيم النظافة	الأنانية و عدم الاهتمام بالآخر	
أمي	06	02	07	01	16
ابتدائي	09	04	06	01	20
متوسط	14	09	02	03	28
ثانوي	31	15	11	09	66
جامعي	30	14	14	12	70
المجموع	90	44	40	26	200
النسب %	%45	%22	%20	%13	%100

جاءت هذه الإجابات نتيجة الرّد على سؤال مفتوح الذي تمت صياغته كالتالي:

السؤال رقم (17)- كيف تفسر وجود النفايات في الشارع والأماكن العمومية.

فمن خلال هذا السؤال تنوعت تفاسير المبحوثين لهذه الظاهرة من منطلق تصوّراتهم وتمثل التفسير الأول لغياب النظافة داخل المدينة وكثرة الأوساخ بشوارعها في غياب مسؤولية الدولة وذلك بنسبة 45% أي تقريباً نصف العينة تتوقف عند مدى غياب الاهتمام والتأطير للدولة المتمثلة في نظرهم في مصلحة البلدية التي من مهامها المحافظة على المدينة والمرافق العامة وحماية البيئة بصفة عامة، حيث كرس القانون البلدي في صيغته 1990 سياسة واضحة المعالم في حماية البيئة من قبل البلديات و ذلك بإسناد لها المهام التالية:

المحور الأول: التهيئة العمرانية والبيئة:

فإذا كان هدف التهيئة العمرانية قبل كل شيء يتمثل في توزيع المجال للأنشطة الاقتصادية وللسكان (المادة 7من قانون التهيئة العمرانية) فلا يفوتنا أن نذكر أن التهيئة العمرانية تمنح للبيئة مكانة واسعة من خلال حمايتها وحماية المواقع الطبيعية والآثار التاريخية والمواقع السياحية والترفيهية... الخ.

المحور الثاني: العمـــران والبيئة:

على البلدية أن تأخذ بعين الاعتبار عند إنشاء كل مشروع على إقليمها حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء، القانون البلـــدي يكلف البلدية كذلك بحماية البيئة والمواقع والآثار لقيمتها التاريخية والجمالية حيث لا يمكن إقامة أي مشروع من شأنه المساس بالبيئة (المادة 92).

المحور الثالث: النظـــافة والبيئة:

إن القانون البلدي يكلف البلدية بالقيام بالمهام المتعلقة بالنظافة العامة وذلك من خلال : - صرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية .

- مكافحة ناقلات الأمراض المعدية.

- نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور.[1]

فتبقى نظافة المدينة وشوارعها من مهام البلدية لكن على أرضية الواقع يبقى التقصير واضح للعيان، فربّما يعود ذلك إلى حقيقة العلاقة السياسية بين السكان والدولة، فربّما يحاول المبحوثين من خلال هذه النسبة المعتبرة 45% المطالبة أكثر بالدولة أو بتواجدها أكثر داخل الفضاء العمومي من خلال مؤسساتها وتوفير الخدمات والمشاريع اللازمة للتخفيف من حدّة الظاهرة، كما نلاحظ من خلال

[1]- بن ناصر محمد، معطية جديدة في التنمية المحلية، حماية البيئة، جامعة وهران، 1990 .

الجدول أن هذه المطالبة بالدولة ترتفع بإرتفاع المستوى التعليمي للعينة، فنظافة المدينة هي من واجب الدولة حسب تصوّرات العينة حيث يقول أحد سكان المدينة " الدولة هي المسؤولة على نظافة المدينة هي ألي توفر الخدامين والصوّالح اللازمة باش تنقي وثاني هي ألي عندها الدراهم" [1] (مقابلة رقم 15)

كما يؤكد ذلك أحد عمال النظافة حيث يقول" صحيح جمع النفايات من واجبنا، بصّح البلدية ما وفرّت والو لا أجرة مليحة ولا وسائل عمل مساعدة وكافية... " (مقابلة مع العمال رقم 11) .

ــ كذلك ترجع العينة تفسير هذه الظاهرة إلى عدم مبالاة السكان بالنظافة خارج حدود فضائها الخاص، كونها تعتبر مسؤولية نظافة الفضاء العام من مسؤولية الدولة، فتبقى النظافة خارج البيت ليست من أولويات السكان وذلك بنسبة 22%، هذه النسبة تفسّر كذلك الفرق الجوهري في السلوكيات اليومية للسكان داخل الفضاء العمومي الذي هو رمز للدولة ومن ملكيتها حسب تمثلاثهم وداخل الفضاء الداخلي الخاص الذي هو من ملكيتهم الخاصة وهو كذلك مجال لحريتهم فيستطيع الفرد القيام بما يشاء داخل فضاءه الخاص، عكس ذلك فإن الفرد يشعر بنوع من التقيد والضغط داخل الفضاء العمومي الذي يعتبره هابرماس كذلك فضاء للتواصل والحرّية التعبير[2]، فهذا الاختلاف الجوهري في تمثلات السكان بين ما هو عام وما هو خاص يوضح مدى إرتباط هذه السلوكيات أي الرمي العشوائي للنفايات في الفضاء العمومي فقط. وكذلك يفسّر نقص التربية المبنية على قيم النظافة والمحافظة على ما هو عمومي من طرف العائلات، فكل ما هو عمومي يبقى خارج دائرة اهتمام السكان، كذلك يرجع جزء من هذه التربية إلى دور الدولة

[1]- التزمت أن أقدم أقوال المبحوثين باللّغة التي جاءت فيها من خلال تصريحاتهم .

1- Jürgen Habermas, L’espace public, archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, Edition Payot et Rivages, Paris, 2008 .

لتكريس هذه المبادئ من خلال مؤسساتها التربوية وأجهزتها الإعلامية... حتى اللجوء إلى قوانين ردعية من أجل كبح هذه السلوكيات التي ترجع فيما بعد عادات وقيم متفق عليها بعدما يتعود عليها السكان.[1] حيث يصرّح أحد العمال "مكانش قوانين تمنع الناس باه ما يقيسوش في كل وقت و في كل بلاصة هذا ما يصّعب عملنا يومياً... " (مقابلة مع العمال رقم 06).

ــ 13% هي نسبة قليلة التي تفسر وجود هذه النفايات في الشوارع إلى أنانية الأفراد، وعدم الاهتمام بالآخر أو بالمصلحة العامة للسكان، فهذه الفئة تفسّر هذه الظاهرة بغياب الحياة الجماعية داخل الفضاء العمومي ومن هنا غياب أي مبادرة أو محاولة للاهتمام بما هو عمومي إضافة إلى كونه من مهام الدولة حسب أراء العينة المبحوثة.

فتبقى النظافة من الجانب الأنثروبولوجي قيمة اجتماعية يمليها المجتمع، كما أن النظافة تختلف باختلاف تصوّرات وتمثلات الأفراد لمفهوم الفضاء وكيفية امتلاكه، فهي ترتفع كلما ارتفعت درجة الملكية للفضاء، وتنخفض كلما أصبح الفضاء مشترك وعام.

فنجد الفرد يهتم بغرفته الخاصة أكثر من نظافة الغرف المشتركة، ونفس الشيء ينطبق على الفضاء العام والفضاء الخاص مثلا يكون الاهتمام جيد بالفضاء الخاص وأكثر وضوحًا بالفضاءات المشتركة مقابل الإهتمام بالفضاء العام.

ولكن تختلف هذه النظافة وشروطها من مجتمع إلى آخر، فنجد أماكن مقدسة ونظيفة عند بعض المجتمعات وهي في نفس الوقت لا تشترط النظافة عند مجتمعات أخرى، كما يمكن أن تختلف في درجاتها عند نفس المجتمع.

[1]- عماد محمد ذياب الحفيظ، البيئة حمايتها، تلوثها، مخاطرها، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2005 .

3- مسألة النظافة داخل العائلة:

تعد العائلة نقطة البداية لكل سلوك يتشكل عند الفرد، كما يشير أسعد تفال،[1] الذي يقول" حسب نظرية علم الاجتماع والتحليل الاجتماعي، فان اهتمام الفرد بنظافة المكان الذي يزوره، ينبع من التنشئة الاجتماعية وأسلوب التربية الأسرية التي تشكل نواة المجتمع، وتصقل شخصية الطفل مند عمر ست سنوات" ويتابع " لذلك يجب الإهتمام بموضوع الثقافة في المنزل والمدرسة، والعمل على إرشاد الأطفال وتنويرهم وتمرينهم على قيم النظافة " ويرى أنه يمكن تربية الطفل على الإهتمام بنظافة محيطهم باستخدام أساليب التشجيع والمشاركة .

إن النظافة ظاهرة مثل أي ظاهرة اجتماعية تتصِّف بالنسبية لذا فان مفهوم النظافة نسبي يتباين من فرد إلى آخر ومن شريحة إلى أخرى ومن حي إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر.[2]

وفي الواقع المعاش نجد أن مسؤولية النظافة يقع عبئها على المرأة ويقع عليها اللّوم إن هي أخفقت في ذلك خاصة في نظافة زوجها وأبناءها وبيتها...الخ[3] وفي هذا الصّدد تقول إحدى المبحوثات " النظافة من المرأة وليس من الرجل" (مقابلة رقم 05). وهذا يعفي الرجل من هذه المسؤولية، بل يتعرض الرجل الذي يحاول المساهمة ولو بشكل جزئي في أعباء نظافة المسكن أو الأبناء لاستهجان المجتمع ويقلّل ذلك من مكانته ومن تم يلقي بمسؤولية النظافة على زوجته، وذلك حسب تصريحات أحد المبحوثين (مقابلة رقم 11)، فيبقى في تصوّر المبحوثين أن النظافة هي من مسؤولية المرأة أكثر.

---

[1]- دليل المرأة العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي، الأم العربية للتنمية الإدارية، مصر ،2007 .

[2]- محمد الجوهري و آخرون، دراسات في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة،1995.

[3] - المرجع السابق .

فتبقى ثقافة المجتمع تحُث على النظافة وتجعلها قيمة يعتلى بها بدًءا من نظافة الفرد وانتهاءًا بالمكان الذي يعيش فيه.

وتضع الثقافة القواعد التي تحدد النظافة وقد وضعت أعباء كثيرة على المرأة بالمقارنة مع الرجل، بحيث يبدوا لنا أنها هي المسؤولة عن النظافة لوحدها كما يقع عليها أيضًا عبء تنشئة الأبناء على النظافة[1]، حيث يقول أحد عمال النظافة " المراة هي التي تعلم ولادها النظافة وكيفاش يرموا الأوساخ" (مقابلة مع العمال رقم 03).

فما هي تصوّرات وممارسات العائلة لمفهوم النظافة أي كيف تتعامل العائلة مع نفاياتها المنزلية؟

فتبقى العائلة هي بداية السلوك الجيّد للتخلص من النفايات المنزلية، فهل جميع السكان يتخلصون بالطريقة الجيدة من أكياس نفاياتهم وهذا ما سوف نحاول توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14): رأي العينة حول وضع أكياس النفايات بالحاويات ومتغير السن.

السن	وضع أكياس النفايات بالحاويات		المجموع
	نعم	لا	
[20-16]	12	20	32
[30-21]	12	22	34
[40-31]	15	19	34
[50-41]	12	20	32
[60-51]	17	15	32
[+ -61]	16	20	36
المجموع	84	116	200
النسبة %	%42	%58	%100

[1]- كحلول عمارية، المنظفات في الجامعة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 1995/1994 .

حسب تصريحات العينة المبحوثة، يبقى معظم السكان لا يقومون بوضع أكياس النفايات بالأماكن المخصّصة لها بالطريقة الجيدة، وذلك بنسبة 58%، فإما يتخلصون منها عن طريق رميها من النوافذ والشرف، حيث يصرّح أحد العمال "راهم يقيسوهم حتى من البالكونات تاع الكوزينة" (مقابلة مع العمال رقم 07) أو عن طريق وضعها أمام الأبواب خاصة في الأحياء السكنية التي تبعد أو تقل بها الحاويات، حيث يقول عامل آخر "كل يوم تلقى البورسات تاع الخبز اليابس والأوساخ حدا باب الدخلة" (مقابلة مع العمال رقم 12) أو من خلال وضعها في المساحات الخضراء المجاورة للتجمعات السكنية .

فإلى ماذا يرجع ذلك؟ هل لقلة الحاويات أو لإكتضادها أو بسبب نقص العمال والدوريات، أو يرجع إلى بُعد الحاويات عن الاستعمال اليومي للسكان، أو لغياب المراقبة من طرف السلطات المعنية، أو يعود ذلك إلى التعود على ظاهرة رمي النفايات في الشارع بدون أي تأنيب للضمير وعدم الاهتمام بنظافة الشارع لكونه ليس من مسؤولية السكان حسب تصريحات أحد المبحوثين.[1]

الجدول رقم (15): يشير إلى مدى إخراج أكياس النفايات في الأوقات المحددة لرميها ونوع السكن للمبحوثين:

نوع السكن	مدى إخراج أكياس النفايات في الأوقات المحددة لها				المجموع
	نعم	النسب%	لا	النسب%	
فيلا	19	%47 .5	21	%52 .5	40
عمارة	21	%26 .3	59	%73 .7	80
حوش	13	%29	32	%71	45
بناء قصديري	05	%20	20	%80	25
آخر	04	%40	06	%60	10
المجموع	62		138		200
النسب المئوية	%31		%69		%100

[1] - المقابلة رقم (15)

69% من أسر العينة ترى أنه لا يتم إخراج أكياس النفايات في الأوقات المحددة لها أي ليس هناك توقيت متفق عليه نسبيًا لإخراج أكياس النفايات إلى الحاويات مثلا يتم ذلك ابتداء من 18H00 عندما يكون مرور الشاحنات ليلا، لكي لا تبقى النفايات متطايرة وعرضت للحيوانات والأطفال طيلة النهار حسب تصريحات أحد العمال[1] .

ونلاحظ أن العمارات والأحياء القصديرية والأحواش هم أكثر السكان الذين لا يحترمون إخراج أكياس النفايات في الأوقات المحدد لها وهذا راجع حسب تصريحات أحد العمال "أنه لا يتم احترام إخراج الأكياس نظراً لتواجد الحاويات طيلة النهار أمام العمارات، أما فيما يخص الأحياء ذات السكنات الفردية فلا توجد هذه الحاويات بل يتم مرور الشاحنات في وقت محدد وعند سماعه من طرف السكان يخرجون هذه الأكياس"[2].

أما 80% هي النسبة الأكثر الإرتفاعًا التي تقابل الأحياء القصديرية وربما يعود ذلك إلى غياب الحاويات من الأساس في هذه الأحياء حيث يصرح أحد سكان حي الصنوبر Planteurs أنه لا يتم مرور الشاحنات لجمع النفايات بل يتم حرقها من طرف السكان من حين إلى آخر عندما تصبح لا تطاق (مقابلة رقم 04)، هذا دليل على مدى إقصاء هوامش المدينة حيث أصبحت أكثر إكتضاظًا من مركز المدينة مثل سيدي الباشير، حي اللوز، حي النجمة، حي الصنوبر...الخ

- فهل يعود ذلك لنقص التوعية والمراقبة من قبل مصلحة جمع النفايات أو قلة المسؤولية والحس الحضري لدى سكان المدينة .

[1] - المقابلة مع العمال رقم (09)

[2] - المقابلة مع العمال رقم (04)

الجدول رقم (16): يشير إلى عملية تنظيم العائلة لإخراج النفايات إلى الحاويات ومتغير السن:

السـن	تنظيم العائلة عملية إخراج النفايات		المجموع
	يوميًا	مرة في اليومين	
[20-16]	26	06	32
[30-21]	27	07	34
[40-31]	28	06	34
[50-41]	25	07	32
[60-51]	27	05	32
[+ -61]	30	06	36
المجموع	163	37	200
النسبة المؤوية	%81.5	%18.5	%100

حسب الجدول فان معظم العائلات المبحوثة تقوم بإخراج أكياس النفايات يوميًا إلى الحاويات وذلك بنسبة 81.5% هذا ما يدّل على الحجم الهائل للنفايات اليومية من طرف العائلات .

هذا ما يحث على إتخاذ التدابير اللازمة من خلال تكثيف الدورات وانتظامها وكذلك توعية الأسر على الطريقة المثلى للتخلص من هذه الأكياس، ولعل تفسير ضعف نسبة 18.5% الخاصة بإخراج النفايات كل يومين يذل على مدى حِرص واهتمام السكان بنظافة فضائهم السكني الخاص، ونلاحظ في المقابل عدم المبالاة بهذه النفايات فإذا تعذر جمعها من طرف البلدية لسبب أو لآخر، ليس هناك تقريبًا من السكان من يعيد إدخال هذه النفايات أو يتوقف عن رميها مؤقتًا.

فحاولنا التساؤل إلى من تعود هذه المسؤولية عن عملية إخراج النفايات إلى الحاويات من طرف العائلة.

الجدول رقم (17): يشير إلى المسؤول عن عملية إخراج النفايات من المنزل إلى الحاويات ومتغير السن.

السـن	المسؤول عن عملية إخراج أكياس النفايات من المنزل إلى الحاويات					المجموع
	الأب	الأم	الأخ الأصغر	تناوب الإخوة	بطريقة عشوائية	
[20-16]	6	5	2	8	11	32
[30-21]	7	9	2	4	12	34
[40-31]	3	6	5	6	14	34
[50-41]	4	8	1	12	7	32
[60-51]	4	6	0	10	12	32
[+ -61]	7	11	4	10	4	36
المجموع	31	45	14	50	60	200
النسبة %	%15.5	%22.5	%7	%25	%30	%100

إن عملية إخراج أكياس النفايات من المنزل إلى الحاويات تتم بطريقة عشوائية أي كل مرة يتم إخراجها من طرف فرد من أفراد العائلة ولكن دون أن تكون له المسؤولية الدائمة في ذلك، أي عندما تريد العائلة إخراج النفايات فيأخذها معه الفرد الذي يكون مار من طرف الحاويات وذلك بنسبة 30% حسب تصريحات المبحوثين. أما نسبة 25% فهي تمثل التناوب بين الإخوة في عملية إخراج أكياس النفايات وهي كذلك بطريقة عشوائية بين الإخوة وليست هناك مسؤولية تفرض على أحد الإخوة، حيث تقول أحد المبحوثات " ألي جا خارج يديها معاه " (المقابلة رقم 10). هذا دليل آخر على عدم اهتمام العائلات الجزائرية بمسألة النظافة خارج البيت فحتى إخراج أكياس النفايات تتم بطريقة عشوائية أي عدم الاهتمام بذلك، فان الاهتمام بالنظافة يتوقف عند عتبة البيت وكل ما هو خارج عن حدودها ليس من اهتمامات وأولويات الأسر المبحوثة، هذا ما يؤكد صحة الفرضية رقم (03) أي نظافة المحيط الخارجي ليست من أولويات سكان مدينة وهران.

22.5% هي كذلك نسبة مرتفعة تدل على أن النظافة تقع على عاتق المرأة مقابل 15.5% فقط بالنسبة للأب، فتبقى الأم أو ربّة البيت هي المسؤولية عن نظافة البيت والأولاد وحتى عملية إخراج النفايات تقع على عاتقها بطريقة مباشرة أي تخرجها بنفسها أو بطريقة غير مباشرة أي تحث وتحرص على إخراج أكياس النفايات من طرف الأولاد، حيث تقول أحد المبحوثات " لو كان ما نخرج أنا النفايات مكانش قاع اللي يتفكرها في هاد الدار" (المقابلة رقم 01)، وهذا ما يؤكده الجدول أي دور المرأة يتجلى بقوة في مسألة النظافة.

فمن خلال ما سبق يتضح لنا مدى المسؤولية التي تقع على عاتق الأسرة فهي لا تقل أهمية عن مسؤولية البلدية،[1] فمن واجب الأسرة تنظيم عملية إخراج النفايات والحفاظ على الأماكن العامة التي خصّصت لها ولراحتها، حيث تقول أحد المبحوثات: " النفايات التي تنتشر في الأماكن العامة هي ناتجة عن أفعال اعتيادية، نمارسها بدون وعي وأحيانا يكون دافعنا هو التقليد من مبدأ الإقتداء بما تفعله أغلبية أفراد المجتمع " (مقابلة رقم 03) فان مسالة النظافة هي علاقة طردية بين الفرد والمجتمع، أي هي تقع على مسؤولية الفرد، حيث يقول أحد المبحوثين " علينا أن نبدأ بأنفسنا فعملية رمي النفايات في الأماكن العمومية سلوك غير حضاري ودليل ذلك أننا لا نقوم بهذه الأفعال في بيوتنا" (مقابلة رقم 08).

ويبقى المجتمع يؤثر كذلك بدوره في الفرد من خلال الضمير الجمعي فهو الذي يؤثر ويحدد الضمير الفردي أي الضمير الجمعي هو الذي يطغى على السلوكيات الفردية للمجتمع حسب دوركايم[2] .

[1] - Liamine Chebli , Pollution en Méditerranée, aspects juridiques des problèmes actuels , OPU ,Alger ,1982 .

[2] -Emil Durkheim , Les règles de la méthode sociologique(1895) ,PUF, 1930 .

فكيف يمكن للعائلة أن تساهم في جعل حدّ لهذه الظاهرة حسب تصوّرات العينة المبحوثة.

الجدول رقم (18): يشير إلى مهام العائلة في جعل حد لهذه الظاهرة ومتغير السن والجنس:

السـن	مهام العائلة في جعل حد لظاهرة رمي النفايات						المجموع
	تربية الأطفال		القدوة الحسنة أمام الآخرين		التطوع لتنظيم الحملات		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
[20-16]	4	10	10	3	2	3	32
[30-21]	7	6	7	5	4	5	34
[40-31]	9	9	5	6	2	3	34
[50-41]	3	5	6	8	7	3	32
[60-51]	7	5	5	3	5	7	32
[61- +]	7	7	6	8	4	4	36
المجموع	37	42	39	33	24	25	200
المجموع الكلي	79		72		49		200
النسبة %	%39.5		%36		%24.5		%100

تبقى العينة المبحوثة تؤكد على مهام العائلة في الحفاظ على نظافة المدينة والفضاء العمومي وذلك من خلال:

❖ تربية الأطفال على النظافة وعدم رمي النفايات والأوساخ في الشارع والأماكن العمومية وذلك بنسبة 39.5% وحسب آراء العينة فإن مسؤولية التربية تقع أكثر على المرأة من خلال التنشئة الاجتماعية لأولادها منذ السنوات الأولى[1]، وهذا ما لا يلاحظ في الواقع المعاش حسب تصريحات أحد المبحوثات حيث تقول "ترى الأم تعطي لولدها الحلوة ومن بعد تقيس الكاغط فالزونق، فيتعود الولد على هذا منذ الصّغر ويولي هو ثاني يقيس" (مقابلة رقم 12).

[1]- حنان عبد الحميد العاني، الطفل والأسرة والمجتمع، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000 .

❖ تساهم العائلة كذلك في الحدّ من ظاهرة رمي النفايات في الشارع من خلال كونها القدوة الحسنة أمام الغير وخاصة الأطفال وذلك بنسبة 36%، لأن أغلب السلوك الذي يتعلمه الطفل يكون نتيجة الإقتداء أو بدافع تقليد أبويه[1] فإذا صلح سلوك هذه العائلة يتعود الطفل مباشرة على هذه القيم التي تدعو إلى النظافة خارج البيت، مثلا يتعلم الطفل كيفية التخلص من النفايات وذلك بوضعها مباشرة في الحاويات المخصّصة لذلك وعدم رميها في الطرقات، حيث يقول أحد المبحوثين " إذا ركب الطفل السيارة مع والده وقام برمي النفايات من نافدة السيارة، فماذا تنتظر في المستقبل من هذا الطفل"(المقابلة رقم 02).

❖ أما نسبة 24.5% هي نسبة تريد العينة المبحوثة من خلالها تأكيد أهمية التطوع لتنظيم حملات من أجل تنظيف الحي والشوارع و الترسيخ الفعلي لعملية النظافة خارج البيت، فمن خلال تصورات السكان تظهر أهمية الحملات التطوعية و هذا الأهم لأن مهام تربية الأطفال هي من مسؤوليات العائلة البديهية.

[1] - عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع وقضايا البيئة، مداخل نظرية ودراسات واقعية، المرجع مذكور سابقًا .

4- تصورات وممارسات السكان لنظافة الحي والمدينة:

إن النظافة ظاهرة نسبية تختلف درجتها من مجتمع إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى وذلك تبعًا لأولوياتها وتصوراتها عند كل فرد.

وبصفة عامة فإن أولويات النظافة أو مجال الاهتمام بها يبدئ على مستوى الفرد وتتسع هذه الدائرة ببطئ شديد كلما كان خارج هذا المجال. فيبدأ الترتيب من نظافة الجسم والملبس إلى الغرفة والبيت وأخيرًا الشارع والحي ككل. وهذا يوضح لنا مدى إغفال الأفراد بالاهتمام بنظافة المجتمع الأكبر، حيث أن سلوك الفرد خارج البيت الذي يعيش فيه سلبي، فيمكن ملاحظة إلقاء الأفراد للمخلفات أثناء سيرهم في الطريقة أو من السيارات والحافلات، ورمي مختلف القمامات والسجائر... فلماذا لا توجد النظافة في الشوارع مثلها هي داخل البيت؟

الجدول رقم (19): تفسير قلة النظافة في الشارع مقابل البيت من خلال آراء وتصوّرات المبحوثين حسب متغير السن.

السن	تفسير قلة النظافة في الشارع مقابل البيت				المجموع
	قلة الوعي لدى السكان	قلة الاهتمام من الدولة	الشارع ليس من اهتمام السكان	لأن البيت خاص والشارع عام	
[20-16]	2	10	06	14	32
[30-21]	3	10	09	12	34
[40-31]	3	10	07	14	34
[50-41]	6	08	09	09	32
[60-51]	5	11	07	09	32
[61-+]	6	12	04	14	36
المجموع	25	61	42	72	200
النسبة %	%12.5	%30.5	%21	%36	%100

من خلال الجدول نلاحظ اختلاف سلوكيات الأفراد في الشارع وباعتباره فضاء عمومي أي ملكية عامة، لهذا هو من مهام الدولة حسب آرائهم، وبين سلوكياتهم في البيت باعتباره فضاء خاص أي ضمن ملكيتهم الخاصة فمسؤولية تنظيف البيت أو الأملاك الخاصة هي من مسؤولية الأفراد، أمّا الفضاء عمومي

مثل الشارع والأماكن العمومية فهي لا تهمه وليست من أولوياته لهذا يقع عاتق تنظيفها على الدولة فقط وتبقى هي المسؤولة الوحيدة على ذلك حسب آراء وتصوّرات المبحوثين، حيث يقول أحد المبحوثين "الزونق تاع البايلك هي من واجبها تنظفها، تحَصَّل فالشعب وهي ما موفراش حتى وين نقيسو..."(مقابلة رقم 13)، فيبقى نقص الاهتمام من الدولة واضح حيث يصرّح كذلك أحد عمال النظافة "البلدية ماراها موفرتنا والو رانا نخدمُو بلا صوالح حتى ندبرو لوحات باش نرفدو الزبل..."(مقابلة مع العمال رقم 10)، وذلك بنسبة 30.5% أمّا عبارة نقص الوعي لدى السكان التي تلقي نوع من المسؤولية عليهم، فهي لا تمثل إلا 12.5% حسب تصريحاتهم.

فتبقى في تصوّرات العينة أن كل ما هو عمومي هو ملك للدولة، وبالتالي من مهامها تنظيفه، فالدولة هي الوحيدة المسؤولة عن نظافة الفضاء العمومي بينما الأملاك الخاصة هي من مسؤولية العائلة.

هذا ما يفسّر نسبة 36% التي ترى أن ظاهرة تراكم النفايات في الشارع والأماكن العمومية هي بسبب الاختلاف بين ما هو عمومي و ما هو خاص. وهذا ما تؤكده العينة من خلال تصريحاتها أن الشارع لا يهمها وذلك بنسبة 21%، فإن نظافة الشوارع هي ليس مشكلة السكان وإنما هي مشكلة الدولة والدولة لوحدها، فرّبما ضعف العلاقات بين السكان والدولة أو إنعدام الثقة للسكان في قرارات الدولة هو الذي أدى إلى ابتعاد الأفراد عن الفضاء العمومي كونه مجال حكراً للدولة وليس مجال للتواصل بينهم، أي يستطيع الفرد التعبير عن رأيه بكل حرية و المطالبة بحقوقه من خلال هذا الفضاء العمومي[1]، فهذا الإغتراب عن الفضاء العمومي هو الذي يفسر تفاقم ظاهرة النفايات في الشوارع على غرار عدّة ظواهر أخرى مثل عدم المحافظة على الأملاك العمومية قلة المشاركة السياسية،

[1] **-Jürgen Habermas, Espace public, op cit.**

الحرقة... الخ وهذا ما يفسّر كذلك عدم الاهتمام بالفضاء العمومي من طرف السكان وإلقاء مسؤولية نظافته على الدولة لوحدها.

فربّما تبقى ظاهرة رمي النفايات في الشارع نوع من العصيان المدني أي رفض كل القوانين والمشاريع صادرة عن الدولة[1]، لأنها تبقى بعيدة عن مجال الحوار والتواصل مع السكان داخل هذا الفضاء العمومي، فهي (الدولة) تحاول مواكبة التطور متجاهلة بذلك كل متطلبات وطموحات السكان، فيبقى المجال العمومي حسب هابرماس هو"ميدان إلتقاء الأفراد بالدولة"[2] أي المجال الذي تطالب فيه الأفراد بحقوقها وتمارس فيه واجباتها من خلال جملة النقابات والجمعيات وحتى المظاهرات والاحتجاجات، فمقابل ذلك يبقى المجال العمومي في العالم الثالث بصفة عامة مجال قمع الحرّيات ورفض الحوار مع أفراد المجتمع[3]، حتى الجمعيات تبقى بعيدة عن الدور المنوط بها .

فتأتي نظافة الشارع والمدينة في نهاية المقتضيات على سلم النظافة لدى السكان، فهو شيء لا يوجد في الحسبان على حدّ تعبير أحد المبحوثين " أنا مالي ومال الحومة... المهم دارنا وبس" ، (مقابلة رقم 06) .

ومما سبق يتضح مدى تأثير الخصوصية أو الملكية الخاصة على وجود التلوث في الحي والمدينة. حيث تكتفي العائلة بنظافة ما يخصّها فقط. أما الفضاء العمومي فهو خارج دائرة خصوصياتها واهتماماتها، وذلك لاعتبار أن هذا الأخير

(الفضاء العمومي) من مسؤولية الدولة المتمثلة في نظرهم في البلدية، على حدّ تعبير أحد المبحوثين " الزونق تاع البايلك "[4] كما يوضح ذلك الجدول التالي:

---

[1] - **Georges Balandier, Sens et puissance , op cit .**

[2] - **Jürgen Habermas, Espace public, Ibid.**

[3] - **مثلا قمع الحريات في البلدان العربية مثل: تونس- مصر- ليبيا- سوريا- يمن...**

[4] - **المقابلة رقم (04)**

الجدول رقم (20): يشير إلى مدى مسؤولية مصلحة النظافة في تنظيف الشوارع حسب متغير السن والجنس .

السـن	نظافة الشوارع هي من مسؤولية مصلحة النظافة فقط				المجموع
	نعم		لا		
	ذكور	البنات	ذكور	البنات	
[20-16]	6	10	8	8	32
[30-21]	9	11	8	6	34
[40-31]	10	10	6	8	34
[50-41]	9	11	7	5	32
[60-51]	9	9	8	6	32
[+-61]	7	10	10	9	36
المجموع	50	61	47	42	200
المجموع الكلي	111		89		200
النسبة %	%55.5		%44.5		%100

55.5% هي نسبة معتبرة من إجابات العينة التي تعتبر أن نظافة الشوارع والأماكن العمومية هي من مسؤولية الدولة، لهذا فإن معظم السكان يؤكدون أن نظافة الشوارع لا تهمهم، لأنهم لا يشعرون بالإنتماء إلى هذا الفضاء ويبقى هذا التأكيد من كلا الجنسين ولكن يبقى ذلك أكثر وضوحاً لدى الإناث، فحتى إذا تواجد الأفراد داخل الفضاء العمومي فيبقى ذلك حكراً على الذكور حيث تقول أحد المبحوثات " ليس لديا أين أذهب سوى الحمام أو للشراء في بعض الأحيان، فجميع المرافق مخصّص للذكور حتى البحر فعائلتي لا تسمح بذلك." (مقابلة رقم 08) .

إلا في بعض الحالات النادرة نشاهد بعض الحملات التطوعية لتنظيف الشوارع مثلا بعض المناسبات كالأفراح ومأتم حيث يتعاون الجيران خاصة الشباب في نظافة المنطقة أو الحومة على حدّ تعبيرهم، التي سوف تُعقد فيها المناسبة.

ولكن قلّ ما نشاهد هذه الحملات التطوعية بغرض تنظيف الحي والمدينة لكثرة الأوساخ به، وهذا ما سوف نبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (21) : يشير إلى مدى مشاركة الفرد في جمع النفايات داخل الأماكن العمومية حسب متغير السن والجنس .

السـن	مدى مشاركة الأفراد في جمع النفايات داخل الأماكن العمومية				المجموع
	نعم		لا		
	ذكور	البنات	ذكور	البنات	
[20-16]	8	7	8	9	32
[30-21]	10	6	8	10	34
[40-31]	6	9	10	9	34
[50-41]	4	3	12	13	32
[60-51]	8	0	9	15	32
[61- +]	6	6	11	13	36
المجموع	42	31	58	69	200
المجموع الكلي	73		127		200
النسبة المئوية	%36.5		%63.5		%100

قلة المشاركة من طرف السكان في جمع النفايات في الشارع وذلك بنسبة 36.5%، هذا ما يؤكد أنه حسب تصوّر المبحوثين تبقى النظافة ليست من أولويات واهتمامات السكان فهي من مهام الدولة، وذلك راجع لإنعدام مبدأ التطوع لدى الأفراد كون المجال العمومي يبقى غريب عنهم وحكر للدولة في تصوّرهم، فإنعدام مبدأ التطوع ينعكس حتى على درجة انخراطهم في جمعيات ونوادي تهتم بالبيئة والنظافة.

قلة المشاركة تظهر أكثر عن النساء وخاصة بالنسبة للمتزوجات حيث تصّرح أحد المبحوثات: " أنني متزوجة وثقافة المجتمع لا تسمح لي بالمشاركة في نظافة الشوارع..." (المقابلة رقم 05).

فيبقى المجال العمومي حكراً على الذكور حتى في عملية المشاركة لتنظيفه أو الانخراط في جمعية للمحافظة عليه، فإن المرأة عبر مختلف الفترات الزمنية وجدت صعوبة في التواجد داخل هذا المجال، فهي دائماً في محاولة البحث عن إستراتجيات تمكّنها من التواجد داخل هذا المجال بنوع من الحرية مثلا خروج المرأة للعمل أو الدراسة بهدف مساعدة العائلة مادياً سمح لها بنوع من التحرّر

داخل هذا المجال، ظاهرة الحجاب أي ارتداء المرأة لمختلف أنواع الحجاب كإستراتجية لفرض نفسها داخل المجال العمومي.[1]

وتبقى مشاركة الأفراد في هذه الحملات إما في المناسبات الدينية مثلا: العيد الأضحى... إذ قل ما ينظم السكان هذه الحملات التطوعية مثلا عندما تكثر الأوساخ في الأحياء السكنية.

كما يبقى أفراد العينة يؤكدون عدم رغبتهم في المشاركة لتنظيف الشارع والأماكن العمومية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (22): يشير إلى مدى رغبة الأفراد في المشاركة لتنظيف الشوارع والمستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	إذا وجدت فرصة هل تشارك في تنظيف الشوارع				المجموع
	نعم	النسب %	لا	النسب %	
أمي	02	%12.5	14	%87.5	16
ابتدائي	06	%30	14	70%	20
متوسط	08	%28.5	20	%72.5	28
ثانوي	35	%53	31	%47	66
جامعي	37	%53	33	%47	70
المجموع	88		112		200
النسب %	%44		%56		%100

فأكثر من نصف العينة أي 56% من الأفراد لا يرغبون في المشاركة في تنظيف الشوارع والأماكن العمومية وذلك لعدّة أسباب من أهمها حسب تصريحاتهم:

- الشارع ليس من أولوياتهم لدى لا يهمهم تنظيفه

[1] - **Mohamed Kerrou, Hijâb, Nouveaux voiles et espaces publics, Ceres édition, 2010 .**

انظر كذلك مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ل قناوي يمينة، الحجاب والحضرية، تحت إشراف الأستاذ لقجع عبد القادر، قسم علم الإجتماع، جامعة وهران، 2011-2012 .

- كون أن معظم السكان يقومون برمي النفايات فالبعض منهم يرى ذلك مانعًا للمشاركة في تنظيف الشارع على حدّ تعبير أحد المبحوثين " واحد ينظف وراخر يقيس" (مقابلة رقم 07).

ولكن نلاحظ ارتفاع رغبة المشاركة لدى الأفراد مع ارتفاع المستوى التعليمي للعينة أي كلّما إكتسب الفرد ثقافة حضرية تمكنه من تهذيب سلوكه اتجاه عدم رمي النفايات في الشارع، فمع ارتفاع المستوى التعليمي يزداد ارتفاع الوعي البيئي لدى أفراد الأسر.[1] هذا ما يؤكد دور التربية البيئية للمحافظة على البيئة بصفة عامة وترسيخ قيم النظافة بصفة خاصة وتبقى التربية البيئية تقع على عاتق كل من التعليم النظامي من خلال المؤسسات التربوية وكذلك من خلال التعليم الغير نظامي أي العائلة، القانون، الدين، الجمعيات...

قد حاولت قدر الإمكان فهم وتحليل كل الجدول في علاقته مع الجداول التي سبقته وعلى ضوء الجداول التي تلته، أي علاقة هذا الجدول مع السؤال رقم (30) – هل قلة الوعي والثقافة الحضرية تساهم في انتشار رمي النفايات . (انظر الملاحق)

الجدول رقم (23): يشير إلى مدى مساهمة قلة الوعي في انتشار الظاهرة والمستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	مدى مساهمة قلة الوعي في انتشار الظاهرة				المجموع
	نعم	النسب %	لا	النسب %	
أمي	13	%81.5	03	%18.5	16
ابتدائي	16	%80	04	%20	20
متوسط	23	%82.5	05	%17.5	28
ثانوي	59	%89.5	07	%10.5	66
جامعي	61	%87.5	09	%12.5	70
المجموع	172		28		200
النسب %	%86		%14		%100

[1]- راتب سعود ، الإنسان والبيئة ، دراسة في التربية على البيئة ، الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن/ عمان . 2007

فيبقى الرفع من الوعي البيئي والمستوى الثقافي من ضروريات التقليل لحجم النفايات في شوارع المدينة وتلويثها بصفة عامة[1]، هذا ما تؤكده العينة بنسبة 86%، فرغم الجهود المبدولة من طرف الدولة مثلا توفير الحاويات والعمال... مقابل عدم النهوض بالحملات التحسيسية والتوعوية حول الظاهرة وأهمية النظافة فلا يمكن القضاء على الرمي العشوائي للنفايات داخل الفضاء العمومي حيث يصّرح أحد العمال " أن البلدية تقوم بوضع الحاويات فقط دون وضع مثلا لافتات وشعارات تهدف للمحافظة على هذه الحاويات أو مثلا شرح كيفية رمي النفايات للأطفال بطريقة جيدة عن طريق الصور أو الإشهار" (مقابلة مع العمال رقم 02).

ربّما يعود ذلك أيضاً إلى ميزات التحضّر السريع الذي شهدته الجزائر وكونه تحضّر تطوعي (Volontarisme) حسب ما جاء في الإشكالية، هذا التحضّر التطوعي هو الذي يبطئ من عملية صنع ثقافة جديدة مبنية على روابط جديدة تواكب هذه الحضرية التي تؤدي إلى تكسير الروابط التقليدية وبالتالي تلاشي كل المؤسسات التقليدية، فظهور هذه الروابط الجديدة يحثُ بالمقابل إلى تطوير مؤسسات جديدة تحافظ على تبني قيم وتصوّرات أخرى، أي تبني أخلاق جديدة للمجتمع مبنية على ضوء قيم النظافة، أي على المجتمع تطوير هذه المؤسسات الجديدة مثل الجمعيات، الإنسان المدني، المواطنة... التي تضمن نشر الوعي البيئي[2] وثقافة حضرية تدعو للمحافظة على الفضاء العمومي.

أمّا فيما يخص التطوع لتنظيف الحي فيبقى نفس المنطق ينطبق عليه وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] **Henri Coing et Iraida Montano , Villes et déchets dans le tiers-monde ,PNUD, Paris, 1985.**

[2] **- التربية على ضوء المؤتمر التبيليسي ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، اليونسكو، باريس ، 1983 .**

الجدول رقم (24): يشير إلى تطوع السكان لتنظيف الحي حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	مـــدى تـــطوع الســـكان لتنظيف الحـــي				المجموع
	نعم	النسب %	لا	النسب %	
أمي	02	%12.5	14	%87.5	16
ابتدائي	03	%15	17	%75	20
متوسط	05	%18	23	%82	28
ثانوي	31	%47	35	%53	66
جامعي	29	%41.5	41	%58.5	70
المجموع	70		130		200
النسب %	%35		%65		%100

فإن غياب هذه الثقافة الحضرية أدى إلى غياب مبدأ التطوع بين السكان لتنظيف الحي، لأن المحيط الخارجي لا يهمهم فإقتصرت النظافة على البيت فقـــط دليل ذلك الحالة المزرية حتى للفضاءات المشتركة مثلا: السلالم وكثرة الصراعات لتنظيفها بين الجيران، حيث تقول أحد المبحوثات "الجيران ما يتعاونوش باه ينقو الدرج، كل يوم كاين خلاف بيناتهم..." (المقابلة رقم 01).

ويبقى هذا التطوع كذلك يرتفع مع المستوى التعليمي للعينة فمن خلال الجدول يبقى المستوى الثانوي والجامعي للأفراد الأكثر تطوعاً ورغبة للمشاركة في تنظيف المحيط الخارجي .

الجدول رقم (25): يشير إلى من يجب أن ينظم هذه الحملات التحسيسية حسب آراء المبحوثين ومتغير السن.

السن	من ينظم هذه الحملات التحسيسية			المجموع
	السكان	الدولة	الجمعيات	
[20-16]	10	10	12	32
[30-21]	9	18	7	34
[40-31]	13	12	9	34
[50-41]	8	16	8	32
[60-51]	12	8	12	32
[+ -61]	9	17	10	36
المجموع	61	81	58	200
النسبة %	%30.5	%40.5	%29	%100

في الوهلة الأولى يمكن أن نجمع بين 29% و30.5% وهذا إعتباراً لكون الجمعيات تمثل السكان، ومن هذا المنظور تصبح نسبة 59% من المبحوثين الذين يعتبرون أن على المجتمع (السكان + جمعياتهم) تنظيم هذه الحملات التطوعية، فعندما يساهم الفرد في جمع النفايات يقلل بهذا السلوك من رميها مرّة أخرى بطريقة عشوائية.

ولكن في نفس الوقت ندرك كل الإدراك أن هذه الجمعيات في غالبيتها ليست نابعة من هذا المجتمع بل هي تخضع إلى ما تمليه عليها مصالح الدولة، ومن هذا المنظور الثاني باتت نسبة 30.5% التي تمثل تنظيم الحملات التطوعية من طرف

السكان ضئيلة وضئيلة جدًا، في الأخير رغم كل هذا لابدّ من الإشارة إلى أهمية دور الدولة في تنظيم هذه الحملات.

لكن تبقى النظافة مسؤولية الجميع أي كلا من الطرفين الدولة من خلال مؤسستها وكذلك السكان من خلال تربية النشأ والتقليل من رمي النفايات بهذه الطريقة المُلوثة للمحيط الخارجي، إضافة إلى الدور المنتظر من كل جمعية تعمل على المحافظة والحماية للبيئة بصفة عامة .

خاتمة الفصل:

إن تزايد ظاهرة النفايات يعتبر من انعكاسات الثورة الصناعية وذلك من خلال تكنولوجيتها المتطورة التي سمحت بإنتاج مختلف المواد المصنّعة والجاهزة من أطعمة في المعلبات، الأكياس والقارورات البلاستيكية، الأواني... أي ظهور تلك المنتوجات التي تستعمل لمرّة واحدة فقط (Jetable)، إضافة إلى أنواع أخرى من المواد السامة والمبيدات... لهذا تعتبر الثورة الصناعية من أهم العوامل التي ساهمت في تراكم وتفاقم ظاهرة النفايات، حيث يقول Henri Lefebvre " إن الثورة الصناعية غيرت مجرى الحياة كلها". [1]

يرتبط مفهوم النظافة بالصّحة حيث تشترط هذه الأخيرة نظافة الجسم والثياب والبدن والمكان... فالنظافة هي شرط الصّحة، هذا ما يؤكد أهمية الموضوع ومدى خطورة التلوث عن طريق النفايات التي لا يزال يستهان بها في معظم دول العالم الثالث .

اهتمت مختلف الديانات السماوية بالنظافة وجعلتها سمة من سمات المؤمنين وشرط اكتمال العبادات، كما ركزت كثيرًا عليها العقيدة الإسلامية لما لها من فوائد على الفرد والمجتمع، لكن من خلال البحث الميداني يتضح أن السكان لا يهتمون بهذه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تدعو إلى نظافة المحيط الخارجي

[1]-**Henri Lefebvre, La révolution urbaine ,Ed, Gallimard, 1970.**

فإنحصرت النظافة على البيوت الجزائرية فقط، ويبقى السكان يفسرون تفاقم هذه النفايات بشوارع المدينة لغياب الدولة لأنها هي المسؤولة الوحيدة على نظافة المحيط الخارجي حسب تصوراتهم، هذا الغياب يتمثل في نقص المراقبة والمتابعة، نقص الحاويات، وسائل العمل وعدد العمال... الخ، كذلك تفاقم ظاهرة النفايات بالفضاء العمومي راجع لعدم مبالاة السكان بالنظافة خارج البيت لأن الشارع لا يهمهم حسب آرائهم، هذا ما أدى إلى غياب القيم التي تكرس مبادئ النظافة داخل الفضاء العمومي. فما هي تصورات وتمثلات السكان لمفهوم النفايات؟ وما هي ممارسات العائلة للتخلص من هذه النفايات.

الفصل الثاني

مقدمة الفصـــل :

تتولد النفايات منذ نشأة الجنس البشري على سطح الأرض ومع تطور المجتمعات وتنامي قدراتها على استخلاص المواد الخام وإنتاج السلع زاد حجم المنتجات بطريقة أكثر تطورًا وتعقيدًا، مثلما حدث بالنسبة لمكونات وحجم النفايات المتولدة عنها.

وتولدت إلى جانب نفايات الإنسان التقليدية، نفايات من نوع آخر مثل الأحماض والمعادن الثقيلة... بمعدلات فائقة، ذلك تلبية للمتطلبات المتزايدة، ولم تأت الثورة الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر بتطورات لم يسبق لها مثيل فقط، بل أتت أيضًا بجيل جديد من النفايات، التي لم تأخذ قدرها من الاهتمام والعناية، أي التوصّل إلى الطرق السليمة والجيّدة للتخلص منها.

وبالرغم من أننا نستطيع إنتاج منتجات وسلع بكميات ونوعيات لم تخطر على البال منذ عقود قليلة مضت، فلم يكن لزيادة تولد النفايات نفس التأثير، بدءًا من الكميات المتزايدة من عبوات الطعام والأكياس البلاستيكية إلى النفايات المشعة التي تظل خطرة لملايين السنين[1].

هذا ما يدل على أن الثورة الصناعية من خلال قدرتها ورغبتها لتداول وإدارة هذه النواتج الغير مرغوب بها أي النفايات، قد تخلفت بدرجة كبيرة من مستوى انجازاتها التكنولوجية. ولهذا بقي على مدى التاريخ التطرق إلى النفايات أو تداول إدارتها مشكل للمجتمعات، فقد أدى طرح القمامة بطريقة غير مناسبة إلى جذب الحشرات والأمراض وتشويه المناظر... مما شكل تهديدًا خطيرًا للصّحة و البيئة بصفة عامة[2].

[1]- علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر،2008 .
[2]- طارق أسامة صالح، الصّحة والبيئة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2006.

ونتيجة لذالك بدأت الحكومات في وضع برامج شاملة لتداول وإدارة النفايات بهدف التقليل من كمياتها، ووضع وسائل آمنة للطرح وطرق التخلص منها والاستفادة كذالك من خلالها مثل سياسة الاسترجاع وإعادة استعمالها.

وتعتبر النفايات المنزلية من أهم مصادر التلوث البيئي وتشويه المنظر الخارجي على الرغم من أن الإنتاج الزراعي والصناعي وتوليد الطاقة يعتبر بمثابة المصادر الرئيسية للتلويث[1]، لهذا لا يُستهان بالتلوث الناتج عن نفايات المنازل، حيث تتولد عنها كميات كبيرة من الملوثات والنفايات التي تدخل إلى البيئة إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، منها الزيت المستعمل والمنظفات المنزلية والمواد الخطرة التي تلقى في المجاري والمبيدات...

هذا ما حدث علينا التطرق إلى النفايات المنزلية وكيفية تعامل وتخلص العائلة من هذه النفايات من منظور أنثروبولوجي، فيبقى تصوّر العائلة للنفايات أمرًا مهمًا للتقليل من خطورتها وكميات إنتاجها وذلك عن طريق التوعية والتحسيس من انعكاساتها على صّحة الإنسان وصّحة البيئة. فالعائلة هي مصدر إنتاج هذه النفايات المنزلية وكذلك النواة الأولى للتخلص منها وذلك من خلال وضعها في الأماكن المخصّصة لها، بدءًا من وضعها في الأكياس داخل المنزل إلى حملها ووضعها داخل الحاويات، كذلك خارج المنزل أي عدم رمي هذه النفايات بطريقة عشوائية في الشارع والفضاء العمومي.

لهذا أردنا البحث في هذا الفصل عن تصوّرات ومتمثلات السكان لمفهوم النفايات داخل الفضاء الخاص والفضاء العام. وما هي الطرق التي تتبعها العائلات في التخلص من هذه النفايات، بعد ذلك التطرق إلى نظام تسيير النفايات بمدينة وهران، وما هي طرق معالجتها والاستفادة منها. حيث يُعد المشكل الأول للنفايات هو كيفية تسييرها داخل الفضاء الحضري.

[1] -Viger Solange, Pollution de l'environnement, Risques et responsabilité, Domos, Paris, 2000.

1- مفهوم النفايات المنزلية:

تعتبر النفايات أحد التحديات الهامة التي تواجه الدول في الوقت الحاضر وذلك لما تشكله من مخاطر على صحّة الإنسان[1]. ومن الملاحظ زيادة كميات النفايات المتولدة عالميًا وذلك لعدّة أسباب وهي:

نمو عدد السكان حيث هناك تناسب طردي، فكلما زاد عدد الأفراد زادت كمية المخلفات الناتجة عن كل فرد منهم.

تطور المستوى المعيشي وبالتالي ظهور أنماط وسلوكيات جديدة معيشة كذلك زيادة معدلات الاستهلاك مثلا العادات الغير سليمة كطبخ كميات كبيرة من الأطعمة أو شرائها وقد لا يستهلكها الفرد فتأخذ طريقها إلى النفايات.

التطور الاقتصادي حيث ساهمت زيادة المصّانع في توفير المعلبات والأكل الجاهز والأكواب والصحون والملاعق والقارورات... المصنوعة من البلاستيك أو الورق الغير قابلة للاستعمال مرّة أخرى في تراكم كم هائل من النفايات المنزلية. وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع كمية النفايات في البلدان النامية من حوالي 300 مليون طن في عام 1990 إلى حوالي 580 مليون طن في عام 2005 وتختلف كمية ونوعية وطرق معالجة النفايات بين الدول[2].

ويمكن تعريف النفايات بأنها المواد أو الأشياء التي توقف الناس عن استخدامها ويئُوون التخلص منها أو التي تم التخلص منها، لدى فإن مصدر النفايات هي أعمالنا ونشاطاتنا اليومية في مختلف الميادين، النفايات هي ما يرمى كمخلفات أو أشياء لا نحتاجها أو انتهينا من استخدامها[3].

---

[1] - **Henri Coing, Iraida Montano , ville et déchets dans le Tiers -Monde , Paris , 1985.**

[2] - **أحمد رشوان ، البيئة و المجتمع ، دراسة في علم اجتماع البيئة ، المكتب الجامعي الحديث ، 2006 .**

[3] **-Emmanuel Ngnikam, Emile Tawana, Les villes d'Afrique face à leur déchets, Université de technologie de Belfort-Montbéliard, 2006.**

ويُعتبر Le Roi Philippe Auguste II(1165-1223)[1] هو أول من قام بوضع شرطة النفايات سنة 1184 لإرغام السكان بالتنظيف أمام منازلهم، وفي سنة 1506 قام Louis XII بوضع أول مصّلحة جمع النفايات العامة Service public d'enlèvement كما نعلم أن نظافة الوسط hygiène du milieu تعود قبل ذلك إلى الحضارة الرومانية حيث أخدت التهيئة العمرانية تتخذ بعض أسس النظافة العامة من تهيئة الطرقات ومجاري صرف المياه الصّحية، كذلك اهتمت هذه الحضارة بالصحّة العامة من توفير المستشفيات والإهتمام بمعالجة الأمراض حيث لطالما ارتبط مفهوم الصّحة بالنظافة حيث تشترط صّحة الجسم نظافة الجسد والثياب والمحيط الخارجي... فإن انتشار النفايات في شوارع المدن وعدم التسيير الجيّد لها يؤدي إلى ظهور عدّة أمراض تنفسية وغيرها [2]، حيث يقول أحد المبحوثين " النظافة هي الصّحة" .

❖ **أنــواع النــفايات:**

يمكن تقسيم النفايات إلى عدّة أنواع[3]: **أ**- حسب مصادرها ومن أهمها:

ا. **النفايات المنزلية:** وهي الناتجة عن الأنشطة المنزلية، أو كل ما خرج عن نطاق الاستعمال والحاجة إضافة إلى النفايات المنزلية يمكن إضافة نفايات المكاتب والمحلات التجارية والمطاعم والفنادق والحدائق... الخ.

تتكون النفايات المنزلية من نفايات المطبخ من خضار وفواكه وعظام ونفايات مواد التنظيف والأقمشة والمعادن والزجاج، الورق والبلاستيك وفضلات الحدائق وغيرها من المواد العضوية....

وتنقسم النفايات المنزلية إلى ثلاثة أقسام وهي:

1- **النفايات الصلبة**: وهي كل مادة غير صالحة للاستعمال أو غير مرغوب فيها، وهي قابلة للحمل وغالبًا ما تنتج من استعمالات المواد التالية:

[1]- كان ملك فرنسا من 1180 إلى 1223 .

[2] - Sylvie de Bonadona d'ambrun, L'environnement, Les déchets ménagers et la citoyenneté, Thèse de doctorat, U.F.R Lettres et sciences humaines, Université Aix Marseille I , Université de Provence , 2002 , P 34 .

[3] - Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, 2005 .

- الورق: ورق الصحف
- الزجاج: قارورات، قطع الزجاج المكسر
- الألمنيوم: علب المشروبات الغازية
- البلاستيك: قارورات، أكياس بلاستكية
- مواد أخرى: مواد البناء والأثاث، الملابس المستعملة، إضافة إلى معادن أخرى

2- **النفايات السائلة**: مياه ناتجة عن استعمالات المنازل وتكون هذه المياه عكرة ذات لون مائل للاصفرار أو داكن يحتوي على مواد عضوية كبقايا الطعام، البول والنجاسة، المواد الكيميائية كالصابون والمنظفات التي تشمل مياه المطابخ، مياه الغسيل ومياه الحمامات والمركبات الهيدروجينية، وبعض أنواع البكتيريا التي تسبب أمراض خطيرة للإنسان.

3- **النفايات الكيماوية**: هي نفايات ناتجة عن استعمال مواد التنظيف ومبيدات الحشرات[1].

II. **النفايات الطبية:** وهي كل المخلفات الناتجة عن الطب وقد تكون نفايات خطرة أو غير خطرة.

III. **النفايات الإلكترونية:** مثل أجهزة الحواسب والأدوات الكهربائية وغيرها.

IV. **النفايات الصناعية:** وهي النفايات الناتجة من العمليات الصناعية المختلفة.

V. **نفايات البناء أو الإزالة:** هي النفايات الناتجة عن عمليات البناء أو الإزالة أو الهدم والتعديل، تخطيط الطرق...

VI. **نفايات المناجم:** وهي النفايات الناتجة من استخدام ومعالجة وتخزين المعادن إلى غيرها من أنواع النفايات.

[1] - **ibid.**

ب- ويمكن تصنيفها بناءًا على الخطورة أي نفايات خطرة أو غير خطرة.

1- يقصد بالنفايات غير الخطرة: المواد التي لا ينتج عنها مشكلات بيئية خطيرة ويسهل التخلص منها بطريقة آمنة بيئيا.

2- أما النفايات الخطرة فتعرف أنها نفايات تُعامل معاملة خاصة في طريقة حفظها أو نقلها أو التخلص منها وتكون في طبيعتها أو كميتها أو تركيزها تشكل تهديدًا محتملا على الإنسان والكائنات الحية بسبب كونها سريعة الاشتعال أو قابلة للانفجار أو تسبب التآكل أو سامة أو سريعة التفاعل مع مواد أخرى.

ج- كذلك النفايات قد تكون مواد صلبة أو سائلة أو غازية مثل الغازات السامة أو الدخان...الخ

د- كما يمكن تصنيف النفايات إلى صنفين:

1- **النفايات العضوية:** وهي النفايات القابلة للتخمر مثال: بقايا الطعام ومخلفات الحدائق ويمكن الاستفادة منها لإنتاج السماد العضوي.

2- **النفايات الغير عضوية:** وهي المواد التي لا تحتوي على مركبات عضوية مثل كربون أكسجين، هيدروجين... ومثال على ذلك المعادن، البلاستيك... الخ.

فتبقى النفايات هي ما يرمي كمخلفات أو أشياء لا نحتاجها وانتهينا من استخدامها، لكن لماذا تعتبر النفايات مشكلة كبيرة[1].

يـــعود ذلك إلـــى عـــدّة أسباب من أهمـــها:

1- تلويث الأراضـــي المستخدمة في الردم وطـــمر النفايات.

2- يصدر عن ناقلات القمامة دخان عادم مما يلوث الهواء الجوي.

3- المياه الملوثة المتسّربة من مواقع طمر النفايات تسبب تلوث المياه الجوفية.

[1] - **Abdesselem Kadi, La gestion des déchets urbains à la wilaya de Constantine (ALGERIE) , France, 1999 .**

4- يصدر من المواد العضوية المتحللة في مواقع الردم غاز الميثان(CH4) القاتل الذي يساعد على ازدياد حرارة الكرة الأرضية، هذا ما أصبح يُعرف بالاحتباس الحراري، إذ يحتوي غاز الميثان على ثلاث ذرات من الأكسجين هذا ما يسمح بإتحاد الذرة الحّرة مع أخرى من طبقة الأوزون فيحدث بذلك ثقب في هذه الطبقة وتكوّن الأكسجين .

5- تسبب أيضا النفايات التي لم يتم التخلص منها بصورة صحيحة المنظر السيئ والمخاطر الصحية الكبيرة، إضافة إلى تكاثر الحيوانات مثل القطط والكلاب والحشرات الضّارة مثلا البعوض والذباب والفئران والجرذان.

6- تصدر من مواقع ردم النفايات روائح كريهة وغير مستحبة.

7- المهملات المبعثرة قد تكون خطرة على الحيوانات البرية التي لا تميز الطعام الطبيعي من غيره.

8- كذلك للنفايات تأثير على صّحة الإنسان من خلال الغازات السامة عند احتراقها مثل: أكسيدات الكربون، أكسيدات الآزوت، أكسيدات الكبريت، هذا ما يسبب عدّة أمراض منها: اضطرابات في الجهاز التنفسي وأزمات الربو وتؤثر كذلك على القلب والجهاز المناعي.

أما النفايات في تصوّر الساكن الجزائري فهي كل ما لا يحتاج إليه أو إنتهى من استخدامه، لكن تبقى هذه النفايات في إدراك السكان مجرد أشياء لا قيمة لها أي لا تقوم بالنفع أو الضرّر، فهي لا يزال يستهان بها أي لا تعطى لها القيمة

الفعلية في طريقة التخلّص منها ويتم رميها بالطريقة العشوائية دون التفكير في المخاطر التي تنجّر عنها أو المنافع التي تنجّر من رسكلتها وإعادة إستخدامها[1].

حيث تُعرّف المنظمة العالمية للصّحة: النفايات Quelque chose que son propriétaire ne veut plus, en un certain lieu et en un certain moment, et qui n'a pas de valeur commerciale courante[2]. فإن فقدان النفايات لقيمتها المادية والمعنوية هو الذي يجعلها في تمثلات السكان بشيء قذر يجب التخلص منه، فتبقى النفايات شيء خطير على صّحة الإنسان هذا ما يدعو إلى التطهّر والتنظيف منها، فعبر مختلف الحقب الزمنية وضع الإنسان حدود واضحة المعالم بين ما هو نظيف وقذرLe propre et le saleوما هو طاهر وفاسد Le sain et le malsain وما هو خالص ونجس Le pur et l'impur وذلك على اختلاف في الدرجات بين المجتمعات فقد يبقى ما هو خالص في مجتمع هو في نفس الوقت مدنس في مجتمع آخر[3].

فما هي الطرق السليمة واللازمة للتخلص من هذه النفايات حسب تصوّر السكان.

---

[1]- Maerten Adeline, Le déchet entre concept, Objet, Et projet, Mémoire de Master, Université de Provence Aix Marseille 1, Département d'anthropologie , 2008 – 2009.

[2]- دليل إعلامي حول تسيير ومعالجة النفايات الصلبة الحضرية، صادر عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجزائر، أفريل، 2003.

[3] - Georges Vigarello, Le propre et le sale, L'hygiène du corps depuis le Moyen Age, Edition du Seuil, collection Points Histoire, 1985.

2- نظام تسيير النفايات:

1- تقنية الطمر: وهي من أهم وأقدم الطرق المتبعة في معالجة النفايات وتعتبر هي الأكثر شيوعًا في العالم وخصوصًا في الدول النامية، وتقوم هذه الطريقة على تجهيز مساحة واسعة من الأرض وتبطينها بمواد عازلة حين يتم دفن النفايات في خلايا ترابية بحيث يتم إغلاق هذه الخلية عند امتلائها. وتكمن الخطورة في تطبيق هذه الطريقة من وصول العصارة الناتجة من تراكم النفايات إلى المياه الجوفية في حالة عدم وجود مواد عازلة أو لم تكن المواد العازلة تعمل بشكل فعال وبالتالي تلويث المياه الجوفية، حيث تحتوي هذه العصارة على مواد عضوية وغير عضوية ومواد سامة ومعادن ثقيلة ومن المخاطر المصاحبة لتراكم هذه النفايات أيضا الغازات المتولدة مثل: ثاني أكسيد الكربون، غاز الميثان وغاز الهيدروجين الناتجة عن عملية التحلل اللاهوائي لهذه النفايات.[1]

2- تقنية الحرق: يتم حرق النفايات للحصول على الطاقة، ولهذه الطريقة مخاطر بيئية كثيرة منها انبعاث العديد من الغازات الضّارة من المداخن، وبالرغم من تقليل حجم النفايات باستخدام هذه الطريقة، إلا أن الرماد الناتج من عملية الحرق قد يحتوي على مواد سامة مثل: الديوكسين والرصاص.

تبقى النظافة بمدينة وهــران أو طرق التخّلص من النفايات المنزلية ملف شائك لم تجد لحله مخططات عديدة وبرامج متعددة فكانت هذه المدينة حقل تجارب فاشلة لم تكن نتائجها في وزن صدى الشعارات التي رفعت لأجلها، إجراءات تبرمج ولا تنفذ وأخرى تباشر ولا تتابع، ثم تتصادم مع وجود عراقيل لتتوقف عند بدايتها وبالتالي لا يتغيّر من وجه هذه المدينة شيء من أكوام القمامة والنفايات المترامية في كل مكان، إضافة إلى الروائح الكريهة والحشرات التي تنفر حياة المواطنين وعمليات جمع لا تكاد تجمع شيئا، والأكثر من كل هذا وعي ناقص

[1] - **Emmanuel Ngnikam, Emile Tanawa , Les villes d'Afrique face à leurs déchets, op cit .**

وتعاون منعدم من طرف السكان الذين لا يحافظون على شروط النظافة حتى صارت النظافة بمدينة وهــران من أهم مشاكلها وأكثرها تعقيدًا، ذلك أن حلها يتطلب اتخاذ إجراءات صارمة ومتابعة دائمة وحرص كبير على تطبيقها والأكثر من ذلك إمكانيات متوفرة وحس مدني بالغ وإصرار على مواصلة الحملات التي تباشر في هذا الشأن وهو ما أصبح الجميع مطالب به في هذا الوقت، خاصة أمام الكم الهائل للنفايات اليومية، حيث يتم إنتاج ما يتراوح عن 1200 طن حتى 1400 طن يوميًا من النفايات بولاية وهران، وهو ما يتطلب إمكانيات كبيرة لرفعها سواء الإمكانيات المادية أو البشرية، فيما كانت هذه النفايات لا تتجاوز 500 طن سنة 2009 مثلا منها 300 طن كان يرفعها قسم النظافة والتطهير و200 طن تتكفل برفعها القطاعات الحضرية[1]، هذا ما يدعو إلى دق ناقوس الخطر إذا لم يتم إتخاذ التدابير اللازمة لرفع هذه النفايات، وتنفيذ مخططات جديدة عبر مختلف بلديات وهران، وفي هذا السياق تشير حصيلة مديرية البيئة[2] حول كمية النفايات عبر ولاية وهران إلى أكثر من 800 طن يومياً ببلدية وهران، 95 طن ببلدية السانية، 89 طن بسيدي الشحمي... الخ لهذا باشرت هذه البلديات بإتخاذ تدابير جديدة التي نذكر منها: نظام العمل ليلا المطبق بشكل تدريجي إذ أصبحت عمليات جمع النفايات تتم بالنظام الليلي وهذا من الساعة الثامنة ونصف ليلا إلى غاية إنهاء العملية، وحسب مصلحة النظافة والتطهير يتم العمل بهذا النظام حاليًا عبر35 موقعًا لجمع النفايات من بين 43 موقع موجود بإقليم بلدية وهران[3].

ومن ضمّن الإجراءات الجديدة أيضًا اللجوء إلى نظام التقاعد مع الخواص لتدعيم عمليات رفع القمامة وهذا بكراء الشاحنات، فقد أبرمت بلدية وهران مثلا عقود كراء ل 24 شاحنة ضاغطة شهر أكتوبر 2010، كما تحركت عمليات صيانة الشاحنات المعطلة عن العمل، إضافة إلى تدارك نقص عدد الحاويات وعدد

[1] - قسم النظافة والتطهير بولاية وهران .
[2] - مديرية البيئة بولاية وهران .
[3] - قسم النظافة والتطهير بولاية وهران .

الأعوان إذ تستغل مصلحة النظافة ببلدية وهران حاليًا 215 عون إضافة إلى 40 رئيس فوج و 60 سائق فقط[1] .

رفع وجمع النفايات ليس المشكل الوحيد الذي تعاني منه مدينة وهران إذ أن ذلك لا يمثل سوى أحد مشاكلها فيما أن المشكل الآخر يتمثل في تسيير هذه النفايات بعد جمعها وهو ما يشكل معضّلة كبيرة بالنسبة لهذه المدينة التي تنتج آلاف الأطنان من النفايات يومًا كما سبقت الإشارة والتي توّجه جميعها إلى مزابل أغلبيتها لم تخضع إلى معايير تقنية معمول بها، وفي مقدمتها مزبلة الكرمة ومزبلة كاب فلكون إذ أن وهــران ورغم مكانتها الاقتصادية وتوسعها العمراني لم تدخل بعد تجربة التسيير التقني الصّحي لنفاياتها، إذ لم تستلم بعد مشاريع مراكز الردم التقني الجاري انجازها والمتمثلة في ثلاثة مراكز وهي مركز الردم حاسي بونيف والمخصّص لمجمع وسط وهــران، فهو ينجز على مساحة تراوح 85 هكتار وتصل سعته 9.2 مليون متر مكعب، وبه 7 مدرجات كما ينجز به حاليًا 5 أحواض لمعالجة العصارة كما أنه يعالج 416276 طن من النفايات سنويًا، وهو مخصّص ل 13 بلدية منها بلدية وهــران، السانية، الكرمة، بئر الجير... هذا ما سوف يمكّن من غلق مزبلة الكرمة.

مركز الردم العنصر والمخصّص لمجمع غرب وهران إذ يعالج 39449 طن من النفايات في السنة وينجز حاليا على مساحة 30 هكتار كما أنه مخصّص لردم نفايات خمسة بلديات منها: العنصر، عين الترك، المرسى الكبير... إضافة إلى مركز الردم آرزيو والذي لم ينطلق به الإنجاز بعد[2] .

في انتظار تسليم مراكز الردم التقنية يبقى تسيير النفايات بوهران يقتصر على جمعها وتوجيهها للمزابل المذكورة سابقًا أين تحرق، فيما أن عمليات

[1] - **Ibid.**

[2] - **مديرية البيئة بولاية وهران .**

الإسترجاع لإعادة الرسكلة لا تزال تتم بطريقة حرّة من طرف الخواص وهو ما يتم أساسا عن طريق عمليات الفرز والجمع التي يقوم بها بعض الأشخاص.

فما هي تصوّرات وسلوكيات العينة المبحوثة في إطار هذا البحث حول عملية التخلص من النفايات المنزلية.

1- حسب آراء العينة التي نُذكر أنها بُنية وشكلت على ضوء متغيرات أساسية من منظور إشكالية هذا البحث ونذكر منها: السن، الجنس، المستوى التعليمي، نوع السكن، الأحياء... يتم جمع النفايات من طرف مصلّحة البلدية وذلك حسب الجدول

2-التالي: **الجدول رقم (26): يشير إلى رأي العينة حول عملية جمع النفايات من طرف البلدية:**

السـن	الرأي حول عملية جمع النفايات من طرف البلدية		المجموع
	نعم	لا	
[20-16]	27	5	32
[30-21]	29	5	34
[40-31]	30	4	34
[50-41]	27	5	32
[60-51]	30	2	32
[61- +]	27	9	36
المجموع	170	30	200
النسبة المئوية	%85	%15	%100

في معظم أرجاء مدينة وهـران يتم جمع النفايات من قبل البلدية، وذلك عن طريق مرور الشاحنات المخصّصة لذلك، لكن يبقى التساؤل الذي يطرح نفسه هو عن نوعية الخدمات التي تقدمها هذه البلدية[1]، هل تقوم هذه الأخيرة بجمع النفايات بطريقة منتظمة ويوميًا، هل طريقة الجمع هي جيّدة وكافية، هل التوقيت المخصصّ لذلك مناسب بالنسبة للعائلات وهو ملائم للمحافظة على نظافة المدينة مدّة زمنية أطول... الخ.

[1] - **B. Bachir, Et des villages poubelles, une nouvelle culture ! Liberté le lundi 23 août 2010, P 06 .**

الجدول رقم (27): يشير إلى جمع النفايات من طرف البلدية بانتظام ومتغير السن:

نوع السكن	جمع النفايات من طرف البلدية بانتظام				المجموع
	نعم	النسب %	لا	النسب %	
فيلا	28	%70	12	%30	40
عمارة	32	%40	48	%60	80
حوش	13	%29	32	%71	45
قصديري	07	%28	18	%72	25
آخر	04	%40	06	%60	10
المجموع	84		116		200
النسب %	%42		%58		%100

حسب الجدول السابق رقم (24) يؤكد أفراد العينة بنسبة 85% على قيام البلدية بجمع النفايات، لكن مقابل ذلك 58% من أفراد العينة يؤكدون على عدم انتظام عملية جمع النفايات، هذا عدم الانتظام في عملية جمع النفايات هو الذي يؤدي إلى تراكمها في الشوارع والأرصفة وكتضادها في الحاويات والمحيط الخارجي بصفة عامة، خاصة في الأحياء السكنية الجماعية بنسبة 60% مقابل 30% فقط في الأحياء ذات السكنات الفردية حيث يقول أحد سكان العمارة "نهار يجو ونهارات ما يجوش"(مقابلة رقم 18)، فيبقى التقصير واضح حسب تصريحات المبحوثين وكذلك بنسبة مرتفعة 72% في الأحياء القصديرية حيث تؤكد أحد المبحوثات على إنعدامها تقريبًا في الأحياء القصديرية المتواجدة بحي اللوز، (مقابلة رقم 10). فمن خلال الجدول نلاحظ أن عملية جمع النفايات تنتظم حسب الطبقات الاجتماعية فكلما ارتفع المستوى المعيشي لهذه الطبقة انتظمت عملية الجمع فمثلا من نسبة 70% على انتظامها في الأحياء ذات السكنات الفردية إلى 40% في الأحياء الجماعية لتنخفض أكثر على مستوى الأحواش والأحياء القصديرية بنسبة 29% و 28% على التوالي، لهذا تم التساؤل على مدى تقصير مصالح جمع النفايات من منظور تصوّرات السكان؟

وبما أنه يتجلى من آراء المبحوثين أن عملية إخراج أكياس النفايات هي من مهام المرأة (انظر الجدول رقم 17) هذا ما يفرض علينا أن أتطرق إلى رأي المبحوثين حسب الجنس بحثا عن رأي المرأة في هذا التقصير.

الجدول رقم (28): يشير إلى الرأي حول تقصير البلدية في جمع النفايات حسب متغير السن والجنس.

السن	الرأي حول تقصير البلدية في جمع النفايات				المجموع
	نعم مقصّرة		لا غير مقصّرة		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
[20-16]	08	11	08	05	32
[30-21]	13	15	04	02	34
[40-31]	07	12	10	05	34
[50-41]	09	14	07	02	32
[60-51]	08	10	08	06	32
[61- +]	09	13	09	05	36
المجموع	54	75	46	25	200
المجموع	129		71		200
النسبة المئوية	%64.5		%35.5		%100

تبقى مصالح جمع النفايات مقصّرة بدورها وذلك بنسبة 64.5% حسب آراء العينة، ويبقى هذا التأكيد واضح أكثر عند الجنس النسوي مما يؤكد وقوع عبئ النظافة على المرأة أكثر من الرجل، فإلى ماذا يعود هذا التقصير؟ دائمًا حسب تصريحات العينة يعود هذا التقصير إلى قلة العمال في هذا المجال وأيضا كون أغلبيتهم من كبار السن لا يستعطون تحمل عبئ العمل، كذلك هذا يفسّر قلة الدوريات المخصّصة لجمع النفايات فهي تقتصر على دورية واحدة في اليوم وهي غير كافية حسب تصريح العينة. كما تقول أحد المبحوثات "رانا نقيسو كل دقيقة، الجمع مرّة وحدى في اليوم ما تكفيش" (مقابلة رقم 12).

كذلك يعود التقصير إلى عدم احترام المواعيد المخصّصة لجمع النفايات وكذلك غياب التنظيف الجيّد أي جمع النفايات بطريقة كاملة[1]، كما يصرّح أحد السكان " نص الزّبل يرفدوه ونص الزّبل يخلوه "(مقابلة رقم 17) .

كذلك من خلال ملاحظتنا اليومية لعملية جمع النفايات يتجلى أن أهم نقص موجود على مستوى ظروف العمل، فيبقى العمال يبدلون جهد ملحوظ أمام نقص وسائل العمل فمثلا على مستوى الملابس لا توجد ملابس مخصّصة و واقية من أخطار النفايات حيث تقوم البلدية بتوفيرها وتوزيعها على العمال مثل: القفازات، ملابس خارجية، أحذية مخصّصة، قبعات شمسية أو أجلدة واقية من الأمطار... حيث يصرّح أحد العمال كذلك بالنقص الواضح على مستوى وسائل العمل من شاحنات مجهزة ومسهلة لرفع الحاويات، حيث نلاحظ رفع الحاويات من طرف العمال وغياب الشاحنات المجهزة لرفعها مباشرة، كما يقول أحد العمال "حتى نتعاونو حنا زوج باش نرفدو البيدو تاع الزّبل... "[2] كذلك نقص المكانس الجيّدة العصرية لتنظيف الأرصفة حيث يقول عامل آخر "رانا عادا نصلحو بالمصالح تاع الدوم"[2]، ويبقى كذلك هذا تقصير متجلي للعيان من خلال النقص الواضح في الحاويات المخصّصة لجمع النفايات المنزلية، وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (29): مكان الإقامة وعلاقته بمدى توفر الحاويات لجمع النفايات بالحي.

نوع السكن	مدى توفر الحاويات بالقدر الكافي		المجموع
	نعم	لا	
فيلا	10	30	40
عمارة	24	56	80
حوش	08	37	45
قصديري	05	20	25
آخر	07	03	10
المجموع	54	146	200
النسب %	%27	%73	%100

[1] - Nadir Iddir, La saleté défigure la capitale, Services d'hygiène défaillants et incivisme, El watan lundi 26 juillet 2010, P03 .

[2] - المقابلة مع العمال رقم (12).

حسب مكان الإقامة تبقى الحاويات غير كافية وذلك عبر مختلف الأحياء السكنية وأنواع تجمعاتها خاصة الفردية منها حيث تقول أحد المبحوثات "البلدية قاع ما وفرتناش حاويات وين نقيسو، البورسات نخلوهم في ديارنا حتى نسمعو الكاميونا نخرجوهم" (مقابلة رقم 16)، وكذلك على مستوى الأحياء القصديرية التي تكاد تنعدم بها هذه الحاويات، أما على مستوى العمارات فرغم تواجدها فهي قليلة جداً أمام كمية نفايات السكان، فمن خلال الملاحظة اليومية نلاحظ نقص كبير في عدد الحاويات المخصّصة لرمي النفايات مثلا في حي USTO ما يفوق 50 عائلة تُخصّص لها حاوية واحدة، أي هناك ما بين 4 و 6 حاويات مخصّصة لعدّة عمارات حيث تحتوي كل عمارة على 10 أو 12 عائلة.

الجدول رقم (30): مدى قرب الحاويات للاستعمال اليومي من طرف السكان.

السن	مدى قرب الحاويات للاستعمال اليومي				المجموع
	نعم		لا		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
[20-16]	08	06	07	11	32
[30-21]	07	04	08	15	34
[40-31]	10	07	08	09	34
[50-41]	06	06	09	11	32
[60-51]	08	07	08	09	32
[+ -61]	09	05	12	10	36
المجموع	48	35	52	65	200
المجموع الكلي	83		117		200
النسبة المئوية	%41.5		%58.5		%100

تؤكد العينة من خلال مختلف الفئات العمرية وكذلك عبر الجنسيين أن حاويات جمع النفايات غير كافية وذلك بنسبة **73%** حسب الجدول السابق، وكذلك تبقى هذه الحاويات غير قريبة وبالتالي ليست في متناول السكان للاستعمال اليومي

وذلك بنسبة 58.5%، وبالتالي إن وجدت هذه الحاويات فهي بعيدة وغير متوفرة لدى الجميع مما يساعد في تبعثر وانتشار هذه النفايات وكذلك تراكمها نظراً لصغر حجم الحاويات[1]، هذا ما يوضحه العنصر النسوي فحسب تمثلاتهم هي ليست مساعدة للإستعمال اليومي هذا ما يؤكد قلتها من جهة ومدى إهتمام المرأة بالنظافة ومن جهة أخرى.

الجدول رقم (31) : مدى تنظيف واستبدال هذه الحاويات من طرف البلدية

نوع السكن	تنظيف واستبدال هذه الحاويات				المجموع
	نعم	النسب %	لا	النسب %	
فيلا	16	%36	29	%64	40
عمارة	21	%26	59	%74	80
حوش	12	%30	28	%70	45
قصديري	07	%28	18	%72	25
آخر	04	%40	06	%60	10
المجموع	62		138		200
النسب %	%31		%69		%100

الجدول رقم (32): مدى تنظيف المكان الذي توضع فيه الحاويات.

نوع السكن	تنظيف المكان الذي توضع فيه الحاويات				المجموع
	نعم	النسب %	لا	النسب %	
فيلا	21	%46	24	%54	40
عمارة	16	%20	64	%80	80
حوش	07	%17.5	33	%82.5	45
قصديري	03	%12	22	%88	25
آخر	03	%30	07	%70	10
المجموع	50		150		200
النسب %	%25		%75		%100

ترى أغلبية العينة أن مصلحة البلدية، تقوم إلا نادر بتنظيف واستبدال هذه الحاويات وكذلك المكان الذي توضع فيه فهي مصدر لعدّة حشرات ومقر تجمع

[1]- صانع فاطمة، عسكر هوارية، المدينة وتلوث المحيط ، دراسة ميدانية ببلدية عين الترك ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس ، تحت إشراف غماري مصطفى، قسم علم الاجتماع ،جامعة وهران،2007-2008.

عدّة حيوانات وذلك لعدم تنظيفها واستبدالها، كما أنها مصدر للروائح الكريهة ومصدر لعدة أمراض لغياب النظافة بها[1]،

فيبقى تساقط الأمطار المنظّف الوحيد لهذه الأماكن والحاويات، فمن خلال الجدول نلاحظ أنه كلما انخفضت الرتبة الاجتماعية انخفض معها مستوى الخدمات مثلا 46**%** يتم تنظيف مكان الحاويات في الأحياء ذات السكنات الفردية مقابل 20**%** فقط في الأحياء ذات السكنات الجماعية.

الجدول رقم (33): جمع النفايات من قبل المصالح في العطل الأسبوعية:

نوع السكن	جمع النفايات في العطل الأسبوعية		المجموع
	نعم	لا	
فيلا	16	24	40
عمارة	29	51	80
حوش	14	31	45
قصديري	10	15	25
آخر	05	05	10
المجموع	74	126	200
النسب %	%37	%63	%100

الجدول رقم (34): جمع النفايات من قبل المصالح في المناسبات والأعياد:

نوع السكن	جمع النفايات في المناسبات والأعياد		المجموع
	نعم	لا	
فيلا	13	27	40
عمارة	33	47	80
حوش	16	29	45
قصديري	03	22	25
آخر	03	07	10
المجموع	68	132	200
النسب %	%34	%66	%100

من خلال الجدول رقم (33) يتضح أن البلدية لا تقوم بجمع النفايات في العطل الأسبوعية هذا ما أكده المبحوثين على عدم انتظامها حتى في أيام الأسبوع

[1] - **Med Mebtoul, Hygiène publique et reconnaissance de la citoyenneté, un lien indissociable, Le quotidien d'Oran , jeudi 19 mars 2009 .**

عبر مختلف الأحياء السكنية سواء الجماعية أو الفردية وهذا دائماً حسب تصريحات السكان ونفس المنطق ينطبق على بعض المناسبات والأعياد من خلال رأي السكان بنسبة 66% فمن خلال تمثلات السكان يظهر لنا عدم انتظام عملية جمع النفايات وقلة الخدمات النوعية والكمية من طرف البلدية، خاصة وأن السكان يعتبرون نظافة الشوارع والمدينة من مسؤولية هذه الأخيرة، فهل تبقى النوعية الرديئة للخدمات وقلة الدوريات وانعدام الوسائل اللازمة أمام هذا الكم الهائل للنفايات هي التي تفسّر تفاقم ظاهرة الأوساخ في شوارع المدينة[1].

الجدول رقم (35): جمع النفايات من قبل المصالح إلا عند الزيارات الرّسمية:

السن	جمع النفايات إلا عند الزيارات الرّسمية		المجموع
	نعم	لا	
[16-20]	29	3	32
[21-30]	32	2	34
[31-40]	29	5	34
[41-50]	28	4	32
[51-60]	27	5	32
[61- +]	31	5	36
المجموع	176	24	200
النسبة المئوية	%88	%12	%100

من خلال الملاحظة اليومية فإن كثرة عمال النظافة في شوارع المدينة قصد تنظيم حملة تنظيفية من خلال جمع النفايات وطلاء الأرصفة وكذلك تهيئة المساحات الخضراء هو دليل قاطع لدى أي جزائري على وجود زيارة رسمية للمدينة، هذا ما يؤكده المبحوثين من خلال نسبة 88% أنه يتم التنظيف الجيّد إلا عند الزيارات الرّسمية. فبين العشية وضُحاها كأنك في مدينة أخرى من خلال التهيئة الجمالية المبهرة حسب تصريحات المبحوثين (مقابلة رقم 05) ويؤكد ذلك

[1]- صانع فاطمة، عسكر هوارية، المدينة وتلوث المحيط ، دراسة ميدانية ببلدية عين الترك، المرجع السابق.

مبحوث آخر بإعطاء مثال عن الحملة التنظيفية لمدينة وهران في يوم 16 أفريل 2010 بمناسبة انعقاد مؤتمر GNL16 بسوناطراك،[1] فلقد تم رفع حوالي 40 ألف طن من النفايات من مدينة وهران.

الجدول رقم (36): مدى تنظيف أرصفة الشوارع من طرف البلدية :

السن	تنظيف أرصفة الشوارع من طرف البلدية		المجموع
	نعم	لا	
[16-20]	08	24	32
[21-30]	07	27	34
[31-40]	04	30	34
[41-50]	06	26	32
[51-60]	09	23	32
[61- +]	08	28	36
المجموع	42	158	200
النسبة المئوية	%21	%79	%100

تؤكد مرّة أخرى العينة أنه لا يتم تقديم الخدمات بصفة منتظمة من حيث تنظيف الأرصفة وشوارع المدينة يومياً وبإنتظام، وهذا ما تم رصده من خلال الملاحظة اليومية لشوارع مدينة وهران أي قلة العمال الذين يهتمون بنظافة شوارع المدينة من الأرصفة والطرقات إلا في بعض الشوارع الرئيسية، حيث يفسّر عمال النظافة ذلك بقلة عددهم والنقص الكبير في الوسائل حيث يقول أحدهم "الناس ماشي متربية تتمشى وتقيس والبلدية ما وفرتنا والو وفتالي الزّبال كيما يسمونا هو المسؤول عن هذه الأوساخ..." (المقابلة مع العمال رقم 08). فيبقى عامل النظافة محصور بين

[1] - المـــقابلة رقـــم (12)

النظرة الإحتقارية للمجتمع له، وهذا ما يتجلى من تسمية المجتمع له بالزّبال رغم كونه المنظف الوحيد لهذه النفايات، هذا ما يكشف عن تمثلات السكان إتجاه نظافة المحيط الخارجي التي تبقى بعيدة عن أولوياتهم، حيث يتم تسمية عامل النظافة في بعض الدول المتقدمة بالمهندس الاجتماعي مقابل الزّبال في المجتمع الثالث[1]، وبين انعدام شروط العمل حيث يصرح أحد العمال " ما عنديش حتى القفازات، الشهر اللي فات جرحت يدي بالزجاج ما لقيتش حتى شكون يديني لسبيطار..." (المقابلة مع العمال رقم 12)، وكذلك للأجر المتدني حيث يقول أحد العمال " أنا نخلص غير 3000 دج (عقود ما قبل التشغيل) أي 100 دج فنهار نصّلح على حسابها ونحبس"(المقابلة مع العمال رقم 07) .

[1] - **Emmanuel Ngnikam, Emile Tanawa, Les villes d'Afrique face à leurs déchets, op cit.**

3- الاستفادة من رســكلة النــفايات:

إن النفايات لا تعتبر مجرد مصدر للأخطار، بل يمكن اعتبارها أيضًا مصدر للطاقة والمواد الخام، هذا ما يسمى بسياسة تنمية النفايات حيث يتصوّر الكثيرون الخطأ أن مصطلح النفايات هو مصطلح سلبي ولكن العكس هو الصحيح، والنفايات لها أهمية تجارية وصناعية وخاصة أن الموارد الطبيعية في تناقص مستمرة وأسعارها في ارتفاع متواصل[1]، حيث يقول أحد المبحوثين «La poubelle est un trésor dans les pays développés » ويمكن الاستفادة من النفايات في خطط التنمية والعمل على استخلاصها كمصدر طبيعي للصناعات المنخفضة التكاليف، كما يمكن تقسيم استرجاع النفايات والذي يسمى أحيانًا (R4)[2] وذلك على النحو التالي:

R1: Réduction أي التقليل من حجم النفايات

R2: Re Usage- User أي إعادة الاستعمال لهذه النفايات

R3: Recyclage أي إعادة تدوير هذه النفايات

R4: Recouvrer أي الاسترداد والتي تشمل التحويل الحيوي واسترداد الطاقة.

وحاليًا تتمثل إستراتيجية النفايات في الكثير من الدول وخاصة الدول المتقدمة من التخلّص إلى التقليل عندما يكون ذلك ممكننًا اقتصاديًا أو تقنيًا أو بيئيًا... وفوائد استرجاع النفايات هي التقليل منها، توفير المواد الخام، وتوفير الطاقة...

فعملية استرجاع النفايات وإعادة استعمالها وتدويرها هي الطريقة المثلى للتخفيف من كمية النفايات المنزلية حيث يصرّح أحد سكان مدينة وهران" مازال ما عدناش التصوّر تاع إعادة إستعمال النفايات باه نقلو منها ونستفادو منها"(المقابلة رقم 03) ويمكن تعريف التدوير بأنه عدّة عمليات مترابطة بعضها ببعض، تبدأ بتجميع المواد التي بالإمكان تدويرها ومن تم فرزها حسب أنواعها لتصبح مواد

[1]- زهير الكرمئ ، العلم ومشكلات الإنسان المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، 1978 .

[2] - Christian Culas, Convertir ses déchets, Recycler sa pensée, Mémoire de Master, Université de Provence Aix Marseille I, Département d'anthropologie, 2005 .

خام صالحة للتصنيع ليتم تحويلها إلى منتجات قابلة للاستخدام، واستخلاص المواد من مواقع الطمر تعد أكثر شيوعًا في البلدان النامية من استخلاصها من المصدر.

إن فصل المواد من المصدر لها فوائد كثيرة، أهمها أن المواد تبقى نظيفة وغير مختلطة بغيرها من المواد، وهو أمر يتطلب تعاون السكان، وأهم المواد التي يمكن فصلّها من المصدر هي الورق، قارورات الزجاج والزجاج المكسر، علب الألمنيوم والمطاط، الحديد، البلاستيك... الخ كل هذه النفايات قابلة للتدوير، إضافة إلى الخشب والنفايات العضوية كالطعام... وعليه التدوير هو معالجة مكونات النفايات لإنتاج مواد أو منتجات قابلة للاستعمال.

أما عملية تجميع النفايات بمدينة وهـــران هي تقريباً منعدمة كسياسة واضحة المعالم فهي تقتصر فقط على بعض الخواص أي بعض السكان من بائعين متجولين و بعض من فئة الشباب والأطفال الذين يقومون بمبادرات فردية خاصة بجمع هذه النفايات للإستفادة منها مثل الحديد، البلاستيك، الخشب...الخ هذا ما تؤكده الملاحظة اليومية من خلال السيارات الخاصة التي تقوم بشراء كل مالا تحتاجه العائلات بأثمان رمزية، فهي عملية غير مراقبة ومدروسة هذا ما أدى إلى تفاقم عدّة مشكلات مثل سرقة كل ما يمكن إعادة بيعه مثل الأسلاك الكهربائية والهاتفية، الحديد والنحاس حتى غالقات مجاري مياه الصّرف الحديدية، العدادات الكهربائية... الخ كل هذا أدى إلى صرف مبالغ مالية كبيرة لإعادة تهيئة ما تم تخريبه .

ومن أهم الصناعات التي تعتمد على النفايات المنزلية هي السماد العضوي الذي يستعمل لتحسين المحاصيل الزراعية، الورق، الزجاج والحديد والألمنيوم، الخشب إضافة إلى إنتاج الطاقة، حيث أن الحصول على الطاقة من النفايات هدف

اقتصادي مهم، فضلا عن التخفيض في حجم النفايات، حيث تتراوح نسبة المواد القابلة للاحتراق في النفايات بين 70% إلى 80% من وزن النفايات.[1]

وعادة تستخدم طاقة النفايات لأغراض التسخين، توليد الكهرباء ومثال على ذلك توفير الغاز الحيوي من النفايات المنزلية التي تعد أهم مصادر إنتاجه لاحتوائها على أوراق الشجر والفواكه... أي المواد العضوية، والغاز الحيوي هو الغاز الذي ينتج من تحلل المواد العضوية بعيد عن الهواء. ويستخدم الغاز الحيوي بشكل رئيسي في المجالات التالية:

1- الطبخ: يقدر استهلاك الفرد من الغاز الطبيعي بـــ0.5 متر مكعب/ يوميا.
2- الإنارة: يمكن أن تستخدم في أجهزة الإضاءة
3- توليد الكهرباء بواسطة مولدات صغيرة الحجم

ويبلغ إنتاج الصين من الغاز الحيوي 2 مليار متر مكعب ويستخدم الغاز الحيوي 25 مليون شخص للطبخ والإنارة لمدة 8-10 أشهر خلال السنة (التوقف ناتج عن برودة الطقس).

أما الاتحاد الأوربي فقد أنتج طاقة من الغاز الحيوي تعادل 4.7 مليون طن

عام 2005، حيث تم إنتاج ثلثي هذه الكمية من مدافن النفايات، بينما تم إنتاج الكمية المتبقية من مياه المجاري والمخلفات الزراعية.

وفي الولايات المتحدة فإن مساهمة الغاز الحيوي تشكل 0.16% من إجمالي الطاقة المنتجة، ويأتي 75% من الغاز الحيوي من استغلال 500 مدفن نفايات[2] بناء على ما سبق يمكننا تلخيص مميزات الغاز الحيوي على النحو التالي[3]:

[1] - توماس إميل ، البيئة وأثرها علي الحياة السكانية ،مكتب الوعي العربي ، 1998.
[2] -Http:// www. google. com.
[3]- توماس إميل، المرجع السابق .

1- استغلال مصدر مجاني ومتجدد للطاقة ويمكن تحويله إلى أي شكل من أشكال الطاقة كالكهرباء أو كطاقة حرارية.

2- على مستوى المدن يمكن التخلص من أكبر من نصف كمية النفايات المنزلية

3- نكون قد ساهمنا في التخفيف من مظاهر الاحتباس الحراري من خلال تحويل غاز الميثان إلى غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال الاحتراق.

4- على مستوى الفلاحة بعد انتهاء عملية التحلل العضوي تتحول المواد المتبقية إلى سماد عضوي عالي الجودة.

5- تأسيس مجال عمل جديد وكبير، يمكن أن يستوعب أعداد كبيرة من القوى البشرية في مجال إنتاج الطاقة من الغاز الحيوي.

فتبقى عملية إعادة تصنيع النفايات، الحل الأمثل للتخلص من النفايات بيئيًا ويعود بالنفع الاقتصادي عند توفر رأس المال والتكنولوجيا و الأيدي العاملة، ومن فوائد تدوير النفايات إضافة إلى الحفاظ على البيئة من التلوث، تخفيض ميزانية النظافة، خلق فرص استثمارية، خلق طاقة مجانية... الخ[1].

فأصبح من الضّروري إيجاد الطرق المناسبة لإعادة الاستفادة من هذه النفايات المنزلية في الدول النامية وذلك أولا بتشجيع عملية الفرز من المنزل من طرف السكان أي وضع كل نوع من النفايات في كيس مخصّصًا لها وهذا ما يستلزم وضع حاويات مخصّصة لكل نوع، أو إنشاء مراكز لتجميع هذه النفايات في الأحياء السكنية، تكون مجهزة لاستقبال المواد القابلية للتدوين وشراءها بسعر رمزي، وكبسها لتسهيل شحنها ونقلها، حيث يقول أحد السكان " يمكن التحصل على كمية كبيرة من الألمنيوم من خلال إعادة استرجاع القارورات الغازية والكحولية" (مقابلة رقم 06) كذلك الأمر بوضع مراكز للتجميع قرب المراكز التجارية والمطاعم... الخ[2].

[1] - **Christian Culas , Convertir ses déchets , recycler sa pensée , op cit .**

[2] - **كما هو الشأن في بعض البلدان الأوربية: فرنسا مثلا .**

وهذا ما أكدته العينة المبحوثة من خلال الاقتراحات التي قدمتها لإعادة الاستفاءة من هذه النفايات وذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم (37): يشير إلى الاقتراحات لإعادة الاستفادة من النفايات ومتغير السن:

المستوى التعليمي	الاقتراحات لإعادة الاستفادة من النفايات المنزلية			المجموع
	Le recyclage إعادة تدوير النفايات	تصنيف النفايات من المنزل	إنشاء مصانع لإعادة استعمال هذه النفايات	
أمي	07	06	03	16
ابتدائي	09	05	06	20
متوسط	11	09	08	28
ثانوي	15	23	28	66
جامعي	14	18	38	70
المجموع	56	61	83	200
النسب %	%28	%30.5	%41.5	%100

تبقى الأسر المبحوثة تؤكد على أهمية إعادة تجميع واستعمال هذه النفايات لأغراض مختلفة وهذا ما عبرت عليه بمفهوم الرسكلة أي إعادة استعمال هذه النفايات في منتوجات جديدة مثلا البلاستيك، الزجاج والخشب، بقايا الطعام... الخ[1] وذلك بنسبة 28%. إعادة استعمال النفايات يتطلب أولا تصنيف وفرز هذه النفايات وأحسن طريقة لذلك هي عملية الفرز من المصدر أي من طرف العائلة مباشرة وذلك بوضع كل نفاية على حدى وهذا ما صرّحت به الأسر المبحوثة بنسبة

30.5% أي المطالبة بوضع حاويات مخصّصة لكن نوع من النفايات خاصة: للزجاج ومواد البلاستكية والمواد العضوية كل منها على حدى[2].

حيث يقول أحد المبحوثين " لماذا لا تكون المبادرة من الدولة بوضع مراكز لبيع الأغراض التي إنتهينا من استعمالها بسعر رمزي، عوض البائعون المتجولين من الخواص بطريقة غير رسمية ..." (مقابلة رقم 13).

[1] - Stéphanie Guignard, Pascal Lemaire, Les poubelles et le recyclage, Edition le Pommier, 2010.

[2] - كما هو الشأن في بعض البلدان الأوربية: فرنسا مثلا .

وكل هذا يشجع المبادرة في تكثيف المصانع والمنشآت التي يتم من خلالها عملية الفرز وإعادة استعمال هذه النفايات مثلا: الألمنيوم والحديد والبلاستيك وحتى إنتاج الطاقة والكهرباء، فتبقى العينة تطالب بهذه المصانع بنسبة 41.5% من أجل التخلص السليم من النفايات وإعادة الاستفادة منها وحتى خلق مناصب عمل للشباب، كما يتضح من خلال الجدول ارتفاع في درجة الوعي بأهمية النفايات التي يُعرفها الاقتصاد بالأشياء التي فقدت قيمتها الاقتصادية[1]، بالمقابل إذا تم استغلالها بطريقة جيّدة فهي مصدر لعّدة مواد أولية وكذلك مصدر لإنتاج الطاقة[2] مع ارتفاع في المستوى التعليمي للعينة خاصة بالمطالبة بتوفير المصانع المجهزة بالتقنيات العصرية لإعادة الإستفادة من النفايات. فمن المنظور الأنثروبولوجي أي من زاوية تمثلات المبحوثين تبقى نظافة المحيط الخارجي ليست من أولويات سكان مدينة وهــران وهذه ما ينعكس أيضاً على عملية إعادة الإستفادة من رسكلة النفايات وذلك للتقليل من حجمها الذي لم يكن يطرح بنفس هذه الحّدة في الماضي نظراً للتمثلات التي كان يحملها الساكن حول إعادة الإستفادة من هذه النفايات في أغراض أخرى.

فمن خلال الجدول يتضح أن هناك من يقترح عملية الرسكلة وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك أي التصنيف وحتى أبعد من ذلك أي إنشاء المصانع ومن يتوقف عند هذا الاقتراح الشامل (المصانع) هم ذوي المستوى التعليمي العالي.

[1]- Maerten Adeline, Le déchet entre concept , objet , et projet , op cit.

[2]- عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2007.

4- النفايات البلاستكية من خلال أهميتها ومساوئها:

بصفة عامة في القديم لم يكن الإنسان منشغلا بمخلفاته الناتجة عن نشاطاته اليومية البسيطة، لكن مع ظهور المجتمعات الصناعية والاستهلاكية تفاقمة إشكالية معايشة الإنسان لمخلفاته.[1]

فعلى الصعيد العالمي مند سنة 1960 بدأت موجه المنتوجات التي تستعمل لمرّة واحد تظهر عوض المنتوجات التي كانت مخصّص لعدّة مرات مثلا القارورات والأواني البلاستكية، المغلفات... فهي منتوجات تستعمل مرّة واحدة فقط وهذا ما عُرف بـــ[2] : Jetable إضافة إلى الأكياس البلاستكية حيث تبقى آراء العينة تؤكد أن التقليل من هذه القارورات والأكياس البلاستكية يحد من انتشار هذه الأوساخ في الشوارع بنسبة 74% وذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم (38): التقليل من الأكياس وقارورات البلاستكية للتخفيف من النفايات المنزلية :

السن	التقليل من الأكياس والقارورات البلاستكية		المجموع
	نعم	لا	
[20-16]	29	3	32
[30-21]	25	9	34
[40-31]	22	12	34
[50-41]	22	10	32
[60-51]	24	8	32
[+ -61]	26	10	36
المجموع	148	52	200
النسبة المئوية	%74	%26	%100

فما هي الاقتراحات التي قدمتها العينة من أجل تعويض هذه القارورات والأكياس البلاستكية حسب ما يوضح الجدول التالي:

[1]- فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، دار الأمل 2003

[2] - Sylvie de Bonadona d'Ambrun, L'environnement, Les déchets ménagers et la citoyenneté, Thèse de doctorat , U.F.R Lettres et sciences humaines, Université Aix Marseille I , Université de Provence ,2002 , P 18 .

جدول رقم (39): يشير إلى إقتراحات العينة لتعويض هذه الأكياس وقارورات البلاستكية ومتغير السن والجنس:

السن	اقتراحات العينة لتعويض هذه الأكياس وقارورات البلاستكية								المجموع
	قفة الحلفاء		أكياس كارتونية		أكياس قابلة لرسكلة		استعمالها عدّة مرات		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
[20-16]	04	02	08	10	01	03	02	02	32
[30-21]	02	02	09	07	03	03	03	05	34
[40-31]	05	03	10	06	03	02	02	03	34
[50-41]	07	09	02	04	04	02	01	03	32
[60-51]	08	06	03	02	03	03	03	04	32
[61- +]	08	08	04	03	03	02	02	06	36
المجموع	34	30	36	32	17	15	13	23	200
المجموع الكلي	64		68		32		36		200
النسبة%	%32		%34		%16		18%		%100

تعويض هذه الأكياس والقارورات البلاستكية بأخرى من صنع الكارتون أو الورق بنسبة32%، ذلك لسهولة التخلّص والتحلل للكارتون مقابل البلاستيك، حيث يقول أحد السكان: أكياس الكارتون تسمح بالتقليل من البورسات اللي حولو l'espace vers comme un espace bleu (مقابلة رقم 09) .

استعمال فقة الحلفاء لقضاء الحاجيات عوض الأكياس البلاستكية، كما كان في الماضي بنسبة 30%، لأنها قابلة للاستعمال عدّة مرات وكافية لعدة أغراض عوض عدد كبير من الأكياس البلاستكية، فهي اقتصادية وغير ملوثة مقابل الأكياس البلاستكية، و يتجلى هذا الإقتراح خاصة عند كبار السّن الذين يطالبون بالعودة إلى أصل جدودنا على حدٍّ تعبيرهم، فتبقى قفة الحلفاء عند كبار السّن ترمز إلى عاداتنا العريقة ولها عدّة فوائد فهي مساعدة لحمل عدّة أغراض مرّة واحدة كما أنها من صنع محلي نظراً لتواجد مادة الحلفاء بكثرة في بلادنا، لهذا هي من تركيبة طبيعية عكس الأكياس البلاستكية التي تحتوي على مواد سامة في مكوناتها، حيث تقول أحد العجائز " قفة الحلفاء هي رمز لمكانة اجتماعية مرموقة "

كذلك تم اقتراح تعويض هذه الأكياس والقارورات بأخرى قابلة للاسترجاع أي الرسكلة حيث يبقى معروف عن البلاستيك أنه يستغرق عدّة سنين للتحلل أو قارورات وأكياس تستعمل عدّة مرات لتفادي كثرتها وانتشارها بالشوارع وذلك بنسبة 20%، إضافة إلى استعمال القارورات الزجاجية عوّض البلاستكية حسب تصريح المبحوثين " القارورات الزجاجية أحسن من حيث النوعية والاستعمال من القارورات البلاستكية، كما يتم استعمالها عدّة مرات... (مقابلة رقم 02)، حيث نلاحظ كثرة تصنيع المواد والمعلبات التي تستعمل مرّة واحدة دون التفكير في العواقب الناجمة عن ذلك من تضاعف في كمية النفايات، حيث نعتبر تصنيع Jetable من أهم العوامل التي ساعدت في زيادة حجم النفايات[1] وغالباً ما تكون هذه المواد خفيفة الوزن ما يسمح بانتشارها في جميع أرجاء المدينة .

لهذا تبقى مادة البلاستيك من أكثر المواد انتشاراً وخاصة في النفايات المنزلية، وتعتبر هذه المادة من المواد المهّمة جدًا في حياتنا فلا يكاد يوجد مُنتج في هذا العالم إلا ويدخل البلاستيك في أحد مكوناته، ويمتاز البلاستيك بمجموعة من المميزات الهامة والتي جعلته من أكثر المواد استخدامًا[2] ومن أهم هذه المميزات:

1- توفر مواده الأولية حيث يصنع أساسا من النفط.

2- رخص ثمنه.

3- سهولة تشكيله وتصنيعه.

4- يتمتع البلاستيك بالمتانة حيث يمكن أن يتحمل الاستخدام القاسي وفي نفس الوقت يتمتع بالمرونة.

5- ذو ديمومة إذ لا يتحلل أو يتكسر بسهولة.

6- كونه مصدر للربح السريع .

إن المواصفات السابقة جعلت منه مادة سحرية تلبي كافة المتطلبات.

---

[1] - **Sylvie de Bonadona d'Ambrun , L'environnement, Les déchets ménagers et la citoyenneté , op cit .**

[2] - **إيمان عطية عاطف ، مبادئ اقتصاديات الموارد البيئية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2008 .**

تصـــنيف البلاســـــتيك :

يصّنف البلاستيك بناءً على تركيبه الكيماوي الذي ينعكس على طبيعة استعماله وبشكل عام ينقسم البلاستيك حسب تركيبه الكيماوي إلى 7 أصناف .

الأسباب التي تجعل من البلاستيك مادة ضارة بالبيئة الطبيعية وبالحيوان حيث لا نبالغ حين نقول إن البلاستيك يعتبر أخطر مكون من مكونات النفايات المنزلية[1] وذلك للأسباب التالية:

1- يعتبر البلاستيك كما ذكرنا من المواد الغير قابلة للتحلل وبالتالي قد يحتاج البلاستيك إلى مئات السنين قبل أن يتحلل بشكل نهائي،(أكثر من 200 سنة حسب الدراسات العلمية) .

2- تعتبر النفايات البلاستيكية من أخّف مكونات النفايات المنزلية فضلا عن قابليتها للتفتت والتكسر الأمر الذي يسمح لها بالانتشار على مسافات شاسعة عن المكان الذي تم رميها فيه حيث تنتقل بواسطة الرياح والماء إلى أماكن بعيدة جدًا.

3- يحمل البلاستيك آثارًا من المواد التي كانت تعبأ فيه وبالتالي فهو يساهم في نشر الملوثات.

5- نتيجة تفتته وتكسره فإنه قد يتحول إلى قطع صغيرة تتناولها الكائنات البحرية والبرية وتعتبر الحيوانات البحرية وبخاصة الطيور الأكثر تضررًا من النفايات البلاستيكية.

6- تشويه المنظر العام إذ لا تشوه النفايات البلاستيكية مدننا فقط بل تشوه البيئة المحيطة بهذه المدن، فأكياس البلاستيك التي تحملها الرياح تعلق على الأشجار والشجيرات الصغيرة، كما تعلق أيضا على الأسوار وبخاصة المصنوعة من الأسلاك الشائكة مثلما نلاحظ ذلك على طريق الطنف الوهراني .

7- ومن المؤسف أن بعض هذه النفايات البلاستيكية تترك من قبل الزّوار في الغابات والمنتزهات وأيضًا على الشواطئ البحرية الأمر الذي يشوه جمال الطبيعة

[1] - **محمد عزوز، تسيير النفايات الصلبة المنزلية في مدينة تلمسان ، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، جامعة وهران ، 2003 .**

فضلا عن الضّرر الذي يُحدثه ترك هذه النفايات، حيث يصرّح محمد مكاوي[1] في دراسة له حول مسألة النفايات في ولايات الجنوب الجزائري، كيف يتم ترك النفايات من طرف البدّو الرحّل عند مغادرتهم دون التخّلص منها، فأينما حطوا رّحالهم تركوا نفاياتهم وذهبوا... نفس الشيء ينطبق على المصطافين حيث أصبحت الشواطئ عبارة عن صندوق للقمامة حيث تقول أحد المبحوثات "المصطاف يأكل كل ما يشتهيه على الشاطئ ويرمي النفايات على الرّمال"(مقابلة رقم 01)، فيبقى السكان غير مبالين بمدى خطورة هذه النفايات وخطورة الحالة المزرية لمختلف شواطئ مدينة وهران (تروفيل، Paradis Plage، رأس فالكون...) وهذا بسبب عدم تنظيف الشواطئ قبل موسم الاصطياف من طرف البلدية حسب رأي السكان وكذلك تصريف المياه القذرة في شواطئنا، إضافة إلى ممارسات المصطافين من خلال الرمي العشوائي لجميع أنواع نفاياتهم، كل هذا أدى الى تدهور الصورة الجمالية لشواطئ المدينة وتراجع مستوى السياحة بالمنطقة[2] .

مخاطر بعض المنتوجات البلاستكية:

1- الأكياس البلاستكية: تعتبر أكياس البلاستيك من أكثر المواد البلاستيكية انتشارًا واستخدامًا من قبل جميع الناس، وتقدر كمية الأكياس المنتجة في العالم حوالي 500 مليار إلى 1000 مليار كيس سنويًا ولا يتم تدوير سوى 1٪ من إجمالي الكمية[3].

إن خفة الأكياس البلاستيكية وشكلها يسمح لها بالانتقال بسهولة عن الطريق الرياح والسيول إلى أبعد الأماكن على الأرض والبحار والمحيطات، وهذا هو سبب خطورة هذه الأكياس، حيث أن باقي المنتجات البلاستيكية أقل قدرة على الحركة بسبب ثقل وزنها النسبي أو شكلها[4]، حيث يصرّح أحد سكان المدينة " نشاهد

---

[1] - **Lakjaa Abdelkader, Les rapports à l'espace résidentiel , URSC , Juin, 1988.**

[2] - **صانع فاطمة، عسكر هوارية، المدينة وتلوث المحيط ، دراسة ميدانية ببلدية عين الترك ، المرجع السابق.**

[3] -**Http:// www. google. com.**

[4] - **محمد عزوز، تسيير النفايات الصلبة المنزلية في مدينة تلمسان ،المرجع السابق .**

الأكياس الزرقاء في كل مكان، فلقد تم استبدالها بعدما كانت سوداء، لكن هذا غير كافي لحل المشاكل،(المقابلة رقم 07) .

ونتيجة لخطورة الأكياس البلاستيكية فقد بدأت العديد من الدول بمنع استخدام هذه الأخيرة ومن أهم هذه الدول الصين وبنغلادش وايرلندا وتايوان.

قارورات المياه البلاستيكية :

يزداد انتشار استخدام مياه الشرب المعبأة في القارورات البلاستيكية المختلفة الأحجام وبالتالي هناك كميات هائلة من هذا المنتج ترمى في حاويات النفايات وهناك كميات كبيرة للأسف ترمى في الشوارع والمناطق المفتوحة والمنتزهات والغابات والأنهار ومنها تصّل إلى البحار، فكثيراً ما تكون هذه القارورات سبب في انسداد مجاري مياه الصّرف وتصبح المدينة لا تطاق بالروائح الكريهة والمياه القذرة خاصة عند سقوط الأمطار ممّا يسبب انسداد في الحركة المرورية حسب تصريحات أحد سكان حي USTO (مقابلة رقم 03)، فتبقى هذه القارورات تتسبب في سد شبكات الصّرف الصّحي في المدن وبالتالي تؤدي إلى حدوث فيضانات داخل المدن، كما أنها تتكسر مع الوقت إلى قطع أصغر وبالتالي يزداد خطرها على الحيوانات البرية والبحرية. و نظراً لخفة وزنها وكبر حجمها وبالتالي فهي تستهلك حجم لا بأس به من الحاويات إذا لم يتم التخلص منها بشكل جّيد.

بصفة عامة يتعامل كثير من الناس مع النفايات البلاستيكية بكثير من الاستهانة وهذا ناتج بشكل رئيسي عن عدم معرفتهم بمخاطرها على البيئة والحيوان[1]، كما أن طبيعتها الخفيفة تمكنها من الانفلات والتسّرب من أكوام النفايات والتي تتكون من أصناف ثقيلة الوزن نسبيًا بالمقارنة معها[2] .

[1] - **PNUD, L'avenir de l'environnements Mondial 3 , de Boeck , Bruxelles , Belgique , 2002 .**

[2] - **دليل إعلامي حول تسيير ومعالجة النفايات الصلبة الحضرية ، صادر عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، الجزائر ، أفريل ، 2003**

فقد تحدثنا عن مخاطر النفايات البلاستيكية بشكل عام والأكياس البلاستيكية بشكل خاص على البيئة والحيوان، ونظرًا لأن المشكلة تنتج بشكل رئيسي من قدرة المنتجات البلاستيكية على مقاومة التحلل حيث قد يستغرق تحلل المنتجات البلاستيكية مئات السنين فقد تم حل هذه المشكلة من خلال تطوير المنتجات البلاستيكية القابلة التحلل وقد بدء باستخدامها في إنتاج الأكياس البلاستيكية نتيجة سعة انتشار هذه المنتجات وتأثيرها الضّار على البيئة.

ومن حيث الشكل وطبيعة المادة فلا يختلف البلاستيك القابل للتحلل عن البلاستيك العادي المستخدم حاليًا في تصنيع البلاستيك.

فكيف يعمل البلاستيك القابل للتحلل:

تعتمد فكرة البلاستيك القابل للتحلل على جعل المادة البلاستيكية تتفكك بعد فترة زمنية محددة قد تطول أو تقصر بحسب توافر العوامل المساعدة على عملية التفكك والتي تختلف من نوع لآخر، ويمكننا تقسيم البلاستيك القابل للتحلل بحسب العامل المسّبب لعملية التحلل إلى الأنواع التالية:

- البلاستيك الذي يتحلل بفعل البكتيريا :

ويصنع هذا النوع من البلاستيك من خلال إدخال مادة النشا العضوية المعروفة في تركيبه بنسبة لا تقل عن 50% وبالرغم من أن فكرة إدخال مادة عضوية في تركيبه قد تبدو فكرة جيدة للناس إلا أن لهذا النوع من البلاستيك مساوئ عديدة:

حيث يتحلل بطريقة غير مناسبة إذ يتم هضم المكّون العضوي والذي هو النشا وتبقى ألياف البلاستيك كما هي وبالتالي فإن هذا النوع من البلاستيك بالرغم من أنه يتفكك إلا أنه يخلف ألياف بلاستيكية ضّارة بالطبيعة.

- البلاستيك الذي يتحلل بفعل الضوء :

ويمتاز هذا النوع بأنه يتحلل إذا تعرض للضوء ولكن من مساوئه أنه لا يتحلل إلا إذا تعرض للضوء وبالتالي إذا تم دفنه في مدافن النفايات فانه سيبقى كما هو، كما أن وجود مادة على سطحه تحجب الضوء عنه كالطباعة عليه سوف يمنع عملية تحلله، وأيضًا إذا كان مغمورًا بالماء أو المجاري فانه لن يتحلل أيضًا.

- **البلاستيك الذي يتحلل في الجو:**

حيث تضاف لهذا البلاستيك مادة تسمىD2W تؤدي إلى تحويل البلاستيك إلى مادة قابلة للتحلل تمامًا إلى غاز ثاني أكسيد الكربون والماء، وتتم هذه العملية في كافة الظروف في الضوء والظلام في الحرّ والبرد سواء كانت جافة أو مغمورة بالماء وعندما تتحلل في التربة فإنها تفيد التربة ولا تأثر على النبات بل تفيده.

ومن ميزاتها أيضا أنها قابلة للتدوير كما أنها لا تحتاج إلى ماكينات خاصة لتصنيعها إضافة إلى رخص ثمنها نسبيًا، لذلك فهذه المادة هي المادة المثالية.

خاتمة الفصل:

النفايات هي مخلفات الأنشطة الإنسانية المنزلية والزراعية والصناعية... أي هي كل المنقولات المتروكة أو المتخلى عنها في مكان ما، والتي تركُها كما هي يسيء إلى الصّحة والسلامة العامة .

وتبقى النفايات المنزلية من أهم النفايات خطورة لهذا وجب التصدي لها بإيجاد الحلول المناسبة لطرق التخلص منها ومن أهم هذه الأساليب هي الاستفادة منها عن طريق إعادة تجميعها وتصنيفها ومن تم إعادة إنتاج منتجات جديدة قابلة للاستعمال مثل:المنتجات البلاستيكية والزجاجية والحديدية... الخ حيث يمكن الاستفادة من النفايات لإنتاج الطاقة والغاز الحيوي والكهرباء... الخ ومنها التخلص من حجم النفايات التي تودع في المدافن بدون أي استفادة منها[1]، هذه هي أهمية الرسكلة وحتى رسكلة بعض العادات التقليدية للسكان مثل إعادة استعمال قفة الحلفاء، إعادة الأواني...

من خلال هذه الأهمية للنفايات التي تبقى في تصوّر السكان شيء غير مرغوب فيها أي لا فائدة منها، أردنا التطرق إلى المعاني التي يحملها كل من السكان حول ظاهرة النفايات وعن ماذا يبحثون من وراء رميها العشوائي في الفضاء الخارجي، وما هي ممارسات الأفراد اتجاه عملية التخلص منها، وكذلك المعاني التي يحملها عمال النظافة اتجاه عملية الجمع وتسيير هذه النفايات وما هي تصوّراتهم وتمتلاتهم اتجاه السكان كونهم مصدر هذه النفايات في المحيط الخارجي.

حيث ارتبطت هذه السلوكيات إلا بالفضاء العمومي، فما هي تصورات وممارسات السكان لمفهوم الفضاء العمومي من إشكالية النظافة داخل مدينة وهـــران.

[1] - **Christian Culas , Convertir ses déchets , recycler sa pensée , op cit**

الفصل الثالث

مقدمة الفصل:

من أهم المواضيع التي تطرق إليها علم الاجتماع بصفة عامة هو موضوع المدينة باعتبارها منتوج حضاري اكتشف بعد عدّة تراكمات كانت بدايتها بدخول الإنسان في صراع مع الطبيعة من أجل ضمان استقراره استمراريته، فأصبحت المدينة بالشكل التي هي عليه الآن من خلال جهود جميع الحضارات والشعوب التي عرفها التاريخ البشري، ومن أهم مميزات المدينة هو ظهور فضاء عمومي من نوع خاص حيث تطور حسب تطوراتها.

لهذا سوف نتطرق إلى هذا المفهوم من خلال هذا الفصل وذلك من زاوية بيئية، بمعنى آخر مفهوم الفضاء العمومي من خلال إشكالية النظافة التي غابت حسب تصوّرات السكان عن هذا الفضاء، حيث ارتبط الرمي العشوائي للنفايات إلا بالفضاء العمومي، فالنظافة هي من أهم شروط الصّحة وهي تحتل مكانة هامة في حياة الفرد، لكنها اقتصرت على البيوت فقط في المجتمعات الجزائرية، لهذا حاولت في هذا الفصل البحث عن تفسير وفهم هذه السلوكيات التي نجدها داخل هذا المجال فقط.

فما هي تمثلات وتصورات الساكن الوهراني لمفهوم الفضاء العمومي الذي غابت به أدنى درجات النظافة، وتمثلات وتصورات الساكن للفضاء الخاص الذي هو موضع النظافة والنقاوة، هذا ما فرض عليا التطرق إلى سلوكيات وممارسات السكان داخل الفضاء العمومي من خلال معرفة كيف يقضون المبحوثين أوقاتهم، مع من وأين... وذلك لمحاولة التوصل إلى أهم العوائق التي تحول دون نظافة هذا المجال العمومي، بحيث ندرك كل الإدراك أن التصورات هي التي تتحكم بقوة وتتجلى من خلال ممارسات الأفراد، ويظهر ذلك جليا من خلال ممارسات السكان داخل المسجد كحالة استثنائية داخل الفضاء العمومي الذي يتم تنظيفه باعتباره مجال مقدس.

فما هي تصورات وممارسات السكان للنظافة داخل الفضاء العمومي؟

1 - مفهوم الفضاء العمومي :

تعد المدينة أحد أهم الفضاءات التي تحقق الاجتماع الإنساني، كونها تضم مجموعات بشرية متعددة ومختلفة عن بعضها البعض، بأعداد كبيرة تتقاسم نفس الفضاء، أين يشترك أفرادها في إنتاج الأشياء والأفكار والتصوّرات وحتى المخيال... ويطورون طرق تواجدهم وأنماط تملكهم للفضاء، وكذا تتطور علاقاتهم وطرق تعايشهم مع بعضهم البعض.

لهذا تعتبر المدينة ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب، فهي تعتبر فسيفساء العصر وملتقى الحضارات والثقافات، فكانت محل إهتمام العديد من العلماء والباحثين والاجتماعيين، فان مفهوم المدينة اختلف باختلاف الاتجاهات فكل اتجاه أعطى تعريف خاص بها، إذ يعرفها Yves Grafmeye بأنها في ذات الوقت رقعة جغرافية وسكان أي إطار مادي و وحدة اجتماعية، تجسيد لأشياء مادية وروابط للعلاقات بين الكائنات الاجتماعية [1].

كما عرفها Henri Lefebvre على أنها " إنعكاس العلاقات الإجتماعية على الأرض "[2] و هو يقول أن الظاهرة الحضرية (المدينة) تظهر على شكل شامل (Global) هذه الشمولية نجدها في الحياة اليومية، فالمدينة ليست مادية فقط وليست فقط أخلاقية وسلوكيات وتصورات، بل شيء شامل .

[1] - **Yves Grafmeyer , Sociologie urbaine , Ed Natham , Paris , 1994 , P 08.**

[2] - **Henri Lefebvre , Le droit à la ville , Paris , Ed , Anthropos , 1974, P 64 .**

وهذا ما أكده R. Ledrut حيث يقول المدينة ليست تجمعا إنسانيا فقط، ولا هي مجموعة بناءات، إن المدينة عبارة عن مكان لحياة مكثفة، فالأفراد يروحون ويبحثون باستمرار داخل المدينة حيث ينتجون ويستهلكون وحيث يعملون ويتسلون ".[1]

من خلال هذه التعاريف الواردة في المؤلفات نميز المزيج بين عنصّرين مهمّين وهما العنصر الإنساني الاجتماعي والعنصر الفيزيائي الجغرافي أي المدينة هي تشكيلة سوسيو - فضائية (Configuration Socio-Spatiale).

كما يرى Chombart De Lauwe أنه يوجد الكثير من الباحثين الذين يؤكدون على البعد الثقافي للمدينة حيث أنها في ذات الوقت إطار مادي ومركب اجتماعي وثقافي. [2]

أما Duvignaud "اعتبر المدينة مؤسسة تمثل تجمع لأفراد يحملون ثقافات مختلفة وبالتالي يحصل ذلك التقارب في العادات والتقاليد المختلفة للسكان ..."[3] ففي المدينة تختلط الثقافات لتظهر تلك الفروق الفردية وتتعدد الأنماط الشخصية ومستويات السلوك، فالتجانس بين الأفراد والتخصص وتقسيم العمل من خصائص المجتمع الحضري لدى تعتبر المدينة فضاء التعدد والاختلاف، لاتساع هامش الحرية الذي يتمتع به الأفراد والجماعات بداخلها ولذلك فهم يعبرون عن تواجدهم بأشكال متعددة وفضاءات مختلفة.

[1] - Raymond Ledrut , Sociologie urbaine , Paris , PUF , 1968 , P 07 .
[2] - Paul Henri Chombart De Lauwe , Des hommes et des villes , Paycot , Paris , 1965 , P 35 .
[3]- Jean Duvignaud, La solidarité, Lien de sang, Lien de raison, Paris , Fayard , 1986, P 49 .

وعن Robert Parck الذي يعرف المدينة قائلا: " أنها مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا السبب فإنها تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز " وهو يؤكد أن للمدينة ثقافة خاصة، كما اعتبرت مدرسة شيكاغو المدينة كمخبر اجتماعي أي هناك إنتاج من خلال الحياة اليومية أو هناك تجارب يقوم بها المجتمع في حياته اليومية لإعادة إنتاج المدينة والفضاء [1].

فتبقى المدينة تتميز بفضاء عمومي خاص أي من نوع خاص من خلال الكثافة السكانية التي تشهدها المدينة وهذا ما يسمح بظهور تبادلات وعلاقات اجتماعية من نوع خاص، وكذلك يتميز الفضاء العمومي داخل المدينة بمجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والسياسية... فكل هذه الميزات تفسّر جاذبية المدينة.

فان الفضاء العمومي هو ضروريات الحاجة البشرية مند أقدم العصور حيث كان الإنسان دائما يبحث عن فضاء يشترك فيه مع الآخرين، لكي يعبر من خلاله عن آراءه وتصوّراته وكذلك للتواصل مع الآخرين[2]، فحسب ابن خلدون الإنسان مدني بطبعه أي هو كائن اجتماعي في تواصل دائما مع الجماعة ، لأنه ببساطة كائن مرتبط بالزمن والفضاء[3]

يُعّرف الفضاء لغة بأنه ما اتسع من الأرض مما يجعله مرتبط بحيز مكاني وبالمساحة، هذا ما يحدد معالمه فنقول فضاء ضيق، فضاء فسيح ... كذلك يشار إلى

[1] - محاضرات الأستاذ لقجع عبد القادر ، مادة علم الاجتماع الحضري ونظرياته ، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران ، 2006/2005

[2]- Lewis Mumford , La cité à travers l'histoire, Ed Seuil, Collection Esprit, 1964.

[3]- CF-M- Bonette, Habiter, Le bricolage imaginaire de l'espace, hommes et perceptives, France, 1994

الفضاء من خلال الأنشطة التي يرتبط بها فنقول فضاء ديني، فضاء اقتصادي، اجتماعي...

كما أن الفضاء في أحد أبعاده يسمح بالتعبير عن الأفكار والمعتقدات وحتى الأوضاع التاريخية للمجتمعات الإنسانية، فكثيراً ما يعود الفضل في التعّرف على جوانب مهمة من حياة الإنسان إلى الفضاء، حيث يقول Maurice Halbwachs " أن الفضاء هو المكان الأمثل لتسجيل الذاكرة الجماعية وحفظها "[1].

كما أن الفضاء عامل مهم في ترسيخ الهوية، لان الفضاء المبني هو شكل من أشكال الحياة الجماعية والتفكير، كونه ماثل بشكل مستمر للعيان يمكّن من ربط ماضي الأجداد من خلال صورته المادية بحاضر أفراد المجتمع، هذا ما يسمح بترسيخ المعالم المادية التي تربط الأفراد بهويتهم لذلك يرى Maurice Halbwachs بان "الفضاء هو القاعدة التي يبني فوقها المجتمع شعوره بالهوية."[2]

فنحن نقدس أماكن دون غيرها، ونفضّل التواجد بأخرى دون غيرها، وهذا لا يرجع فقط لطبيعة التقسيم الوظيفي للفضاءات، لأن السلوك البشري أعمق وأعقد من أن يحدده الجانب الوظيفي، والعلاقة بالفضاء في أحد جوانبها هي علاقة تأثير وتأثر .

كما يمكن اعتبار الفضاء كمنتوج اجتماعي (Produit Social) من صنع الإنسان ولكنه في نفس الوقت يؤثر على هذا الإنسان الذي يغيره حيث يقول دوركايم " الفضاء هو عامل من العوامل التي تؤثر في الإنسان وليس فقط القاعدة التي يعيش

[1] - **Maurice Halbwachs , La mémoire collective , PUF, Paris , 1967.**
[2] - **Ibid.**

عليها ."[1] كما يمكن أن ننظر للفضاء كبيئة (Comme milieux) فالمقصود بالعالم الحضري هو بيئة خاصة يحتوي على النقل داخله ، كيفية وجود السكنات... هذه البيئة تتغير بفعل حكم الإنسان، ومن جهة أخرى هي التي تعطي صبغة خاصة لأفرادها " فان الإنسان ابن بيئته " حسب ابن خلدون، كما يرى دوركايم أن البيئة يجب أن تعتبر "كفاعل فعّال"(Facteur Actif) فهذا العامل له وزن ودخل على العلاقات الاجتماعية .

الفضاء كرهان اجتماعي (Comme enjeux) فهو جانب مادي وكذلك جانب رمزي[2]، فيبقى الفضاء رهان للحياة الاجتماعية أي محل صراع بين مختلف الفاعلين في الحياة فهو تملك مادي وتملك رمزي، هذا ما يفسّر رهان الصراعات اليومية لتملك الفضاء[3].

فتلك العلاقة بالفضاء تتخذ مظاهر عديدة في أرض الواقع، بتعدد الفضاءات التي تتطلبها الحياة البشرية، وكل فضاء منها يتطلب أشكالا من السلوك والممارسات الخاصة به، يمليها أحيانا تصوّرنا له، وأحيانا أخرى طبيعة الفضاء نفسه إضافة إلى التراكمات التاريخية والثقافية .

[1] - محاضرات الأستاذ لقحع عبد القادر ، مادة علم الاجتماع الحضري ونظرياته ، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران ، 2006/2005

[2] - Amos Rapoport , Pour une anthropologie de la maison , Ed ,Dunod , Paris , 1972

[3] - Catherine Neveu (Sous la direction) , Espace public et engagement politique , Enjeux et logiques de la citoyenneté locale ,Ed , L'harmattan , Montréal , CANADA, 1999 .

فيمكن تقسيم الفضاء بين الثنائية التالية :

الفضاء الخاص: وهو الفضاء الذي تكون ملكيته خاصة بالأفراد ويعتبر المسكن من بين أهم مظاهر هذا الفضاء الخاص، فالمسكن قد يتخذ تسميات عدة لكنها تشترك في الدلالة على فضاء مادي معين، محدود سواء ضاق أو اتسع، ويمكننا أن نعتبر المسكن تجسيدا ماديا لمجموعة من التصورات تنتج عن ثقافة سكنية معينة .

أما الفضاء العمومي: هي كلمة أصبحت متداولة في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية بصفة عامة، منذ سنة 1961 في الجامعة ماربورق « Marbourg »، عندما ناقش يورقن هابرماس رسالة الدكتوراه تحت عنوان الفضاء العمومي، وتم ترجمتها من الألمانية إلى الفرنسية سنة 1962[1]. دون أن ننسى أعمال Kant الفلسفية حول مفهوم الفضاء العام، يعّرف هابرماس الفضاء العمومي بالمجال الوسيط بين الحياة الخاصة للأفراد وبين الدولة التي تحاول السيطرة .

فتطرق في هذا الكتاب (Espace public) إلى الشباب من خلال: المجال العمومي البرجوازي، الذي تزامن مع ظهور الرأسمالية والمؤسسات التي رافقت هذا النظام مثل : البنوك، بريد والمواصلات والجرائد والصحف التي سمحت بظهور علاقات جديدة في الاتصال والتواصل [2].

1- Jürgen Habermas, L'espace public , archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise , Edition Payot et Rivages, Paris, 2008 .

[2] - عيسات وسيلة ، الاتصال والثقافة في المجتمع الجزائري ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، جامعة وهران ، 2010 / 2011 .

فحسب هابرماس المجال العمومي هو مجال للتواصل والاتصال بين الأفراد، الذي يسمح بظهور علاقات جديدة التي تسمح لهم بالتواصل مع الدولة ومن تم حتى النقد لقراراتها[1]، أراد هابرماس تأكيد الدور الرئيسي الذي يمكن ويجب أن يقوم به الاتصال في الفضاءات العمومية، فبدون لغة وبدون اتصال لا يمكن أن تكون هناك حياة مشتركة، وأكثر من ذلك فبواسطة الحوار والتفاوض يمكن للديمقراطية أن تحيى. فالديمقراطية هي حرية تدفق و جريان المعلومات، فالميدان العام هو بمثابة الوسيط بين الدولة والمجتمع المدني، أين يحدد هابرماس نموذجا اتصاليا عقلانيا قائم على المناقشات والحوار[2].

كما يشير من نفس الكتاب إلى وصف المؤسسات الاجتماعية المتواجدة داخل المجال العمومي، وإلى الوظائف السياسية للفضاء العمومي، كون هذا الفضاء هو الذي يسمح للأفراد بالتواصل إلى درجة الإتحاد للقيام بمظاهرات حول مطالب معينة ومتفق عليها فيما بينهم و ذلك للبحث وضمان المصلحة العامة، كذلك هذا المجال العمومي هو الذي يعطي الشرعية لحرية التعبير عن الرأي عن طريق الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة .

فيبقى المجال العمومي هو الفضاء الذي يسمح للأفراد بالاتصال وخلق علاقات جديدة مبنية على رابط اجتماعي جديد يختلف عن الرابط الاجتماعي التقليدي المبني على رابط الدم و القرابة . فهذا الرابط الجديد هو مبني على أساس المصلحة العامة.

[1] -Jürgen Habermas , Théorie de l'agir communicationnel , Pour une critique de la raison fonctionnaliste , L'espace du politique , Tome 2 , France , 1987.
[2] - Jürgen Habermas , Espace public, op cit.

كما يُعرف دوركايم الفضاء بأنه المجال الذي يسمح لكل فرد أن يحتك مع باقي الأفراد، وبهذا الشكل تلتقي الضمائر الفردية لكي تكوّن وتؤسّس الضمير الجمعي، أي ثقافة وتصوّرات وسلوكيات الجماعية [1].

يبقى الفضاء العمومي هو المجال لتجسيد مجموعة من التصورات التي تنتج عن ثقافة حضرية معينة مبنية على الاتصال والمصلحة العامة .[2]

فان الفضاء العمومي هو مجال يجمع الأفراد أين يحتكون مع بعضهم البعض فيتم بذلك تكوينهم داخل هذا الفضاء ليصبحوا مواطنين واعين بالمصلحة العامة، فالتنظيم الذي توصل إليه الأفراد هو ناتج عن التعاقد الواعي، فهم يكتسبون تجربة تؤدي بهم إلى أن يصبحوا قادرين على تقرير الكيفية والطريقة التي يرونها مفيدة ومجدية لمصلحتهم العامة، وذلك بطريقة إرادية وحرّة فيبقى الفضاء العمومي هو الذي يمكّن الفرد ليدافع عن مصالحه المشتركة، لأنه يتكون ويتحرّر بداخل هذا الفضاء و بالتالي يصنع ما نسميه بمفهوم المواطنة، التي تعتبر مصدر الرابط الاجتماعي الجديد، حيث يعتبر هذا الأخير رابط مصلحي قائم على تحقيق المصلحة العامة للأفراد، أي المحافظة على مكانتهم الاجتماعية التي اكتسبوها عن طريق علاقات اقتصادية وليس عن طريق روابط دموية أو عشائرية أو حتى دينية[3]. و يتم ذلك من خلال صنع الإنسان المدني داخل هذا الفضاء العمومي الذي يسمح له بالدفاع عن مكانته

[1] - Emile Durkheim, De la division du travail social . op.cit
[2]- Thierry Paquot , L'espace public , Edition la découverte , Paris , 2009 .
[3] - Georges Gurvitch, Lien social , Paris, Gallimard ,Collection, Folio Essais, 2005.

ومصالحه عن طريق تكوين نقابات وجمعيات و ذلك من خلال الاتصال والتواصل أي حرّية التعبير .

أما الفضاء العمومي في المجتمع الجزائري على غرار أي مجتمع نشأ وتطور عبر فترات زمنية مختلفة خاصة به، ارتبطت بأحداث مختلفة ساهمت في تكوين صورته الحالية، ومن أهم ما مُيز هذا المجتمع، فترات الاستعمار الطويلة، التي طالما حاولت القضاء على الموروث الثقافي للمجتمع الجزائري، وبالتالي فصل الهوية الوطنية ومحو مقومات أفراده الذين أصبحت تواجههم صعوبة العيش في الأشكال المتناقضة لثقافة المجتمع، لتليها فترة ما بعد الاستقلال بمختلف مراحلها، حيث يقول عدي الهواري " إن استقلال الجزائر في 1962 زاد في عمق التحولات وذلك بمواصلة عملية الهدم والتدمير التي بدأها الاستعمار للمجموعة الريفية"[1] .

فقد حاولت الدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم الثالث تبني سياسة تنموية للّحاق بركب الدول المتقدمة، لكنها تجاهلت الأساس في هذه السياسة، لقد أهملت التصوّرات الاجتماعية السائدة داخل المجتمع وحاولت إدماجهم في محيط يختلف تماماً عن مقوماتهم وتبني فلسفة جديدة في تسيير الأفراد وتفكيك أو إلغاء قاعدة القيم وأنماط السلوك التي لم تعد تتماشى مع عملية التطور وتبني قيم جديدة وحديثة، كما يعبر عن ذلك جعفر لسبت " هناك تسيير حضاري مقابل فراغ اجتماعي"[2].و بالتالي أصبح

[1] - Addi Lahouari , Les mutations de la société algérienne , Famille et lien social dans L'Algérie contemporaine , Edition la Découverte ,Paris , 1999 , P 48 .
[2] -Djaffar Lesbet , La Casbah d'Alger , Gestion urbaine et vide social , Alger , OPU , 1985.

المجتمع الجزائري يعيش ثنائية المجتمع التقليدي والمجتمع الحداثي[1] مقابل من يرى أن هناك ازدواجية فلا هو تقليدي ولا هو حداثي، فهناك دائمًا تخوف من الجديد و قلق حول ما هو تقليدي، فالجديد يأتي دائما ليصيغ التقليدي بعمليات مختلفة، لأنه صنع نظاما حقيقي لاستلاب الشعوب المستعمرة اقتصاديًا، اجتماعيًا وثقافيًا[2]. وما يميز كذلك السياسات الجزائرية بعد الاستقلال كونها سياسات إرادية تطوعية (Volontarisme) لكن الإرادة للمجتمع الرسمي[3] غير كافية لتغيير الواقع أمام جملة المقاومة للمجتمع الواقعي[4] من خلال جميع المبادئ والقيم والتصوّرات التي يحملها في طياته.

ومن بين أهم التغيرات التي نجدها الحياة المدنية كنمط معيشي بكل أبعاده، والمدينة ما بعد الاستقلال أنتجت العديد من الظواهر التي تناولتها أكثر من دراسة اجتماعية مثلا انتشار ظاهرة الأجرة (le salaria)، خروج المرأة للعمل، النزوح الريفي، جملة التحويلات والتعديلات للمساكن، القطاع الغير رسمي، الحرقة...

فيبقى المجال العمومي في المجتمع الجزائري يحمل ثقافة معينة مبنية على العلاقات التقليدية في ضوء العلاقات العصرية، فهو كذلك مجال التقاء الضمائر الفردية بكل ما تحمله من قيم وتصوّرات لكي يُكوّن الضمير الجمعي الذي يملي القيم والمبادئ الاجتماعية، من هنا تتكون ثقافة جديدة مبنية على ضوء التقليدي. فهذا

[1] - Djamel Guerid , L'exception algérienne , La modernisation à l'épreuve , Casbah édition , Alger , 2007
[2] - Mostefa Boutefnouchet , Système social et changement social en Algérie , OPU, 1986, P 07.
[3] - Georges Balandier, Sens et puissance, op cit .
[4] - ibid.

المجال العمومي هو تجسيد لمجموعة من التصوّرات التي تختزن بداخلها العلاقة بالقيم، الدين، التقاليد، الشرف، الحرمة...الخ لذلك يختلف شكل الفضاء العمومي الجزائري عن الشكل الذي ظهر به في الحضارة الغربية الأوربية.

فيبقى الفضاء العمومي الجزائري تحكمه جملة من العلاقات الشخصية أو ما يمكن أن نسميه "الرأس المال الاجتماعي" أي مجموعة من العلاقات الشخصية المبنية على رابط القرابة فمثلا نجد نفس الاسم العائلي في نفس المؤسسة الصناعية وذلك كون التحصل على منصب عمل تبقى حظوظه قائمة على مدى انخراط العائلة في هذه الشبكة من العلاقات الشخصية وليس على أساس الكفاءة، فحتى العائلات التي تملك "الرأس المال الاقتصادي" تحاول من خلاله(الرأس المال الاقتصادي) كسب هذا "الرأس المال الاجتماعي"، فربما هذه الشبكة الاجتماعية من العلاقات الشخصية هي التي تساعد على كبح العلاقات المبنية على المصلحة العامة داخل الفضاء العمومي، فتبقى العلاقات الشخصية هي التي تفرض نفسها أكثر مقابل تلك الروابط التي تحاول المحافظة على المصلحة العامة أو المكانة الاجتماعية والاقتصادية التي تحصل عليها الأفراد عن طريق الكفاءة و المساواة.

فما هي تمثلات العينة المبحوثة للشارع والمحيط الخارجي في إطار هذا البحث، هذا ما سوف نحاول أن نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (40) يشير إلى تصوّرات السكان للشارع والمحيط الخارجي حسب متغير السن:

السن	ماذا يمثل لك الشارع والمحيط الخارجي						المجموع
	ممتلكات الدولة	ممتلكات الدولة و الشعب	مرآة المجتمع	الأوساخ	البنايات ومرافق العامة	الشارع فضاء لا يهمهم	
[20-16]	06	06	09	02	03	06	32
[30-21]	10	03	11	03	02	05	34
[40-31]	07	05	10	00	03	09	34
[50-41]	05	01	09	02	07	08	32
[60-51]	10	00	07	03	06	06	32
[+ -61]	08	03	12	02	03	08	36
المجموع	46	18	58	12	24	42	200
النسب %	%23	%9	%29	%6	%12	%21	%100

حسب تصور السكان الشارع والمحيط الخارجي، هو المرآة العاكسة للمجتمع وذلك بنسبة 29% ويقصدون بذلك جملة العلاقات الاجتماعية والثقافية، السياسية... كذلك جملة العلاقات الاقتصادية والتجارية فالشارع هو الذي يسمح بالكشف عن سياسات ومشاريع الدولة التي تتبناها، ومن جهة أخرى يسمح بالكشف عن تمثلات السكان من خلال ممارساتهم اليومية، فالشارع هو الذي يوضح حقيقة العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع والدولة حيث يؤكد هابرماس[1] أن الفضاء العمومي هو الذي يسمح للضمائر الفردية بالاحتكاك مع بعضها البعض ليتم تكوين الفرد بداخل هذا الفضاء لكي يصبح مواطن واعي بالمصلحة العامة ويستطيع حتى نقد قرارات الدولة نفسها .

[1] **[1] -Jürgen Habermas , Théorie de l'agir communicationnel , Pour une critique de la raison fonctionnaliste ,op cit .**

دائما تؤكد الأسر على أن الشارع هو من مسؤولية الدولة ومن أملاكها وصنعها وذلك بنسبة 23% حيث يمثل الشارع في تصورهم "**الفضاء العمومي**" وحتى كلمة العام هي رمز للدولة ، لان الفضاء العمومي هو من صنع الدولة لدى يبقى في إدراك أفراد العينة، أن هذا الفضاء العمومي هو من مسؤولية الدولة لوحدها وذلك حتى في عملية تنظيفه وترميمه فكل ما هو عمومي يبقى خارج مسؤولية الفرد، كما أن الفرد يبقى خارج هذا المجال لأنه حكر على الدولة لوحدها حسب آراء السكان، فيبقى المجتمع الجزائري دائمًا مرتبط بتلك الأصول التاريخية العثمانية[1] التي كانت مستحوذة على ملكية الفضاء العمومي دليل ذلك تداول كلمة البايلك إلى يومنا هذا من طرف السكان التي ترمز إلى ملكية الباي الواسعة، أما نسبة 21% فهي تأكيد على أن الشارع ليست من أولوياته ومسؤولياته هذا ما يؤكد صّحة الفرضية رقم (03) التي إفترضت أن نظافة المحيط الخارجي ليست من أولويات سكان مدينة وهران، يبقى نفس التصّور لدى الأفراد الذين يعتبرون الفضاء ملك للدولة، والأفراد الذين يعتبرون الشارع لا يهمهم.

يبقى كذلك الشارع يرمز إلى كل البنايات والمرافق العامة وغيرها من المؤسسات العمومية مثل : المدرسة، المستشفى، البلدية، الحدائق العامة... الخ حيث معظم هذه

[1]- حيث يقول محمد حربي L'Algérie marche avec des yeux fixé dans le passé من كتاب :
Mohamed Harbi, Le FLN, mirage et réalité : Des origines à la prise du pouvoir, 1945,1962, Paris, Jeune Afrique, 1980 .

المرافق العامة هي رمز للدولة في تصوّرات السكان رغم خدماتها المباشرة لأفراد المجتمع، بصفة عامة تعود مسؤولية نظافة المحيط الخارجي للدولة ولكن ليس لوحدها

فيبقى إدراك السكان للشارع والمرافق العمومية كبنية مادية أولا من خلال البنايات والمؤسسات العمومية وهذا ما يؤكده عليه لويس وارث أن إدراك الظاهرة الحضرية لدى الأفراد يكون أولا كبنية مادية لكي يستطعون فيما بعد إدراك الظاهرة كنظام اجتماعي لكي يستطعون تحديد مواقفهم وأفكارهم وأخيرا يندمجون في كوكبه من العلاقات بصفة إرادية وحرّة لكي يكونوا جمعيات ومنظمات تخدم مصلحتهم العامة[1].

9% هي نسبة قليلة من أفراد العينة التي ترى أن الشارع والمرافق العمومية هي من ملكية الدولة والشعب معًا، لذلك وجب المحافظة عليها وعلى نظافتها.

يبقى السكان يدرك أن الفضاء الخارجي هو مرآة المجتمع العاكسة له، ولكن عندما يدور الحديث عن الملكية فهو حكر على الدولة أي الفضاء العمومي هو ملك للدولة وهنا يغيب المجتمع، لهذا يمكن القول أن السلوكيات تتهيكل على ضوء التصورات وهذه الأخيرة هي التي تملي السلوكيات الفردية والجماعية للمجتمع.

من خلال ما سبق ورغبة مني في التعرف أكثر وأحسن على تصورات وممارسات السكان الخاصة بالفضاء العمومي، حاولت التطرق لفكرة أين وكيف يقضي السكان أغلب أوقاتهم في المحيط الخارجي، وهذا ما سوف أوضحه من خلال الجداول التالية:

[1] **-Louis Wirth, Urbanism as a way of life (Le phénomène urbain comme mode de vie) , In American Journal of Sociology (AJS) , 1938.**

الجدول رقم (41) كيف تقضي العينة وقتها في الشارع والمحيط الخارجي حسب متغير السن والجنس:

السن	كيف تقضي العينة وقتها في الشارع						المجموع
	تنزه وترفيه		قضاء الحاجيات		العمل والدراسة		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
[20-16]	04	04	04	06	05	09	32
[30-21]	07	04	07	06	03	07	34
[40-31]	06	02	09	08	02	07	34
[50-41]	03	02	09	06	04	08	32
[60-51]	04	01	09	07	03	08	32
[+-61]	10	02	07	06	04	07	36
المجموع	34	15	45	39	21	46	200
المجموع	49		84		67		200
النسب %	%24.5		%42		%33.5		%100

إن معظم العائلات تقضي أوقاتها في الشارع أو الفضاء الخارجي إما بقضاء حاجاتها اليومية مثل الشراء، الذهاب إلى بعض المؤسسات العمومية مثلا البلدية المستشفى... الخ وذلك بنسبة 42% كذلك تقتضي العينة معظم أوقاتها في العمل أو الدراسة. أما باقي الأوقات فيتم قضاءها في التنزه والترفيه عن النفس من خلال الذهاب إلى المقاهي أو البحر والغابات أو الحدائق العامة...الخ، لكن نلاحظ من خلال الجدول ضعف علاقات الساكن الجزائري مع الفضاء العمومي حيث جاءت هذه الاقتراحات أي التنزه، قضاء الحاجيات، العمل والدراسة... إجابة عن ســؤال مفتوح رقم (21) الذي صيغ كالتالي: – كيف تقضي أوقاتك في الشارع والمحيط الخارجي؟ فتراوحت الإجابات بين العمل والدراسة وكذلك الشراء أو الذهاب إلى بعض المرافق

العامة مثل البلدية، المستشفى، المدرسة، البريد والمواصلات... كلها تدخل ضمّن سلوكيات يجب ممارستها داخل الفضاء العمومي، ولكن ليست هناك علاقات من نوع آخر تربط السكان بالفضاء العمومي مثل الإنخراط في جمعيات، لجان الأحياء،أحزاب سياسية... فمن هنا نلاحظ مدى ضعف هذه العلاقات للسكان مع فضاءهم العمومي، لأن الفضاء العمومي ليس فقط بنية مادية بل هو كذلك مجموعة من العلاقات الاجتماعية، فنلاحظ قلة التواجد به سوى لقضاء الحاجيات اليومية من تنقل وشراء، عمل ودراسة... وكذلك ضعف تواجد العنصر النسوي داخل هذا الفضاء الذي يبقى حكرًا على الذكور، من خلال الجدول نلاحظ أنه عندما يدور الحديث حول التنزه يبقى الفضاء العمومي حكرًا على الرجال بنسبة 34% مقابل 15% فقط للنساء، ولما يدور الحديث حول العمل والدراسة تتقلب الأمور ويظهر حضور قوي نسبيًا للنساء أي 46% مقارنة ب 21% للرجال، هذا ما يؤكده الواقع من خلال تفوق النساء في المجال الدراسي وتواجدهن في مختلف قطاعات العمل يوم بعد يوم، فيمكن أن نقول أن هناك ثورة صامتة للنساء خاصة في مجال النجاح الدراسي والتفوق المهني، فهي دائمًا في صراع لفرض وجودها داخل الفضاء العمومي[1].

[1] - **Mohamed Kerrou, Hijâb , Nouveaux voiles et espaces publics, op cit .**

الجدول رقم (42) مع من يقضي الفرد معظم أوقاته في الشارع والمحيط الخارجي ومتغير السن:

السن	مع من يقضي الفرد معظم أوقاته في الشارع			المجموع
	الأصدقاء	العائلة	الجيران	
[20-16]	20	5	7	32
[30-21]	25	4	5	34
[40-31]	17	12	5	34
[50-41]	21	7	4	32
[60-51]	13	14	5	32
[+ -61]	16	13	7	36
المجموع	112	55	33	200
النسب %	%56	%27.5	%16.5	%100

- معظم أفراد العينة تقضى أوقاتها مع الأصدقاء وذلك بنسبة 56% وذلك على حساب تراجع العلاقات الأسرية فهي تمثل إلا 27.5% وكذلك العلاقات الجوارية بنسبة 16.5% فنلاحظ انخفاض في العلاقات العائلية والجوارية مقابل ظهور علاقات جديدة من نوع آخر مبنية على الصداقة أو المصلحة المشتركة بين الأصدقاء، فربّما هذا دليل على وجود تغير في الرابط الاجتماعي خارج المجال العائلي الذي يمكن تعريفه[1] على أنه تلك العلاقة التي تتأسس مع الأفراد الذين يتقاسمون فضاء اجتماعي محدد أي المكان الجغرافي الذي يعيش فيه الفرد مع جماعة معينة الذين يتقاسمون

[1]- **Pierre Bouvier , Le Lien Social , Gallimard , collection , Folio , Paris , 2005.**

رابط إجتماعي معين فيبقى هذا الرابط هو عملية معقدة بحيث يمتاز بتاريخ إجتماعي، حددته التجربة الاجتماعية التي تعيشها جماعة معينة .

لقد انتقل الرابط الإجتماعي من المرحلة الأولى البسيطة التي سماها دوركايم بالطبيعة الآلية، بحيث عبرت عن العلاقات التي أقامها الأفراد المكونين للعائلة، أي الرابط الدموي المبني على تضامن الإخوة، إلى تضامن آخر من طبيعة عضوية مبنية على أساس الإختلاف[1].

لقد تطور الرابط الإجتماعي وكبر وتعمق على الرابط الدموي عندما ظهر الرابط الديني ولكن مرتبط على أساس انتماء ديني. ثم تظهر المرحلة التعاقدية وهنا تكونت جماعة اجتماعية أكبر من سابقة (دينية) وذلك لتدخل المصالح والصراعات الاجتماعية التي كونت أفكار جديدة دفعت ببناء رابط اجتماعي جديد، تطور لكي يشمل جماعات أعقد من تلك التي ظهرت في الرابط الديني. تظهر هذه الجماعة مع الوعي السياسي الذي يدفع الأفراد للتضامن والترابط مع بعضهم البعض من خلال المصلحة المادية التي تفوقه المصلحة الروحية[2]. فربما نسبة 56% التي تمثل روابط جديدة بين أفراد العينة، تختلف عن الروابط الدينية والدموية وحتى الجوارية تدل على أن المجتمع في مرحلة البحث عن قيم جديدة وروابط جديدة مبنية على المصلحة المشتركة والمكانة الاجتماعية المتشابهة، فالمجتمع هو في مرحلة صنّع وتأسيس لثقافة جديدة من نوع آخر [3]« une urbanité en émergence ».

[1]- Emile Durkheim, De la division du travail social, op cit .

[2] - Georges Gurvitch, Lien social , Paris , op cit .

[3] - Lakjaa Abdelkader , L'abiter identitaire , Eléments pour une problématique d'une urbanité en émergence , op cit .

الجدول رقم(43) يشير إلى الأماكن التي تتردد عليها العينة في الشارع حسب متغير السن

السن	الأماكن العمومية التي تتردد عليها العينة في الشارع و المحيط الخارجي										المجموع
	المقهى[1]		الشارع		الحدائق		المراكز الرياضية		المراكز الثقافية		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
[20-16]	4	4	2	5	2	5	6	1	2	1	32
[30-21]	5	2	3	5	3	2	7	1	0	6	34
[40-31]	3	1	7	8	3	6	3	0	0	3	34
[50-41]	2	0	2	6	6	7	4	2	2	1	32
[60-51]	5	0	6	7	3	8	2	0	1	0	32
[+ 61-]	1	0	6	8	6	8	3	1	1	2	36
المجموع	20	7	26	39	23	36	25	5	6	13	200
المجموع	27		65		59		30		19		200
النسبة %	%13.5		%32.5		%29.5		%15		%9.5		%100

كيف يقضي المبحوثين أوقات فراغهم، فأغلب الذكور يقضون أوقاتهم ما بين المقاهي والشارع وكذلك المراكز الرياضية وأن الشارع يمثل القسط الأكبر بنسبة 32.5**%** بالنسبة للذكور والإناث، فيبقى الشارع المأوى الوحيد لكل من الشباب والشيوخ وحتى الأطفال، حيث يصرح أحد الشباب " من كثرة ما نقعدو فالحيط سمونا الحيطيس، بصح عمرنا ما خممنا نقوه "[2] وهذا ما يفسّر قلة المرافق العمومية وأماكن الترفيه والتسلية باستثناء حدائق التسلية التي تبقى قليلة ولكن تبقى المكان الوحيد للعائلات للترفيه والتنزه خاصة بالنسبة للإناث اللواتي يفضّلن المكوث بالبيت لقلة

[1] - تبقى المقاهي بالنسبة للنساء حكر على المراكز الحضرية الكبرى فقط مثل: وهران - الجزائر العاصمة - عنابة - قسنطينة...

[2] - المقابلة رقم (02)

المرافق التي يمكن لهّن التواجد بها، أما المقاهي والمراكز الرياضية لا تزال حكرًا على الذكور مثل مختلف المرافق العامة و الفضاء الخارجي بصفة عامة.

كما أنه فئة قليلة جدًا بنسبة 9.5**%** من أفراد العينة التي تقوم بقضاء أوقاتها في المراكز الثقافية من مكتبات للمطالعة ومعارض للكتب... الخ

وهناك من يفضّل قضاء وقت فراغه في البيت نظرا لقلة الأماكن العمومية واجتماعية ذات مستوى جيد خاصة بالنسبة للنساء المتزوجات وبالتالي يفضّلن قضاء أوقات فراغهم في تربية أولادهن والبقاء معهم[1]. وهناك من أفراد العينة من تقضي أوقاتها في التبضع والشراء عبر مختلف المحلات والأسواق لمختلف للأغراض إضافة إلى مرافق أخرى مثل : قاعات الانترنيت – المسجد ...الخ

[1]- جيلالي فاطمة الزهراء، بلقندوز فاطمة، قيم الشابات الحضريات ،دراسة ميدانية بولاية وهران، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، تحت إشراف الأستاذ لقجع عبد القادر، قسم علم الإجتماع، جامعة وهران، 2006-2007 .

2- الفضاء العمومي من خلال إشكالية النظافة :

فيما سبق وضّحنا أن الفضاء العمومي داخل المجتمع الجزائري مرّ بمراحل مختلفة[1]، لهذا يختلف مفهومه عن الاتجاه الغربي الأوروبي ومن مميزات هذا المجال في المجتمع الجزائري أنه يرمز إلى الدولة، فهو مجال أو فضاء خاص بالدولة وليس بالأفراد على حدّ تعبيرهم .

لهذا نجد عّدة ظواهر اجتماعية إرتبطة بهذا الفضاء دون سواه، مثلا ظاهرة رمي النفايات التي تعلقت وارتبطت بهذا المجال ودليل ذلك عدم وجود هذه السلوكيات داخل الفضاء الخاص .

فما هي العوائق التي تحول دون نظافة الشوارع والمحيط الخارجي حسب آراء المبحوثين

الجدول رقم (44) يشير إلى مدى وجود عوائق تمنع قيام النظافة بالشوارع والمحيط الخارجي :

السن	الرأي حول وجود عوائق تمنع من قيام النظافة		المجموع
	نعم	لا	
[20-16]	19	13	32
[30-21]	19	15	34
[40-31]	16	18	34
[50-41]	16	16	32
[60-51]	16	16	32
[+ -61]	21	15	36
المجموع	107	93	200
النسب %	%53.5	%46.5	%100

[1] - **Addi Lahouari , Les mutations de la société algérienne , Famille et lien social dans L'Algérie contemporaine, op cit.**

الجدول رقم (45) يشير إلى العوائق التي تمنع نظافة الشوارع والمحيط الخارجي حسب متغير السن:

السن	العـــوائق التي تـــمنع نـــظافة الشـــوارع				المجموع
	الأشغال العمومية	انعدام الوعي و التطوع لدى السكان	نقص الاهتمام من الدولة	نقص الجمعيات	
[20-16]	06	03	07	03	19
[30-21]	06	04	06	03	19
[40-31]	06	04	03	03	16
[50-41]	04	08	03	01	16
[60-51]	06	05	03	02	16
[61- +]	08	05	07	01	21
المجموع	36	29	29	13	107
النسب %	%34	%27	%27	%12	%100

53.5% من أفراد العينة ترى أنه يوجد عوائق تمنع من قيام النظافة في شوارع المدينة فما هي هذه العوائق:

جاء هذا الجدول لتوضيح أهم العوائق التي تحول دون نظافة المحيط الخارجي للمدينة حسب تصور المبحوثين الذين جاءت إجابتهم بنعم على السؤال رقم (26)الذي صيغ كالتالي: هل هناك عوائق تمنع قيام نظافة الشوارع والمحيط الخارجي(انظر الملاحق)

حسب تصريحات العينة التي أقرت بوجود عوائق حسب الجدول السابق فإن أهم هذه العوائق التي تحول دون نظافة شوارع المدينة هي :

1- انعدام التهيئة العمرانية وكثرة الأشغال العمومية بالمدينة هي أحد أسباب انعدام النظافة بنسبة 34%، ذلك نظرًا لكثرة الأشغال العمومية بمدينة وهران هذا ما أدى إلى غياب تهيئة عمرانية تسمح بقيام النظافة داخل المدينة حيث يقول أحد

المبحوثين "الحفر كل يوم فالطرقان surtou tramway زاد من الوسخ فالمدينة" (مقابلة رقم11)، ويقول آخر " كل يوم يحفرو وما يعاودوش الطريق ويخلو لوسخ هاكاك " (مقابلة رقم 04).

2- كذلك انعدام المسؤولية من طرف الدولة أي نقص الخدمات وذلك بنسبة 27% حيث نلاحظ نقص عدد الحاويات المخصّص لجمع النفايات في شوارع المدينة، حيث تقول أحد المبحوثات " مكانش قاع وين تقيس ف centre ville تتمشى 500 متر وماتلقاش حتى poubelle وحدى " (مقابلة رقم 18).

3- نقص الوعي لدى السكان وروح التطوع للمساهمة في تنظيف الشوارع والمحيط الخارجي حيث يقول مبحوث آخر " الناس هي المشكل هي اللي ماراهاش تحافظ على المديتة، تتمشى وتقيس وين جات "(مقابلة رقم 13).

3- نقص مهام الجمعيات[1] هو كذلك أحد أسباب منع النظافة في الشوارع والمحيط الخارجي وذلك بنسبة 12% حسب آراء المبحوثين، فتبقى هذه الجمعيات مجرد شعارات لا محل لها في الواقع المعاش حسب تصريحات السكان.

[1]- دراس عمر، الحركة الجمعوية في المغرب العربي، دفاتر مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، دفاتر المركز رقم5، 2002.

الجدول رقم (46) يشير إلى المستوى التعليمي ولماذا الجزائري لا يبالي بالنظافة خارج البيت:

المستوى التعليمي	لماذا الجزائري لا يبالي بالنظافة خارج البيت				المجموع
	نقص الوعي	الشارع لا يهمه	من مهام الدولة	نقص المراقبة	
أمي	04	03	04	05	16
ابتدائي	06	05	04	05	20
متوسط	07	05	07	09	28
ثانوي	13	15	18	20	66
جامعي	17	31	11	11	70
المجموع	47	59	44	50	200
النسب %	%23.5	%29.5	%22	%25	%100

يبقى المجال العمومي حسب تصوّرات السكان، فضاء لا يهمهم بنسبة 29.5% فهو من مهام الدولة لأنه حكر عليها هذا ما يفسّر كثرة النفايات في الشارع والمحيط الخارجي، نسبة 22% هي كذلك تأكيد على عدم مبالاة السكان بما هو عمومي وإرجاع تفسير هذه النفايات إلى نقص الاهتمام من الدولة لذلك تبقى ربع العينة تطالب بحضور الدولة من خلال أجهزتها لفرض نوع من المراقبة أولا على مؤسساتها لضمان الجمع الجيّد والمنتظم لهذه النفايات حيث يقول أحد السكان " الزّبالة نهار يجو ونهار ما يجوش، ومين يجو يرفدو نص الزّبل والنص يخلوه، كيما الحجر واللوح يقولك ماشي خدمتنا..." (مقابلة رقم 09)، ثانيًا فرض المراقبة من خلال مجموعة من القوانين التي تردع وتهذب سلوك المواطنين إتجاه المحافظة على نظافة ما هو

عمومي[1] حيث تقول قاطنة بمدينة وهران " كي توشيلهم في جيبهم يتربو وما يقيسوش برى " (مقابلة رقم 12).

فحاولنا البحث عن تمثلات وتصوّرات الساكن الجزائري للشارع والأماكن العمومية :

الجدول رقم (47) يشير إلى تصور الجزائري إلى الشارع والأماكن العمومية ومتغير السن.

السن	كيف ينظر الجزائري للشارع و الأماكن العمومية			المجموع
	البايلك	أملاك عمومية يجب المحافظة عليها	أملاك لا تهمه	
[20-16]	14	5	13	32
[30-21]	12	5	17	34
[40-31]	19	4	11	34
[50-41]	13	4	15	32
[60-51]	14	1	17	32
[+ -61]	26	1	9	36
المجموع	98	20	82	200
النسب %	%49	%10	%41	%100

البايلك كلمة واسعة الاستعمال في المجتمع الجزائري وهي تعود إلى العهد العثماني نسبة إلى الباي وعبارة ملك البايلك تدل على الأملاك الواسعة التي كان يمتلكها الباي فبقية هذه الكلمة متداولة لترمز إلى أملاك الدولة الواسعة، فان معظم أفراد العينة تعتبر أن الشارع هو من أملاك الدولة، أي ملك للبايلك وذلك بنسبة 49% مقابل 10% فقط التي ترى أنه يجب المحافظة على هذه الملكية لأنها مشتركة بين الدولة وأفراد المجتمع.

[1]-عبد الحليم عبد المجيد، المسؤولية القانونية عن النفايات الطبية ، دار النهضة العربية، 1999 .

أما باقي الفئة فهي تؤكد أن الشارع لا يهمهما فهو من حكر على الدولة ومن مسؤوليتها، وهذا ما يطابق فكرة أن الفضاء العمومي هو ملك للبايلك أي 90% من العينة ترى أن الفضاء ليس من مهامها ومسؤولياتها نظافته هذا ما يفسّر ارتباط هذه السلوكيات بالفضاء العمومي فقط على غرار نظافة الفضاء الخاص، هذا ما يوضّح الفرق الجوهري في تمثلات وتصورات السكان لممارسات وسلوكيات النظافة داخل كل من الفضاء الخاص الذي يحاول السكان المحافظة على نظافته قدر المستطاع، والفضاء العمومي الذي هو خارج دائرة إهتمام السكان الذي يبقى في إدراكها ملكية تابعة للدولة وليس ملكية مشتركة بين الجميع، هذا التصور هو الذي يقف كحاجز يمنع من قيام النظافة داخل الفضاء العمومي، وهو في نفس الوقت (التصور) هو الذي يسمح بقيام النظافة في فضاءات أخرى ومن بين هذه الفضاءات نذكر المسجد، لهذا تبقى التمثلات هي التي تتحكم بقوة في الممارسات اليومية للسكان.

3- المسجد كحالة استثنائية داخل الفضاء العمومي :

يبقى المسجد فضاء عمومي أين يلتقي فيه جميع المصلين أي أين تحتك الضمائر الفردية لكي تكون الضمير الجمعي[1] أي الوعي الديني وهو كذلك مجال للإتصال والتواصل بين المصلين، فهل يمكن اعتبار المسجد كفضاء عمومي؟

المساجد أماكن عامة، تؤدى فيها عبادة الصلاة فحسب الشريعة الإسلامية، هي تحتاج إلى عناية ورعاية، لكي تؤدى العبادة وسط مكان نظيف الذي تشترطه هذه الأخيرة. إذن فإن طلب النظافة والرائحة الطيبة للمسجد مطلب رفيع، وغاية مقصودة في دين الإسلام. حيث أن الإسلام وضع للمسجد مكانة ومنزلة عظيمة واهتم بنظافتها فقد روى أحمد أبوداود والترمذي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها ، أن النبي (ص) أمر ببناء المساجد وأمر بها أن تنظف وتطيب، فالمساجد تبقى بيوت الله، جعلها لعبادته فيجب صيانتها من الأقذار والروائح الكريهة، فهي أماكن مخصص لذكر الله وقراءة القرآن...

هذا ما يفسر إقبال الأفراد على المشاركة في نظافة المسجد، حسب الجدول التالي :

[1]- **Emile Durkheim, Les règles de la méthode socoilogique, op cit .**

الجدول رقم (48) هل سبق للأفراد المشاركة في تنظيف المسجد حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	هل سبق وان شاركت في تنظيف المسجد		المجموع
	نعم	لا	
أمي	08	08	16
ابتدائي	14	06	20
متوسط	21	07	28
ثانوي	40	26	66
جامعي	45	25	70
المجموع	128	72	200
النسب المئوية	%64	%36	%100

الجدول رقم (49) هل سبق للأفراد المشاركة في تنظيف المسجد حسب الحالة المدنية

الحالة المدنية	هل سبق و أن شاركت في تنظيف المسجد				المجموع
	نعم		لا		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
أعزب	22	17	18	23	80
متزوج	31	25	04	10	70
مطلق	12	08	05	09	34
أرمل	07	06	01	02	16
المجموع	72	56	28	44	200
المجموع	128		72		200
النسب المئوية	%64		%36		%100

من خلال الجدولين تبين لنا مشاركة مختلف أفراد العينة في تنظيف المسجد وذلك بنسبة 64% وهذا باختلاف أعمارهم ومستواهم التعليمي وكذلك الحالة المدنية، فان التقديس الديني للمسجد هو الذي يجعل منه مكان يرغب معظم الأفراد المشاركة في تنظيفه قصد كسب الحسنات والتقرب من الله، رغم كونه مكان عمومي، حيث

يؤكد Roger Caillois[1] مدى العلاقة بين المقدس والإنسان ومدى تأثيره على السلوك والثقافة السائدة، فهو يقول: « Le sacré est ce qui donne la vie et ce qui la ravive » فإن الوظيفة الثنائية للدين من خلال التقسيم الثنائي للمقدس والمدنس، الخير والشر، هو الذي يسمح بهذه الممارسات داخل فضاء المسجد رغم كونه فضاء عمومي، فالنظافة داخل المسجد نابعة من كونه مجال مقدس لهذا يبقى المقدس والمدنس يتجلى من خلال حياتنا اليومية عبر الفضاء والوقت[2]، لكن لماذا لا تتجلى هذه التصورات والممارسات للسكان داخل الفضاء العمومي رغم أن الشريعة الإسلامية تدعوا إلى ذلك حيث تعتبر إماطة الأذى عن الطرقات صدقة وحسنة، فإذا قورنت هذه النسب مع مدى رغبة السكان في تنظيف الشوارع والأماكن العمومية هي قليلة جدًا حيث مُثلت 36.5% فقط من الأفراد الذين يرغبون في المشاركة بتنظيف الشارع والأماكن العمومية.

[1] - **Roger Caillois, L'homme est le sacré , Ed , Gallimard , 1963.**

[2] - **Mircea Eliade, Le sacré et le profane , Ed, Gallimard, 1965.**

الجدول رقم (50) يشير إلى مدى رغبة الأفراد في المشاركة لتنظيف المسجد والمستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	إن وجدت الفرصة هل تشارك في تنظيف المسجد		المجموع
	نعم	لا	
أمي	16	0	16
ابتدائي	20	0	20
متوسط	28	0	28
ثانوي	63	3	66
جامعي	68	2	70
المجموع	195	5	200
النسب المئوية	%97.5	%2.5	%100

الجدول رقم (51)) يشير إلى مدى رغبة الأفراد في المشاركة لتنظيف المسجد والحالة المدنية.

الحالة المدنية	إن وجدت الفرصة هل تشارك في تنظيف المسجد		المجموع
	نعم	لا	
أعزب (ة)	78	2	80
متزوج(ة)	68	2	70
مطلق(ة)	33	7	34
أرمل(ة)	16	0	16
المجموع	195	5	200
النسب المئوية	%97.5	%2.5	%100

من خلال الجدولين نلاحظ مدى رغبة الأفراد في المشاركة بتنظيف المسجد وذلك ب 97.5% مقابل 44.5% فقط في رغبة الأفراد بالمشاركة في تنظيف الشوارع والأماكن العمومية حسب الجدول رقم (22)، أي المقدس ويؤسس ويصنع من طرف الإنسان في الأرض[1]، حيث يؤكد عبد الرّحمان موساوي مدى تأثير المسجد على تنظيم المجتمعات المغربية والعربية[2]، فإن المقدس ما هو إلا مبدأ اجتماعي يؤكده

[1] - ibid.
[2] Abderrahmane Moussaoui , Espace et sacré au Sahara, Ksour et oasis du sud-ouest Algérien, CNRS Edition, Paris, 2002 .

المجتمع من خلال جملة المعتقدات والطقوس التي يمارسها الأفراد[1]، فرغم أن الدين يدعو إلى نظافة المسجد كما يدعو إلى نظافة الطرقات والمحيط الخارجي إلا أن المجتمع يقدس نظافة المسجد ولا يبالي بنظافة المحيط الخارجي.

الجدول رقم (52) يشير إلى كيفية تنظيف المسجد حسب متغير السن.

السن	كيف يتم تنظيف المسجد		المجموع
	تعيين شخص ينظف المسجد	تنظيم حملات تطوعية بين المصّلين	
[20-16]	10	22	32
[30-21]	14	20	34
[40-31]	14	20	34
[50-41]	08	24	32
[60-51]	14	18	32
[+-61]	15	21	36
المجموع	75	125	200
النسب المؤوية	%37.5	%62.5	%100

فان تنظيف المسجد يتم إما عن طريق تعيين شخص من المصّلين يقوم بذلك، أو بتنظيم حملات تطوعية بين المصّلين من حين إلى آخر، أي تنظيم المسجد يقوم على مبدأ التطوع بين المصلين لكن مقابل ذلك نلاحظ مدى ضعف مبدأ التطوع لدى السكان في تنظيم حملات تطوعية تهدف لتنظيف الحي وشوارع المدينة، أو حتى التطوع للإنخراط في جمعيات ومنظمات من أجل التقليل من رمي النفايات بطريقة عشوائية في المحيط الخارجي والمحافظ على المدينة والبيئة بصفة عامة، فمثلت رغبة

[1] - **Emil Duekeim , Les formes élémentaire de la vie religieuse , PUF, Paris , 1960 .**

السكان في التطوع والمشاركة لتنظيف المحيط الخارجي ب 35% فقط حسب الجدول رقم (24).

فمن ينظم هذه الحملات التطوعية لتنظيف المسجد وهذا ما سوف نوّضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (53) يشير إلى كيفية تنظيم الحملات التنظيف للمساجد ومتغير السن.

السن	من ينظم هذه الحملات لتنظيف المسجد		المجموع
	إمام المسجد	المصّلين	
[20-16]	20	12	32
[30-21]	21	13	34
[40-31]	14	20	34
[50-41]	13	19	32
[60-51]	17	15	32
[+ -61]	18	18	36
المجموع	103	97	200
النسب%	%51.5	%48.5	%100

أما هذه الحملات التطوعية فيتم تنظيمها إما من طرف المصّلين فيما بينهم أو بدعوة من الأمام، عكس الفضاء العمومي الذي تعتقد العينة المبحوثة أن على الدولة عاتق تنظيم هذه الحملات التطوعية لتنظيفه وليست من مسؤولية السكان، وذلك حسب الجدول رقم (25) حيث يبقى في تصور المبحوثين أن الدولة هي كذلك مسؤولة عن تنظيم هذه الحملات لتنظيف شوارع المدينة وذلك بنسبة 40.5%من خلال مدى قدرتها على نشر الوعي البيئي والتحسيس لدى المواطنين[1].

[1] - **Ahmed Melha, Les enjeux environnementaux en Algérie, Population Initiation for peace (PIFP) , juin 2001.**

من خلال الجدول نلاحظ أن الرغبة في تنظيف المسجد ترتفع مع ارتفاع السن للسكان، فيبقى المسجد حالة استثنائية داخل الفضاء العمومي من خلال رغبة السكان في تنظيفه، وذلك حسب ما يمليه عليهم الضمير الجمعي من خلال تقديس المسجد. فبمجرد الخروج من باب المسجد نلاحظ عودة انتشار هذه النفايات حتى بالفضاء الذي يحيط بالمسجد.

خاتمة الفصل:

الفضاء العمومي من الناحية الأنثروبولوجية ليس فقط بنية مادية، فهو كذلك مجموعة من العلاقات الاجتماعية أي هو عبارة عن انتاج جماعي وجزء من الحياة الاجتماعية، فإن الفضاء يتجلى من خلال تعبير المجتمع عن نفسه هذا ما أشار إليه المبحوثين من خلال اعتباره المرآة العاكسة للمجتمع، حيث يعتبر الأستاذ حجيج الجنيد أن الفضاء هو تعبير اجتماعي[1]، فإن الفضاء المادي هو يعبر عن فضاء اجتماعي.

يبقى الفضاء العمومي يتشكل حسب تصورات وتمثلات وحتى مخيال سكانه، لهذا حاولت التطرق إلى هذا المفهوم من منظور أنثروبولوجي أي من خلال التطرق إلى تصورات وممارسات سكان مدينة وهــران، لهذا يختلف شكل ونمط الفضاء العمومي الجزائري بصفة عامة عن الشكل والنمط الذي ظهر به في الحضارة الأوربية الغربية، لإختلاف تصورات وتمثلات كل مجتمع، لهذا نلجئ إلى الأنثروببولوجيا بإعتبارها علم الفوارق أي ما يميز مجتمع عن آخر.

فتبقى خصوصية إدراك السكان لهذا الفضاء العمومي هي التي تفسر تفاقم ظاهرة النفايات في شوارع مدننا، كون المجال العمومي يبقى حكر على الدولة حسب تصورات السكان، لهذا تغيب عنه تلك الممارسات التنظيفية التي تتجلى بقوة داخل الفضاء الخاص لإعتباره ملكية خاصة و ليست ملكية عامة تحتكرها الدولة.

[1]- El djounaid Hadjidj, "Urbanification" et appropriation de l'espace , Le cas d'Oran , Thèse de doctorat d'Etat de sociologie , Université d'Oran , Es sénia, 2001-2002.

فإن التمثلات والتصورات هي التي تملي على الأفراد سلوكياتهم داخل فضاءهم، فتبقى التصورات تلك الظواهر المعقدة، وهي فعّالة في الحياة بصورة مستمرة ودائمة حيث يعرفها P C Abric بأنها مجموعة منظمة من الآراء و المعتقدات، المعلومات والمعارف...[1] فالتمثلات والتصورات الاجتماعية هي في تغير مستمر يكتسبها الفرد من خلال تجاربه اليومية حيث يتمسك ببعضها و يتخلى عن بعضها، لأن المجتمع في حركية دائمة من خلال تغيير مواقفه واتجاهاته حول فضاءه.

فهذه التصورات هي التي تتحكم في ممارسات السكان لمفهوم النظافة داخل كل من الفضاء الخاص والفضاء العام، هذا ما يفسر كذلك رغبة السكان في تنظيف وتقديس أماكن على آخرى، مثلا حالة المسجد داخل الفضاء العمومي، لهذا تبقى ظاهرة النظافة تتحدد حسب إدراك وتصورات المجتمع الجزائري للفضاء.

لكن غالبًا ما يحدد الفرد مواقفه وتصوراته حسب العادات والتمثلات التي يتلقاها داخل مجتمعه بداية من العائلة التي تمثل الجماعة الاجتماعية الأولى للفرد إلى المدرسة كمرحلة ثانية للتنشئة الاجتماعية، إضافة إلى مختلف مؤسسات المجتمع مثل الدين، القانون، الجمعيات، النقابات، وسائل الإعلام...

فما هي تصورات وممارسات السكان لمفهوم هذه المؤسسات التنشئية، ومهام كل واحدة منها في ترسيخ قيم النظافة داخل الفضاء العمومي.

[1] - P C Abric, L'étude des représentations sociales, In JODELET, Les représentations sociales, Paris, PUF, 1989 .

الفصل الرابع

مقدمة الفصل :

بدأت الاهتمامات تبدو أكثر وضوحا بالتربية البيئية إثر مؤتمر ستوكهولم، من سنة 1972 وكذلك مؤتمر تبيليسي من سنة 1977 [1]حيث انطلقت المؤتمرات والندوات في مختلف مناطق العالم من أجل وضع قواعد لبرامج التربية البيئية سواء في التعليم النظامي من خلال مؤسساته الرئيسية وهي: المدارس بجميع أطوارها، أو التعليم الغير نظامي من خلال مؤسسات المجتمع كافة كالعائلة والجمعيات ودور العبادة والقانون ووسائل الإعلام... الخ.

من هنا تبرز أهمية التربية[2] على قيم النظافة من خلال الرّفع من الوعي البيئي الذي يُمكن السكان من انتقاء السلوكيات الحضرية التي تساهم في المحافظة على نظافة الفضاءات العمومية والمحيط الخارجي بصفة عامة، هي أيضا نهج تربوي وثقافي لتكوين الوعي البيئي من خلال تزويد الفرد بالمعارف والقيم والتصوّرات والمواقف التي تنظم سلوكه وتمكنه من التفاعل مع فضاءه العمومي بما يساهم في حمايته وحل مشاكله والمحافظة عليه من خلال عدم رمي النفايات في الشارع

وتستلزم قيام عملية التربية بشكل عام، القيام بمهام أساسية لا غنى عنها مجتمعة لتحقيق الهدف، لهذا سوف أتطرق من خلال هذا الفصل إلى مهام المؤسسات التنشيئية

[1]- التربية البيئية على ضوء مؤثر تبيليسي ، عن منظمة الأم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو باريس،1983

[2]- غالب الفريجات، مؤشرات وقضايا التربية البيئية، مؤسسة الانتشار العربي ،الأردن ، 1999.

حسب تصور السكان في غرس مبادئ النظافة داخل المحيط الخارجي، و ذلك من خلال:

مهام العائلة في التنشئة الاجتماعية لترسيخ قيم النظافة داخل الفضاء العمومي فهي أول وأكثر المؤسسات تأثيرًا على سلوك الفرد، مهام المدرسة كمرحلة ثانية من خلال تلقين مبادئ النظافة ونهوض بالبحوث العلمية وتكريس مبدأ التطوع لدى التلاميذ إضافة إلى الدور المهّم للتعليم الغير نظامي من خلال تنظيم جمعيات ونقابات بيئية التي تقوم على مبدأ التطوع ولإرادة الحرّة للنهوض بقيم النظافة داخل الفضاء العمومي وكذلك غرس هذه المبادئ من خلال وسائل الإعلام ومهام القانون الرّدعية للتهذيب من سلوك الإنسان اتجاه محيطه الخارجي.

1- العائلة أمام مسألة النظافة :

تمثل العائلة الجماعة الإنسانية الأولى التي يتعامل معها الطفل والتي يعيش معها السنوات التشكيلية الأولى من عمره، فهذه الأخيرة هي الجماعة الاجتماعية الأولية التي ينشأ فيها الطفل حيث يتلقى منذ الصّغر القيم والمعايير التي يبني من خلالها جميع مواقفه وسلوكياته، فالسنوات الأولى من حياة الطفل هي التي تشكل شخصيته المتميزة عن غيره.

فتبقى العائلة هي البيئة الأساسية في بناء المجتمع، حيث يتم فيها تنشئة الطفل وفق قيم ومبادئ الحياة لمجتمعه، فينموا ويترعرع ضمن هذا المحيط الأسري، الذي يعرفه بماله من حقوق وما عليه من واجبات.[1]

فإن العائلة تجاوزت وظيفتها الأساسية وهي الإنجاب، وإنما تتعدى ذلك إلى عملية تطبيع الأطفال بطابع اجتماعي، ويتم ذلك من خلال كل مؤسسات المجتمع التي يتفاعل معها الطفل، إلا أنها أكثر هذه المؤسسات تأثيرًا. وتتضح أهمية العائلة في تشكيل شخصية الطفل إذا ما تذكرنا المبدأ البيولوجي العام الذي يقول بازدياد القابلية للتشكيل كلما كان الكائن صغيرًا.

والعائلة هي المسؤولة ولاسيما في السنوات الخمس الأولى من عمر الطفل عن طريق عملية التفاعل الاجتماعي المتمثلة في الأخذ والعطاء، والتعامل بينه وبين أعضاء عائلته... وفي هذه البيئة الاجتماعية يتلقى الطفل إحساس بما يجب ومالا يجب القيام به، بالأعمال التي إذا قام بها تلقى المدح، والأعمال الأخرى التي إذا قام بها تلقى الذم.

لدى يكتسب الأبناء كثيرًا من سلوكياتهم من خلال تعايشهم اليومي مع عائلاتهم، وبالذات مع أمهاتهم، ويشكلون كثيرًا من مواقفهم من خلال مشاهدتهم اليومية لممارسات الوالدين والإخوة الكبار وغيرهم، وتكاد تكون التربية بالتقليد من أهم وسائل التربية التي يمكن أن تلجأ إليها العائلة لبناء سلوكيات ومواقف إيجابية عند

[1]- حنان عبد الحميد العاني، الطفل والأسرة والمجتمع ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2000 .

الأبناء نحو محيطهم الخارجي وتعزيز قيم المحافظة عليه، لدى يعتبر مصطفى بوتفنوشت "أن الطفل هو رهان اجتماعي حقيقي للتطور، لأنه صورة المواطن المستقبلي"[1] ونظرًا لما سبق تصبح العائلة من أهم مؤسسات المجتمع في تهيئة الأفراد للمحافظة على المحيط الخارجي والفضاء العمومي وحمايته من أشكال التلوث وبناء الاستعداد لديهم لاستيعاب مُثل وقيم النظافة وروح التطوع والتعاون وغيرهم مما ينعكس ايجابيا على إيقاظ روح المسؤولية اتجاه المحيط الخارجي.

فتبقى العائلة حسب مصطفى بوتفنوشت هي هيكل مهّم للدراسة ومن خلالها يُمكن معرفة تطور البلدان، كما أن القانون يجعل منها الخلية الأساسية للمجتمع وتحظى بحماية الدولة والمجتمع فهي مؤسسة اجتماعية ذات أهمية بالغت لأن كل تغيير أو تطور يطرأ عليها فهو يؤثر ببُنية المجتمع بأكمله[2] فإن العائلة هي إنتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد وتتطور بداخله، وهي تتحول حسب التغيرات الموجودة بداخله، فكان تطور العائلة بالجزائر تحت ضغط الإرغام والعصرية والمراحل الجديدة للتكنولوجيا وما رافقها.

كل هذا أدى إلى حدوث تبدلات عميقة في بنية المجتمع التقليدية من جميع جوانبها: الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية... [3] حيث يقول "بيار بورديو بأن كل ما بنته وملكته العائلة الجزائرية من قيم وتصوّرات وسلوكيات في فضائها الريفي والطبيعي حطمه الاستعمار، ثم اقتلعها منه بعنف لكي يضعها داخل فضاء حضري لهدف الممارسة عليها سياسة اقتصادية قائمة على التبادل النقدي والعقلاني (الأجرة)[4]، هذا ما سماه بيار بورديو بالعنف الرمزي من خلال تصادم الاستعمار عبر سياسته

[1] - Mostefa Boutefnouchet , La famille Algérienne : évolution et caractéristique récentes ,Ed , S.N.E.D , 1982.

[2] - Ibid.

[3] - jacques Berque, Le Maghreb entre deux guerres, Ed Seuil, 1962 .

[4] Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle Algérienne, Paris , Minuit , 1964.

الاجتماعية والاقتصادية مع البنية الاجتماعية الجزائرية وما كانت تحمله من تصوّرات ومعتقدات... الخ.

إن أغلبية العائلة الجزائرية فرض عليها الدخول إلى الفضاء الحضري وفق عوامل خارجية مثلا مختلف مراحل النزوح الريفي فهي لم تعشها كتجربة اجتماعية خاصة بها هذا من جهة ومن جهة أخرى ظهور الدولة (بعد الاستقلال) كمؤسسة رّسمية وكجهاز فرض نفسه لكي يتحمل الأعباء التي خلفها الاستعمار، متجاهلا الحقيقة الأنثروبولوجية للعائلات الجزائرية، هو بمثابة العامل الثاني الذي سوف يُصعّب عملية التحضّر داخل المجتمع، كل هذه العوامل أدّت إلى ظهور أشكال متعددة ونماذج مختلفة من العائلات داخل المدن الجزائرية، هذا ما صّعب إنتاج تعريف اجتماعي لهذه المؤسسة وعلى هذا الأساس، تقول شريفة حجيج بأن تعريف العائلة الجزائرية "هو بمثابة عملية صعبة لأنها تظهر كبنية اجتماعية معقدة ومختلفة فهي ليست بعائلة نووية ولاهي أيضا بعائلة كبيرة وموسعة إذا ما نظرنا إلى بنيتها، وهي ليست متحضرة ولاهي تقليدية إذا ما وقفنا على وظيفتها، في الحقيقة تعاني العائلات الجزائرية من تركيب وتكوين متواصل في بنيتها وهذا من خلال تاريخها الخاص بها، إضافة إلى الظروف الاجتماعية وخاصة ظروف السكن"[1] لكن ما يمكن ملاحظته عمومًا أنها أصبحت في أغلبيتها من النوع "النووي"[2] إلا أنها تختلف في واقعها عن النمط الغربي، فإن العلاقة التي أسستها العائلات الجزائرية بكلا الفضائيين الداخلي والخارجي هي من بين أهم المشاكل التي شدت انتباه العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية، خاصة تلك التي تعلقت بعلم الاجتماع الحضري، والتي كانت تبحث عن محاولة فهم وتفسير أسباب مواصلة السلوك والممارسات الاجتماعية العشوائية على الفضاءات الداخلية والفضاءات الخارجية، وغياب تأطيرها وتنظيمها وخاصة عندما

[1] - Cherifa Hadjij , Famille, Logement, propriété à Alger, Insaniyat N° 04 , Oran CRASC ,1998 .

[2] - تقريبا 70% من العائلات هي نووية حسب التعداد العام للسكن والسكان 2008.

تتعلق هذه الظاهرة بجميع أشكال العائلات، بمختف إمكانياتها الثقافية والمادية مثلا: ظاهرة التحويلات والتعديلات التي طرأت على الفضاءات المبنية حيث يقول لقجع عبد القادر أن ديناميكية التغيير والتعديل شملت كل البنايات للفضاء الحضري بمدينة وهــران عبر مختلف أنواعها.[1]

فهكذا الأمر ينطبق على ظاهرة رمي النفايات في الشارع فهي لا تمس طبقة معينة من السكان، أو فئة عمرية محددة بل تبقى متفشية عبر مختلف شرائح المجتمع على اختلاف مراتبهم الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية السياسية... الخ وعبر مختلف شوارع مدينة وهــران على اختلاف أنواع سكناتها الفردية أو الجماعية... الخ

فربّما هذه الظاهرة كذلك تفسر لنا أن سكان مدينة وهــران يعيشون حركة اجتماعية، يحاولون من وراءها البحث عن طريق خاص بهم يلاءم هويتهم أو إعادة بناء هوية جزائرية جديدة بعدما تزعزعت من طرف الاستعمار كأنهم لا يزالون في طور البزوغ والنشوء[2] بحيث لم تتحدد لحد الآن المعايير الجماعية المتفق عليها، كونهم لا يزالون يظهرون أنواع مختلفة من السلوكيات التي لا يمكن إدراجها ضمن التقليدي ولا يمكن إدراجها ضمن العصري في مفهومه الغربي. فهم يعملون على إيجاد النمط الذي يساعدهم ، وليس الذي يُحاول أن يفرض عليهم ، أما ظاهرة رمي النفايات بشكل عشوائي داخل الفضاء العمومي هي تعبير عن شيء أخر؟ أو يمكن اعتبار هذه الظــاهرة " عمــلية تحضُــرية تسير بوتيــرتها الخاصة " Une urbanité en marche" على حدّ تعبير محمد مداني .[3]

[1] - , Lakjaa Abdelkader, L'habiter identitaire élément pour une problématique d'une urbanité en émergence, op cit.
[2] - Ibid.
[3] - Mohamed Madani , L'habiter : contrainte ou liberté ? une recherche sur la maison individuelle oranaise, espace habiter, vécus domestiques et formes d'urbanités, Insaniyat N° 02 , CRASC , Oran , 1997 .

لهذا نحث على التصوّرات والمبادئ التي تتبناها العائلة في بناء علاقتها مع الفضاء العمومي وذلك من خلال القيم والمعايير التي تنقلها عبر الأجيال فتبقى هي المؤسسة الأولى التي يتشرب منها الطفل كل قيمه ومبادئه ومثُله ويقتبس منها تصرّفاته وسلوكياته ومعاملاته مع الناس ومع محيطه الخارجي.

لدى مختلف الدراسات تؤكد على أهمية العائلة في التنشئة الاجتماعية رغم خضوعها لمؤسسات متعدّدة في المجتمع، لكن العائلة تعتبر من أهمها، كونها هي الجماعة الاجتماعية الأولية التي تتكفل بالطفل وتكوين طبعه، وإعداده واكتسابه ثقافة مجتمعه لتتلائم مع القيم والمعايير الاجتماعية المختلفة. فالعائلة هي الخلية الأساسية في المجتمع من خلال تنشئتها الاجتماعية للأطفال التي يمكن تعريفها على أنها " السيرورة التي يتعلم من خلالها الفرد كيف يربط طيلة حياته بين مجموع العناصر السوسيو - ثقافية للوسط الذي يعيش فيه، وكيف يدمج بالتالي تلك العناصر في بُنية شخصيته، وكل ذلك بتأثير من العوامل الاجتماعية، بحيث يستطيع التكيف من خلال كل ذلك مع الوسط الذي عليه أن يعيش فيه"[1].

فالتنشئة الاجتماعية هي تلك العملية التي تغرس في الطفل قيمًا وأنواعًا من السلوك المناسب أو الملائم لمجتمعه، فمن هنا نلتمس الأهمية البالغة لها من خلال اكتساب وتلقي الطفل قيم النظافة وترسيخ مبادئ التعامل مع الفضاء الخارجي، فإن التنشئة الاجتماعية هي التي يصبح من خلالها الفرد واعيًا بالقيم والمهارات الاجتماعية التي تؤهله إلى كيفية التفاعل مع الجماعة في فضائه العمومي.

والعائلة هي البيئة الأولى التي تؤثر على الطفل والتي يبدأ فيها بتكوين ذاته وعليها أن تنمي لديه الشعور بالانتماء لبيئتنا ومحيطنا الخارجي ليشعر الطفل أن المدرسة هي مثل المنزل إليها ينتمي، وأن الحي الذي يسكنه هو أيضًا منزله، وكذلك الشارع الذي يسير فيه والمدينة التي يسكنها... الخ

[1]- مصطفى جدية ،التنشئة الاجتماعية والهوية (دراسة نفسية اجتماعية للطفل القروي المتمدرس) ترجمة محمد بن الشيخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،الرباط ، 1996، ص 16 .

فعلى العائلة إعداد الأطفال للحياة في المجتمع الأوسع والتعرف على القيم والعادات والتقاليد التي من شأنها المحافظة على ما هو عمومي ومشترك. بناءًا على ذلك فإن الأسرة هي العامل الأهم في تهيئة الطفل للحفاظ على المدينة وحمايتها، حيث تزود الطفل بقيم النظافة وكيفية التخلص من النفايات والمحافظة على الحاويات والمساحات الخضراء مما ينعكس إيجابًا على نظافة الفضاء العمومي.

لأن الأطفال يكتسبون كثيراً من سلوكهم من خلال معاملاتهم المباشرة والمستمرة مع العائلة، وهذا يشكل قسم كبير من الموافق لدى الأبناء متأثرين بممارسات أفراد العائلة من الوالدين والإخوة وباقي أفرادها، ويتعلم الأبناء سلوكياتهم في العائلة من خلال المشاهدة والتقليد حيث تتشكل لديهم مواقف ايجابية نحو المحافظة على المرافق العامة وعدم تلويثها، والعكس صحيح .

فما هي مهام العائلة للحد من ظاهرة الأوساخ حسب رأي السكان:

الجدول رقم (54): مهام العائلة للحد من ظاهرة الأوساخ حسب رأي السكان:

المستوى التعليمي	مهام العائلة للحد من ظاهرة الأوساخ						المجموع
	تربية الأبناء		القدوة الحسنة		تنظيم حملات تطوعية		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
أمي	02	06	02	02	04	00	16
ابتدائي	03	05	04	03	03	02	20
متوسط	04	08	04	06	06	00	28
ثانوي	11	14	12	11	10	08	66
جامعي	13	14	13	15	09	06	70
المجموع	33	47	35	37	32	16	200
المجموع الكلي	80		72		48		200
النسب %	%40		%36		%24		%100

يؤكد السكان على مهام العائلة كخلية اجتماعية في التربية والتلقين لمبادئ النظافة لدى الأطفال وذلك منذ السنوات الأولى بنسبة 40%، ولكن نلاحظ أن عبئ التربية يقع

أكثر على المرأة فحسب تصوّر المبحوثين هي المسؤولة على تربية الأبناء وبالتالي تقع كذلك عليها مسؤولية تربية الأبناء على قيم النظافة هذا ما يدعم فكرة أن المرأة هي المسؤولة أكثر عن النظافة، كما تجلى ذلك من خلال الفصل الأول (انظر الجداول رقم:17- 18) بهذا أصبح يكتمل دور المرأة في مسألة النظافة، حيث يقول المثل الشعبي "العتبة هي وجه المرأة " من هنا تظهر مهام المرأة في عملية النظافة من خلال تمثلات السكان.

إن المرأة هي التي تضمن ترسيخ قيم النظافة لدى أبناءها، باعتبار البيت هو مكان مثالي للترسيخ العملي لمثل هذه القيم من خلال الممارسات اليومية للمحافظة على البيت أولا والمحيط الخارجي ثانيًا، مثلا تعويد الأطفال على التخلص من النفايات بطريقة سليمة تهدف إلى المحافظة على المحيط الخارجي بصفة عامة.

كما أن المرأة هي التي تضمن التنشئة الاجتماعية للأطفال من خلال تلقينها للعادات والتقاليد والقيم والتصورات عبر الأجيال فهي التي تضمن تنشئة اجتماعية بيئية، كما يكتسب الأبناء كثيرًا من المواقف من خلال معايشتهم اليومية مع عائلاتهم وخاصة مع أمهاتهم، فتبقى مسؤولية المرآة حول مسألة النظافة أكثر كما يوضح الجدول، فهي المسؤولة الأولى في بعض العائلات على التربية.

يجب على العائلة وخاصة الأبوين أن لا يملا من النصّح والإرشاد وتذكير الأبناء بأهمية النظافة وقيمتها داخل وخارج البيت ذلك أن التكرار يرسخ الاتجاه وينمي السلوك، فيقتدي الأولاد عادة بوالديهم في تصرفاتهم وسلوكياتهم المختلفة لدى يجب على العائلة أن تكون القدوة الحسنة أمام أبناءها خاصة اتجاه عملية التخلص من النفايات وعدم رميها بشكل عشوائي في الفضاءات العمومية، وهذا ما يؤكد عليه الجدول بنسبة 36%، كما يصرح أحد المبحوثين "إذا أركب الولد مع بوه فلوطو وقاس الوسخ متاق، واش غادي تقارع من الولد فالمستقبل" (مقابلة رقم 04)

أن تكون العائلة القدوة الحسنة في عملية إخراج أكياس النفايات في الوقت المحدد لمرور الشاحنات و وضعها في المكان المناسب لها، كل هذا يُكسب الأبناء السلوك الجيّد الذي يضمن النظافة للحي والمدينة بكاملها، فعلى العائلة أن تراقب وتعلم أبناءها عملية التخلص من النفايات وأهمية النظافة مقابل ذلك أن تنمي روح المسؤولية اتجاه الفضاء العمومي، حيث تقول أحد المبحوثات "مين المرى تعطي الولدها الحلوى وتقيس الكاغط، بسيف الولد مين يكبر يقيس"(مقابلة رقم 14).

في تصوّر أفراد العائلة الجزائرية أصبحت للحملات التطوعية مكانة وهذا الأهم حيث تمثل دور العائلة كذلك حسب رأيهم من خلال تنظيم الحملات التطوعية لتنظيف الشارع من النفايات، فإن مبدأ التطوع بإشراك الجميع هو الحل الأفضل للتقليص من الظاهرة وذلك بنسبة 24% حسب المبحوثين، إن الحملات التطوعية هي التي ترسخ قيم النظافة داخل الفضاء العمومي وذلك بتعزيز الحياة الاجتماعية من خلال مشاركة الجميع في جمع النفايات من الحي كونه فضاء مشترك وعام يتشارك فيه جميع السكان، إضافة إلى تكوين لجان الأحياء للمحافظة على الحي والمدينة بصفة عامة، لكن من خلال الجدول يتضح أن الفضاء العمومي هو حكر على الرجال حتى في عملية تنظيم الحملات التطوعية حيث تقول أحد المبحوثات " أنا متزوج وما نجمش نقي برى "(مقابلة رقم 01).

2 - المـــدرسة أمام مسألة النظافة :

قلنا أن التربية تبدأ من البيت وعن طريق العائلة، ولكن ظروف الحياة قد تغيرت ومتطلباتها قد تعددت وتنوعت وأعمال العائلة قد تشعبت واتسعت فأصبحت غير قادرة على القيام بدورها في تربية الطفل دون مساعدة، فأوجب ذلك وجود مؤسسة أخرى تساعدها على نقل التراث الثقافي وفي مساعدة الطفل على حسن التكيف مع الحياة والمحيط الخارجي، وتعليمه العادات والتقاليد والقيم والنظم والمعتقدات والسلوك الإنساني الذي يرضى عنه المجتمع ومن هنا جاءت المدرسة كمؤسسة اجتماعية تربوية[1].

المدرسة هي من أهم المؤسسات التربوية التي تتجسد فيها التربية فيُعرفها Jean-Michel Berthelot على أنها "عملية اجتماعية مدققة بين التلاميذ والمساعدين التربويين والمدراء والمفتشين"[2]، وهي البنية التعليمية القاعدية التي تضمن لجميع الأطفال تربية أساسية و تُؤمن لكل فرد القدر الأدنى والضّروري من المعارف والمواقف السلوكية التي تهيئه للاندماج في المجتمع، والتكيف مع وسطه الخارجي وإنها تكفل لجميع الأطفال نمواً منسجمًا وتكوينًا علميًا، فيجعل منهم قوة نشيطة تحقق التغيير الاجتماعي .

ومن هنا نستنتج أن هذا النظام التربوي لا تنحصر مهمته في نقل العلوم والمعارف والتقنيات فقط، ولكنه يهتم بالدرجة الأولى بتربية النشأ تربية شاملة، الأمر الذي يبين أهمية عملية التدريس وصعوبتها، فإن تطور أي أمة مرهون بمدى اهتمامها بالجانب التربوي والتعليمي، فإن دور المدرسة من خلال التربية يعوّل عليه كثيرًا في ترسيخ مبادئ النظافة داخل الفضاء العمومي من خلال مبدأ التربية على المواقف

[1] - Jean- Michel Berthelot, Le piège scolaire, Edition, Pul , 1983 , P12 .

[2]- راتب سعود ، الإنسان والبيئة ، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن/ عمان ،2007 ، ص 220 .

والسلوكيات التي تهدف إلى المحافظة على الفضاء العمومي وحمايته من جميع أشكال التلوث خاصة النفايات اليومية للسكان.

فالمدرسة تبدأ في حياة الطفل منذ السنوات الأولى، وهي توافق مرحلة الهدوء بالنسبة لنموه النفسي والاجتماعي لأنه يكون قد تجاوز مرحلة المعارضة والعناد، فهو بذلك يكون قد خطا في مراحل الاندماج الاجتماعي، بعد دخول الطفل المدرسة يصبح خاضعًا لها في نسبة كبيرة من وقته، فالمدرسة تؤثر فيه بما تعطيه من واجبات منزلية وواجبات اجتماعية من خلال روابط تربط الطفل بالزملاء والجماعات المدرسية .

فمن هنا نؤكد كذلك على أهمية التنشئة الاجتماعية في ترسيخ المبادئ الحضرية وقيم النظافة، لأن التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة فهي لا تقتصر على مرحلة الطفولة فقط بل تستمر في المراحل الأخرى كالمراهقة حتى الشيخوخة، لأن الفرد في كل هذه المراحل ينتمي إلى جماعات من نوع جديد يبدو فيها بدور جديد، ويعدّل من سلوكياته ويكتسب أنماطا مستحدثة من السلوك، وهذا ما دفع Talcott Parsons لتقديم معنى التنشئة الاجتماعية على أنها "عملية تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية لدى الطفل والراشد، هادفة إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، وتبدأ من الميلاد داخل العائلة وتستمر باتساع أنساق التفاعل كلما كبر المرء، وتتأثر بجماعات الرفاق ونوع المهنة والتخصّص... وتعبر عن نشاط البناء الاجتماعي بأنساقه: العائلة والدين، السياسة، التعليم، المهنة والاقتصاد... الذي يضغط على الفرد لكي يتوافق مع غيره، ويتعلم كل يوم شيء جديدا"[1] وهذا ما يضفي على عملية التنشئة الاجتماعية مفهوم الديناميكية. حيث يدور الحديث عند السوسيولوجيين حول تنشئة سياسية، تنشئة ثقافية، تنشئة حضرية... الخ.

[1]- زكرياء الشربيني، يسرية صادق ، تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته و مواجهة مشكلاته ، دار الفكر العربي ، مدينة النصر، 1996 .

حيث يرى دوركايم أن التربية وسيلة لتنظيم ذات الفرد وذات المجتمع، الآنا والنحن[1] في وحدة منتظمة ثابتة ذات معنى، واستيعاب القيم والنظام بالنسبة لدوركايم بمثابة إدماج الطفل في مجتمعه وأن التحولات التي تمر بها المجتمعات المعاصرة تُحتم تغيرات مماثلة في التربية القومية فبالإضافة إلى مهام العائلة فهو يُعوّل كثيرًا على دور المدرسة من خلال تلقينها للطفل: النظام والولاء للمجتمع فيرى دوركايم أن الالتزام بها يحقق الاستقرار لكل فرد في المجتمع، ويؤدي في النهاية إلى تضامن المجتمع وتماسكه.

فمن خلال ما سبق تظهر أهمية التربية خاصة في المراحل الأولى من عمر الطفل وهنا تبرز أهمية الطور التحضيري كهمزة وصل بين المدرسة والعائلة[2]، فكان أفلاطون (427-348 ق.م) من السباقين إلى التفطن لأهمية التربية التحضيرية حيث يقول " طالما كان الجيل الصغير حسن التربية، يستمر كذلك" كما كانت الأولوية للحضارة الإسلامية في ترسيخ التربية منذ ولادة الطفل حيث استمرت المدارس القرآنية والكتاتيب في أداء وظيفتها الحضارية والتربوية لكنها لم تكن كافية ومنظمة بصفة يتم التحاق جميع أطفال العائلات الجزائرية بها فكثيرًا ما كانت شوارع الحي وطرقاته الصغيرة المكان الذي احتضن أغلبية الأطفال والشباب أثناء طفولتهم، هذه الفضاءات التي كثيرًا ما اعتبرت من أهم فضاءات التنشئة الاجتماعية فغالبًا ما يبقى الشارع المكان الوحيد والشائع عند أطفال الحي لممارسة عملية التنشئة، إضافة إلى الفئة التي كان لها الحظ بالالتحاق بالمساجد، فإن السنوات التي سبقت الدخول المدرسي يمكن أن نقول بأنها تشبعت بثقافة عائلية طورها الشارع كونه فضاء اجتماعي عشوائي سيرته التقاليد الشعبية.

---

[1] -Emile Durkheim, De la division du travail social , Ibid.

[2] - الدليل التطبيقي لمناهج التربية التحضيرية(5- 6 سنوات) مديرية التعليم الأساسي، جويلية، 2004، ص 07.

فإن الوعي بضّرورة التربية قبل المدرسة تسرب إلى الجزائر تحت تأثير عدّة عوامل منها اجتماعية، تمثلت في خروج المرأة إلى العمل والدراسة لرفع المستوى الاقتصادي لعائلاتها مما جعل هناك أهمية لوجود من يقوم برعاية الطفل أثناء وجود والديه خارج المنزل، وتفادي لهذه المشاكل التي تعاني منها الأسرة الجزائرية، اهتمت الحكومة الجزائرية بالتعليم التحضيري منذ 1976 وحدّدت مدته بسنين قبل الدخول إلى المرحلة الأساسية[1]، وتلت ذلك عدّة إصلاحات من أهمها مشروع الميثاق الوطني سنة 1986 إلى غاية القانون الوزاري الذي أكد على إجبارية وتعميم التحضيري في جميع المدارس ابتداءًا من سنة 2008[2]، فيبقى دور المدرسة التحضيرية هامًا في تنشئة الطفل وإعداده لمرحة المدرسة، لاعتبارها همزة وصل بين العائلة والمدرسة الابتدائية، فمن خلال الدراسة التي قمنا بها تؤكد عينة البحث على أهمية القسم التحضيري حسب الجدول التالي الذي سوف

يعرض مختلف الاقتراحات التي تم رصدها في البحث الميداني.

الجدول رقم (55) أهم المبادئ التي يجب تعليمها لطفل في القسم التحضيري:

المستوى التعليمي	أهم المبادئ التي يجب تعليمها لطفل في القسم التحضيري			المجموع
	مبادئ الإسلام	المحافظة على البيئة	عدم رمي النفايات	
أمي	08	05	03	16
ابتدائي	09	08	03	20
متوسط	11	12	05	28
ثانوي	17	26	23	66
جامعي	25	25	20	70
المجموع	70	76	54	200
النسب %	%35	%38	%27	%100

[1] -Nouria Benghabrit Ramoun , Le préscolaire en Algérie , état des lieux et perspectives , Edition , CRASC , 2005 , P135 .

[2] - لكن من خلال الملاحظات اليومية يتضح عدم تعميم هذه الأقسام في جميع المدارس.

في المهلة الأولى يظهر أن مبادئ المحافظة على البيئة تجاوزت التربية على مبادئ الإسلام واحتلت المرتبة الأولى وإذا جمعنا بين نسبة المحافظة على البيئة و نسبة عدم رمي النفايات فيصبح الأمر ملفت للانتباه من حيث الوعي البيئي حيث جاءت هذه الاقتراحات بناءًا على سؤال مفتوح، فتمثلت المبادئ التي يجب تعليمها للطفل في الطور التحضيري حسب آراء المبحوثين في مبادئ الإسلام بنسبة 35%، لأن الشريعة الإسلامية في تصورهم تعالج مختلف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...الخ فإذا تشبع الطفل بهذا الدين، فلا شك في حسن خلقه اتجاه بيئته ومحيطه الخارجي، فنجد أن الإسلام يدعوا ويحرص على النظافة، إذ يقول الرسول (ص) " النظافة شطر الإيمان"، وينمي هذا الدين عند الأفراد قيمًا ومواقفاً تعمل جميعها على عدم الوقوع فيما يلوث البيئة بصفة عامة، لكن رغم هذا الاهتمام للشريعة بالمحافظة على البيئة يبقى المسلمون لا يهتمون بها، فلماذا يبقى الواقع لا يكرس هذه المبادئ؟

وهناك من المبحوثين من يسند مباشرة مهام تلقين الأطفال مبادئ المحافظ على البيئة بنسبة 38% للطور التحضيري، فعلى الطفل أن يفهم نظامه البيئي وأنه جزء من هذه البيئة، لكي يفهم ضرورة المحافظة عليها، وعلى الطفل أن يكتسب وعي بيئي لكي يتمكن من اكتساب قيم النظافة داخل المحيط الخارجي حيث أن تلويث هذا الأخير يعد من أهم المشاكل التي تتعرض لها البيئة بصفة عامة.

كما تبقى نسبة 27 % تمثل الأسر التي تدعو مباشرة إلى تعليم الأطفال قيم النظافة داخل الفضاء الخارجي من خلال تلقينهم كيفية التعامل مع النفايات في الشارع والفضاء العمومي، فهي ترى في الطور التحضيري الوقت المناسب لتعويد الطفل على عدم رمي النفايات بطريقة عشوائية، عدم البزق في الشارع، المحافظة على نظافة القسم والمدرسة ومن تم الحي والمحيط الخارجي، من خلال إشراك الأطفال في حملات تطوعية لنظافة الفضاء الخارجي التي من شأنها أن ترسخ لديه روح المسؤولية والمشاركة الفعّالة في التقليل من ظاهرة رمي النفايات، ويرتفع هذا التفكير أي ضرورة تعليم الطفل مبادئ المحافظ على البيئة بصفة عامة مع ارتفاع المستوى

التعليمي لكن المستوى الأمي والابتدائي وحتى المتوسط يعتقدان بضرّورة التمسك بالشريعة الإسلامية.

أكد "بيار بورديو" على دور المدرسة من خلال مفهوم" الإرث الثقافي" الذي يعني في مضمونه ضمان نجاح طبقة من الشباب على طبقة أخرى، فعبر عن ذلك بمصطلح " رأس المال الثقافي" الذي تمتلكه العائلة من خلال جميع ممارساتها الاجتماعية مثل علاقتها مع الكتب والمكتبات، زيارتها للمتاحف ومعارض الكتب مع أولادها، اللغة والآداب المستعملة داخل العائلة، فكلها سلوكيات لا مكانة لها ضمن الطبقة العاملة.

فهذا الرأس المال الثقافي هو الذي يتحكم في نسبة النجاح داخل المدرسة فكل من فقدت عائلته لهذا المال الثقافي تراجعت نسبة نجاحه مقارنة مع تلك العائلات التي امتازت به.[1]

فالمدرسة هي مؤسسة تعليمية ظهرت في المدن الكبرى خصيصًا لكي تؤهل الأفراد وتُعلمهم المناهج والتقنيات التي تساعدهم على فهم القوانين العامة التي تحكم الكون وتضبطه، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فهم القوانين والقواعد الاجتماعية والاقتصادية التي تضبط المجتمعات وتنظمها لكي تحقق حركة وتغير مستمر تضمن التطور والرقي، إلى جانب الدور التعليمي تسعى المدرسة لترقية الأفراد اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا لهدف كسب كيفية التعامل مع الأخر سواء تقاسم معه الفضاء أو ابتعد عنه، فهي تتعدى الحدود الثقافية والعادات المحلية وتهدف إلى إنتاج تماسك وتضامن واعي يحمي المصالح المشتركة الخاصة بالمجموعات المختلفة عرقيًا ودينيًا.

تطورت التربية التعليمية بعد القرن الثامن عشر في أوربا وخاصة بعد الثورات الفكرية التي طالبت بها الحركات الاجتماعية والعمالية بديمقراطية التعليم لهدف

[1] **-Pierre Bourdieu, Jean-Claude Passeron, Les héritiers, Les étudiants et la culture, Minuit, Paris, 1964 .**

توسيع المشاركة في صنع القرارات سواء كانت بداخل المؤسسات الاقتصادية أو بداخل الدولة.

جاءت الديمقراطية التعليمية بالجزائر كحق اجتماعي في القرارات السياسية للدولة مباشرة بعد الاستقلال ، وذلك كرد على السياسة الاستعمارية التي عزلت الأطفال الجزائريين من التعليم وحرمتهم من الالتحاق بالمدارس، فلقد فُرضت المدرسة على المجتمع الجزائري كمؤسسة تضمن تكوين إطارات وكفاءات جزائرية تكون قادرة على تسيير المشاريع الكبرى والمصّانع الاقتصادية الضخمة، التي استوردت تكنولوجيتها من الدول المتطورة. حيث غدت المدرسة المكان الوحيد والأساسي الذي بواسطته تُحقق الأفراد والجماعات مكانات اجتماعية واقتصادية مختلفة عن التي تواجدت فيها عائلاتهم .

فحرصّت العائلة على تعليم أطفالها كون المدرسة تسمح لهم بتعلم الكتابة والقراءة والحساب...الخ فهي في تصوّرهم تؤدي نفس الوظيفة النبيلة للمساجد، إضافة إلى المكانة الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها المدرسة لكل من نجح بها.

فالسؤال الذي يطرح نفسه كيف يمكن للمدرسة أن تكرس مبادئ النظافة لدى أفراد المجتمع ، حيث يقول، Norbert Elias " الشباب ليس مهيأ للدخول مباشرة إلى عالم الكبار ولكن بطريقة غير مباشرة وهذا عن طريق المؤسسات والمدارس والجامعات المخصّصة". [1]

من هنا تظهر شمولية التربية وإستمراريتها، بمعنى أن تكون التربية على قيم النظافة علمية مستمرة مدى الحياة تبدأ من بواكير الطفولة من خلال برامج التربية النظامية وغير النظامية، وعليه فليس ثمة جمهور محدد مستهدف في التربية، بل على العكس فإن هذا الجمهور يشمل الناس كافة، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو اللغة أو غير ذلك، انه جمهور متنوع متغير على الدوام.

[1] - **Norbert Elias, La société des individus, Paris, Fayard,1991**

وحسب تصريحات عينة البحث فإن جميع الفئات العمرية تقوم برمي النفايات في الشارع والمحيط الخارجي، فهي ظاهرة لا تقتصر على فئة عمرية أو جنس معين أو حتى مكانة اجتماعية أو نوع سكن معين وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(56) الفئة العمرية التي تقوم برمي النفايات أكثر من منظور السكان :

السن	الفئة العمرية التي تقوم برمي النفايات أكثر					المجموع
	الأطفال	المراهقين	الشباب (25إلى 35سنة)	الكهول	الشيوخ	
[20-16]	09	06	08	05	04	32
[30-21]	06	10	07	06	05	34
[40-31]	09	08	06	04	06	34
[50-41]	06	07	09	08	02	32
[60-51]	10	04	07	04	07	32
[+ -61]	08	07	11	07	04	36
المجموع	48	42	48	34	28	200
النسبة %	%24	%21	%24	%17	%14	%100

فحسب معطيات الجدول كل الفئات العمرية تقوم برمي النفايات في الشارع وذلك بتفاوت في النسب حسب رأي المبحوثين:

- نرى أن النسب المتعلق بكل من الأطفال والمراهقين والشباب على التوالي تمثل: 24%-21%-24% هي المرتفع أكثر من نسبة الكهول و الشيوخ .

- فما يمكن ملاحظته أن أغلبية هذه الفئة هي في طور الدراسة فمن هنا تبرز عملية التربية داخل المدرسة بمختلف أطورها أي الحاجة الماسة لترسيخ قيم النظافة داخل الفضاء العمومي من خلال إدراج عملية التربية على سلوك النظافة في مختلف برامجها وكتبها ومكتباتها أو أبحاثها العلمية وممارساتها العملية داخل الفضاء العمومي.

- كما تعتقد الأسر المبحوثة أن عملية التنشئة والتربية للأطفال يمكن لها التخفيف من حدّة الظاهرة وذلك من خلال تلقيهم مبادئ النظافة وأهميتها في الفضاء العمومي وهذا ما يوضحه الجدول التالي حسب تصوّرات السكان:

الجدول رقم (57) تربية الأطفال على قيم النظافة يقلل من رمي النفايات حسب السكان:

السن	تربية الأطفال تقلل من رمي النفايات		المجموع
	نعم	لا	
[16-20]	29	03	32
[21-30]	32	02	34
[31-40]	32	02	34
[41-50]	31	01	32
[51-60]	30	02	32
[61- +]	30	06	36
المجموع	184	16	200
النسبة المئوية	%92	%08	%100

- تبقى نسبة 92% تؤكد على أهمية التربية لدى الأطفال، فحسب تصورات العينة هي أفضل الحلول للتقليل من رمي النفايات في الشارع والمحيط الخارجي.

- حيث نتفق جميعًا أن الطفولة صانعة المستقبل لذلك ليس غريبًا أن تمثل الطفولة في حياة كل إنسان دعامة قوية أو ضعيفة وما يتبعها من مراحل عمرية حتى تصل إلى سن الرشد والطفولة بما تحمله من نمو سوي أو إعاقات نفسية أو صّحية أو بيئية أو اجتماعية، عند الإنسان تعتبر من أهم مراحل النمو النفسي و الاجتماعي عنده، لدى فإن للتنشئة الاجتماعية وقعًا هامًا يتم من خلالها نمو الطفل في بيئته ومدرسته التي من شأنها أن تكسبه الضمير الخلقي وتحدد له علاقاته الاجتماعية فيبقي دوركايم يدعو إلى تأسيس الأخلاق التي تنظم المجتمع وذلك عبر المدرسة التي تُعتبر الفضاء الأساسي الذي يجب استغلاله من أجل الوصول إلى صنع أخلاق جماعية، لم تكن متشابهة مع تلك الأخلاق الدينية التي ظهرت مع المسيحية أو اليهودية. فالأخلاق

التي نادى بها دوركايم هي أخلاق مدنية وسياسية نتجت من جراء الثورة الصناعية والعلمية.[1]

ويمكن استغلال المدرسة من أجل ترسيخ قيم النظافة بصفة عامة وداخل الفضاء العمومي بصفة خاصة، من خلال تضمين الكتب المدرسية وحدة دراسية أو فصّل دراسي أو كتاب بأكمله أو أمثلة على ذلك، و على سبيل المثال كتب التربية المدنية[2] التي تم إدراجها مؤخرًا في وزارة التربية والتعليم، حيث يعتبر الكتاب وسيلة أساسية في التربية، فهو المجسم لروح البرامج الرّسمية و المفسّر لمحتوياتها وأهدافها، فهو يحمل موقف إيديولوجي بشكل مقصود وضمني،[3] اتخذنا من كتاب سلسة الرائد في التربية المدنية للسنة الثانية من التعليم الابتدائي[4] مثالا على إدراج مبادئ البيئة وقيم النظافة بالفضاءات العمومية في الكتب المدرسية .

فقد قسم هذا الكتاب إلى 5 محاور موزّعة حسب اللون ومقسمة حسب الوحدات(انظر الملاحق)، لكن سوف نختصر فيما يلي الوحدات التي تنص على قيم النظافة، فقد تطرق الكتاب إلى ذلك من خلال المحور الثاني تحت عنون" الحياة الاجتماعية في المدرسة وذلك عبر الوحدات التالية :

- أحافظ على النظافة في مدرستي ص20 (انظر الملاحق) .

المحور الثالث تحت عنوان القيم الاجتماعية ويتطرق هذا المحور إلى قيم النظافة من خلال التعاون في الحملات التطوعية أي جمع النفايات من الفضاء العمومي تحت عنوان أشارك في الحملات التطوعية ص26 (انظر الملاحق).

---

[1] -Emile Durkheim , De la division du travail ,op cit .

[2] - التربية المدنية، هي مادة تعليمية إستراتجية ، تقوم على تكوين المواطن تكونا اجتماعيا واعيا متشبعا بالروح الوطنية ومتفتحا على القيم العالمية .

[3] ئ- برامج تركي ، أصول التربية والتعليم المؤسسة للكتاب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية ،1990 ص 126.

[4] - سلسة الرائد في التربية المدنية للسنة الثانية من التعليم الابتدائي، تحت إشراف موسى صاري، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، 2004/ 2005 .

- المحور الخامس: بالون الأخضر بعنوان" البيئة والمحافظة عليها ويتضمن:

1- أحافظ على الماء. 2 - أحافظ على النظافة.

3- أحافظ على المساحات الخضراء. 4- احتفل بعيد الشجرة.

تطرق هذا المحور إلى أهمية النظافة وكيفية المحافظة على البيئة بصفة عامة من خلال طرح عدّة أمثلة وصور وتطبيقات من هدفها ترسيخ قيم النظافة لدى الأطفال ومحافظة على المساحات الخضراء، وتعلم كيفية رمي النفايات في سلة المهملات... الخ لكن حتى هذا الكتاب يبقى يركز على نظافة الفضاء الخاص على حساب الفضاء العام، فهو يختصر النظافة على الفضاء الخاص فقط، انظر الصفحة رقم (42) ثلاثة صور للفضاء الخاص فقط. (انظر الملاحق).

فالمدرسة هي الأداة الأنجع لترسيخ قيم النظافة لدى الأطفال من خلال إدراجها في محتويات الكتب وكذلك إدراجها ضمن التعابير الكتابية والشفهية، أو في حصّص اللغة العربية أو الانجليزية...الخ كذلك من خلال طرح هذه المشكلات البيئية للمناقشة وطرح الآراء والأفكار لإيجاد الحلول والطرق المناسبة للتخفيف من حدّة الظاهرة.

كما تم اقتراح عدّة أدوار للمدرسة من خلال أراء المبحوثين وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(58) مساهمة المدرسة في الحد من رمي النفايات داخل الفضاءات العمومية:

المستوى التعليمي	مساهمة المدرسة في الحد من رمي النفايات						المجموع
	تربية الأطفال		توفير الوقت والدروس للنظافة		تنظيم حملات تطوعية		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
أمي	04	06	02	01	02	01	16
ابتدائي	05	05	02	04	03	01	20
متوسط	06	07	04	04	04	03	28
ثانوي	08	09	11	14	14	10	66
جامعي	08	12	11	15	16	08	70
المجموع	31	39	30	38	39	23	200
المجموع الكلي	70		68		62		200
النسب %	%35		%34		%31		%100

حسب أراء المبحوثين فإن دور المدرسة الأساسي يتمثل في تربية الأطفال وذلك بنسبة 35%، فتبقى التربية هي القيمة الأساسية للمدرسة حيث يعتبرها دوركايم الفضاء الأساسي الذي يجب تكريسه لصنع الأخلاق الجماعية للمجتمع.[1] من هنا يبرز الدور الفعّال للمدرسة للكبح من ظاهرة رمي النفايات في الشارع، حيث أن الطفل يقضي جل أوقاته في المدرسة لدى فهي المكان الأنجح لتكريس مبادئ النظافة لديه وذلك من خلال:

إدراج قيم النظافة داخل المحيط الخارجي عبر مختلف برامجها ومواردها التعليمية توفير الدروس اللازمة والوقت الكافي عبر مختلف الفصول للسنة الدراسة وذلك لتمكين الطفل من استيعاب مدى أهمية النظافة داخل المحيط الخارجي وذلك

[1] - **Emile Durkheim , De la division du travail social , op.cit .**

لخطورة الأضرار التي تلحقها عملية رمي النفايات بشكل عشوائي أولا في القسم ثم في المدرسة وصولا إلى الحي والفضاء العمومي بصفة عامة، لدى تركز العينة على أهمية ذلك بنسبة 34%

- يجب على هذه الدروس أن تدعم بحملات تطوعية يشارك فيها جميع التلاميذ وذلك للممارسة الفعلية لعملية جمع القمامة مثلا بالمدرسة أو إشراك التلاميذ مثلا: في حملات النظافة داخل الشواطئ.

- تنظيم مسابقات فكرية حول أهمية النظافة وكذلك بإقامة معارض للصّور المرسومة أو الفوتوغرافية التي جمعها التلاميذ والتي تعكس ممارسات ايجابية أو سلمية لتعامل الأفراد مع الفضاء العمومي من جانب النظافة.

- تنظيم نوادي أو جمعيات أصدقاء البيئة لتتولى الاتصال بالمجتمع المحلي للتوعية حول ضرورة المحافظة على الأماكن العمومية وعدم تلويثها...

- فتبقى العينة تؤكد على أهمية وضّرورة هذه الحملات التطوعية بنسبة 31% لأنها وسيلة مهمة جدًا في غرس مبدأ النظافة داخل الفضاء العمومي، وجاء هذا الاقتراح خاصة من طرف الذكور هذا يؤكد احتكار الفضاء الخارجي من طرف الذكور حتى لتنظيم حملات تطوعية من أجل تنظيفه، فتمثلت مهام المرأة من خلال الجدول في تربية الأطفال وترسيخ مبادئ النظافة لديهم، أي يتجلى مهامها داخل الفضاء الخاص فقط.

- بصفة عامة تبقى المدرسة مؤسسة تعمل من أجل تنمية القيم الخُلقية والمواقف والعادات الحسنة، والمشاركة الاجتماعية وغيرها من السمات التي تجعل من الفرد مواطنًا صالحًا مع البناء الديمقراطي الذي يكرس حق كل فرد بالفضاء العمومي ومن تم واجب كل فرد نحو المحافظة على هذا الفضاء العمومي خاصة من أنواع التلوث التي تأتي في مقدمتها رمي النفايات والقاذورات...الخ[1]

[1]- **أحمد رشوان ، التربية والمجتمع ، المكتب العربي الحديث ، 2002 ، ص 129.**

3 – القانون أمام مسألة النظافة:

لقد ترتب على تزايد حجم الإنتاج و قلة الوعي البيئي، و غياب النصوص القانونية الضابطة للأنشطة المختلفة، وضعف سبل الوقاية و المعالجة البيئية، أن تولدت الرغبة لدى الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأحزاب السياسية التي أخذت تضغط على حكوماتها لأجل عقد المؤتمرات والاتفاقيات الدولية أو الانضمام إليها، ووضع التشريعات القانونية اللازمة لوقف التدهور البيئي الذي بلغت خطورته مبلغًا تكاد معه تهدد كوكب الأرض بالفناء ولاسيما في النصف الثاني من القرن العشرين.

لهذا قامت معظم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء بسّن التشريعات البيئية اللازمة لحماية الإنسان من التلوث انطلاقًا من الأسس والمعطيات الفلسفية والاجتماعية التي تؤكد على وجوب احترام حق الإنسان في العيش في بيئة خالية من التلوث.

لكن حماية البيئة اكتسبت أهمية خاصة عشية عقد مؤتمر ستوكهولم الذي أكد على حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة خالية من التلوث، باعتباره الحــق

الثالث من حقوق الإنسان الجديدة[1]، وقد اختلفت الدول بشأن حماية البيئة فمنها من جعلت الحماية واجب من مهام الدولة، ومنها ما يرى بأن الحماية مهّمة الأفراد، ومهما يكن من أمر حماية البيئة سواء أكانت على عاتق الدولة أو على عاتق الأفراد، فإنها قد استحوذت على اهتمام المشرع، إذ تنص أغلب الدساتير على حماية البيئة، فنستخلص أن هذه الحماية تتوقف على التعاون بين الطرفين فأهمية المواطنين

[1] - كان الجيل الأول من حقوق الإنسان يشمل الحقوق المدنية و السياسية، أما الجيل الثاني فيشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أما الجيل الثالث فيشمل الحق في السلام والحق في التنمية، والحق في الموارد الطبيعية والحق في بيئة نظيفة خالية من التلوث، أنظر، سحر مصطفى حافظ، المفهوم القانوني للبيئة في ضوء التشريعات المقارنة، المجلة الجنائية القومية، المجلد 27، العدد 2، 1990.

والمنظمات الغير حكومية في حماية البيئة لا تقل أهمية عنها من مسؤولية الدولة و الأجهزة الإدارية في ذلك[1].

فحماية البيئة والتخفيف من حدّة مشاكلها واجب إنساني لا بد من القيام به، ولا بد من تنبيه و تحذير الإنسان، إذا ما حاول الاعتداء على البيئة، و يجب ردّعه ومعاقبته إذا ما قام بالاعتداء عليها وتلويثها، هذا الرّدع يأخذ شرعيته من اعتبار البيئة ملك جماعي تشترك فيه الأمة بل الإنسانية جمعاء، ويتم هذا من خلال القانون الذي يُنظم السلوك البشري بقواعده الملزمة [2]. ويجب أن يتماشى القانون البيئي مع ما يستجد من تطورات المجتمع الدولي بشكل عام، و أيضًا مع تطور المجتمع المحلي والوطني وذلك لمعالجة المشكلات البيئية التي تهدد سلامة الكرة الأرضية التي نعيش عليها، ذلك هو دور القانون في حماية البيئة.

ومن هنا كان لزامًا على القانون تدخله الجاد لمواجهة ما نشأ عن التقدم العلمي والتطور التكنولوجي الكبير الذي أحرزه العالم الحديث في شتى المجالات. ومن آثاره الجانبية التلوث الذي لم يسلم منه أي مكون من مكونات البيئة [3].

هذه هي مهّمة قانون البيئة أو كما يسمى قانون حماية البيئة الذي يمكن تعريفه على أنه أحد فروع القانون الذي يسعى إلى إيقاف كل مسلك إنساني، أو الحد منه، إذا كان من شأنه أن يؤثر على العوامل الطبيعية التي ورثها الإنسان على الأرض [4].

عرف قطاع البيئة في الجزائر تشكيلات متعددة أخذت تارة هيكلا ملحقا بدوائر وزارية، وتارة أخرى هيكلا تقنيًا وعمليًا، لذلك يمكن القول أن هذا القطاع لم يعرف

[1]- عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية، الحماية الإدارية للبيئة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

[2] - عبد الرحمان محمد العيسوي، شرح قانون البيئة من المنظور النفسي و تربوي، دار الفكر الجامعي، 2006.

[3] - Liamine Chebli, Pollution en Méditerranée, aspects juridiques des problèmes actuels, OPU, 1980.

[4] - راتب سعود، الإنسان و البيئة،المرجع المذكور سابقا.

الاستقرار وذلك من نشأة أول هيئة تتكفل بالبيئة في سنة 1974، إلى أن تم إحداث أول هيكل حكومي في عام 1996 و يتمثل في كتابة الدولة للبيئة [1].

وهو الشيء الذي أثر سلبًا في تطبيق سياسة بيئية واضحة المعالم، بسبب انتقال البيئة عبر مختلفة القطاعات: الري، الغابات، الفلاحة، الداخلية، البحث العلمي، التربية، ثم الداخلية مرّة ثانية... أضفى نوعًا من عدم وضوح الرؤيا في انطلاق سياسة حقيقة في مجال البيئة من جهة، و عدم بلوغ الأهداف البيئية التي كانت مسطرة من جهة ثانية، إلا أن هذه الرؤيا بدأت تتضح تماشيًا مع انطلاق سياسة بيئية رشيدة ابتداء من النصف الثاني لعشرية التسعينيات، وذلك من خلال إسناد المهام البيئية إلى كتابة الدولة المكلفة بالبيئة التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنظيمي رقم 01-96 بتاريخ 1996/01/05، ثم إلى وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-09، المؤرخ في 2003/01/07 [2].

أما عن نطاق تسيير النفايات فيما يخص الهيئات الوطنية نذكر :

الوكالة الوطنية للنفايات :

إن قضية النفايات أصبحت لها أهمية كبرى نظرًا لتغيير فكرة التخلص من الفضلات إلى فكرة إعادة استعمال هذه البقايا كمادة أولية تستخدم في الصناعة وذلك حسب المرسوم التنفيذي رقم 02-175 استحدثت الوكالة الوطنية للنفايات وحسب المادة الأولى من هذا المرسوم، فهي تعد مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقرار المالي، وتخضع للقانون الإداري في علاقتها مع الدولة، وتسير وفقا لنظام الوصاية من طرف الوزير المكلف بالبيئة حسب نص المادة 08 من نفس المرسوم، وعلاقة الوكالة مع الغير هي علاقة تجارية[3] .

[1] - مجلة الجزائر البيئية، السياسات البيئية في الجزائر، عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، العدد الأول، 1999.
[2] - أنظر الجريدة الرسمية العدد 04، الصادرة في 2001/01/14.
[3]- المرسوم الرئاسي رقم 04-216 ، المؤرخ في 2004/10/10 ، المتضمن التصديق على الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث البيئي المحرر بلندن في 1990/12/30

أما عن اختصاصات الوكالة فتُكلف بتقديم المساعدة للجماعات المحلية في تسيير النفايات وكذا في تكوين بنك المعلومات حول معالجة النفايات، كما تقوم بالمبادرة بالبرامج التحسيسية للإعلام والمشاركة فيها .

وبالتالي تحاول هذه الوكالة أن تكون جهازًا مركزيًا يساهم في استخدام النفايات كمصدر للمواد الأولية المستخدمة في الصناعة، في المناطق السكانية العالية، حيث جل المؤسسات تتركز في المناطق الشمالية المحاذية للساحل، مما أدى إلى تلويث الشواطئ من خلال تصريف المياه القذرة، وكذا تدهور المواقع ذات القيمة الإيكولوجية خاصة الواقعة بمناطق: وهران، الجزائر، عنابة، بجاية... كل ذلك أدى إلى إنشاء هذه الهيئة الإدارية المركزية التي تسعى إلى حماية البيئة وتثمين الساحل .

لكن أمام كل هذه الجملة من القوانين العالمية والوطنية وحتى المحلية يبقى المواطن غير مبالي بذلك ودليل ذلك مختلف السلوكيات اليومية الممارسة من طرف المواطنين، التي تخل بنظام البيئة، فكيف نفسّر وجود كل هذه القوانين ولكن يصعب أو يتعذر تطبيقها في الميدان، فربّما يعود ذلك إلى العصيان المدني أي رفض المجتمع كل القرارات الصّادرة عن الدولة، وكذلك يفسّر على ضوء التحضر التطوعي (volontarisme juridique) فالإرادة السياسية غير كافية لتغيير الواقع.

فما هو رأي السكان حول فرض عقوبات وقوانين صّارمة من شأنها معاقبة كل فرد يهدّد سلامة البيئة من خلال أفعاله، ويلوث المحيط الخارجي عبر نفاياته اليومية.

الجدول رقم (59) يشير إلى فرض عقوبات وغرامات مالية على السكان للحد من ظاهرة رمي النفايات ومتغير السن:

السن	فرض عقوبات وغرامات مالية		المجموع
	نعم	لا	
[20-16]	27	05	32
[30-21]	29	05	34
[40-31]	32	02	34
[50-41]	28	04	32
[60-51]	28	04	32
[+ -61]	32	04	36
المجموع	176	24	200
النسبة المئوية	%88	%12	%100

فإن العينة ترى في وضع قوانين صارمة تضبط مسألة تسيير النفايات من خلال وضع عقوبات وغرامات مالية لكل فرد يخالف هذه القوانين، أمرًا ضروريًا بنسبة 88%، نظرا للحالة المزرية التي أصبحت عليها شوارع المدينة، حيث تصرح أحد المبحوثات " كي توشيلهم فجيب ينضعرو وما يقيسوش برى"(مقابلة رقم12) ويقول آخر"غير القانون إلي يحبس من هاذ الوسخ"(مقابلة رقم 02) فإن القوانين الصارمة يمكن لها أن تقلل من حدّة رمي الأوساخ في الشارع ويمكن أن نعطي مثال على ذلك كيف إستطاع القانون أن يرسخ وضع حزام الأمن لدى المواطنين .

الجدول (60) يشير إلى مدى فائدة وضع هذه القوانين والغرامات المالية للحد من الظاهرة

السن	مدى فائدة وضع القوانين والغرامات المالية		المجموع
	نعم	لا	
[20-16]	27	05	32
[30-21]	29	05	34
[40-31]	33	01	34
[50-41]	30	02	32
[60-51]	30	02	32
[+ -61]	33	03	36
المجموع	182	18	200
النسبة %	%91	%09	%100

نسبة 91 % هي تأكيد العينة على مدى فائدة و نجاعة هذه القوانين من خلال فرض العقوبات والغرامات المالية التي من شأنها أن تهّذب السلوك البشري، فيبقى الهدف من القانون، هو حماية الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان أو باقي الكائنات الحية من الأنشطة التي قد تؤدي للقضاء عليها، فإن هذا الجدول يثبت النزعة المركزية التي تعبر عنها نتائج الجدول السابق رقم(59) وهي الإقتناع بضرورة فرض غرامات مالية وعقوبات ترتفع كلما ارتفع السّن.

4- الإعلام حسب تصوّرات السكان:

انتهج العالم ثورة أخرى في مجال الإعلام تمثلت في ظهور الإذاعة ومن تم التلفزيون إلى قفزة نوعية أخرى وهي الوسائل الالكترونية(الانترنت) فتعددت وسائل الإعلام وأحدث تطورها الهائل انتشارًا سريعًا لها في مختلف أرجاء العالم حتى أصبحنا نتداول عبارة " العالم مجرد قرية " وأصبحت وسائل الإعلام من ضروريات تطور وتواجد أي مجتمع، وقد تأكد في عالم اليوم أن الاتصال ليس مجرد خاصية رئيسية للتطور التكنولوجي الذي أنجزته البشرية، بل هو أحد الأسس التي لا يمكن تصور الحياة بدونها، فهي تؤدي وظيفة مركبة وهامة في عملية توصيل المعرفة وتكوين الاتجاهات وتشكيل المواقف.

ويُعرف الإعلام بأنه النقل الحر الموضوعي للأخبار والمعلومات بإحدى وسائل الإعلام ويستهدف العقل وليس غيره. وأصبح الإعلام علمًا قائمًا بذاته، يدرس في الجامعات ويدرب على أصول استخدامه الطلبة، كما أصبح الإعلام يندرج تحت تخصصات فرعية كثيرة، من بين هذه التخصّصات الجديدة التي أصبح يتنامى الاهتمام بها من خلال المؤلفات والمؤتمرات وغيرها، ألا وهو التخصص في الإعلام البيئي[1].

كما هو واضح من إسمه فان الإعلام البيئي تعبير مركب من مفهومين هما:

الإعلام والبيئة، إذ يعتبر الإعلام من أهم المقومات الأساسية في الحفاظ على البيئة، حيث يتوقف إيجاد الوعي البيئي واكتساب السلوك الحضري اللذان من شأنهما تغيير المواقف اتجاه القضايا البيئية على درجة نقل المعلومات وعلى استعداد المجتمع نفسه ليكون أداة في التوعية لنشر القيم الجديدة التي من شأنها أن تدعوا للتخلي عن هذه السلوكيات الملوثة ومدمرة للبيئة بصفة عامة.

[1]- التربية على ضوء المؤتمر التبيليسي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو، باريس، 1983 .

فمن خلال ما سبق يتضح لنا مدى أهمية الإعلام البيئي في ترسيخ قيم النظافة داخل الفضاءات الحضرية وبالتالي التقليل من عملية رمي النفايات بطريقة عشوائية وغير منتظمة وذلك من خلال الإعلام الحقيقي والمستمر لتوعية المجتمع بضرورة وأهمية النظافة خارج البيت.

فتبقى مهمة الإعلام البيئي تتمثل في استخدام وسائل الإعلام جميعها لتوعية المجتمع، ومدِه بكل المعلومات التي من شأنها أن ترشد سلوكه، أن ترتقي به إلى مستوى المسؤولية للمحافظة التلقائية بمحيطه الخارجي، وتنقسم وسائل الإعلام إلى خمسة أصناف[1] وهي:

1- **وسائل الإعلام المقروءة:** وتتمثل في الصحف والمجلات والكتب والملصقات فمثلا: يبقى على عاتق الصحف والجرائد التطرق يوميًا إلى مشكلة النفايات المتراكمة عبر شوارع المدينة، والتحسيس بأهمية النظافة مقابل جميع الأخطار التي يطرحها هذا النوع من التلوث، حيث يقول أحد المبحوثين "كل يوم نقرو الكوارث تاع الزّبل والوسّخ فجرنان، بلاك الناس تفطن وما توليش تقيس"[2]

2- **وسائل الإعلام المسموعة:** وتشمل الإذاعة والتسجيلات، التي كذلك لها بالغ الأثر في نشر قيم النظافة داخل الفضاءات العمومية من خلال طرح انشغالات المواطنين عبر الإذاعة وتوفير قدر كافي من الحصص حول الموضوع من خلال التحاور والتشاور مع السلطات المعنية وشرائح المجتمع وذلك بغرض نشر الوعي لدى المواطنين،حيث يقول آخر" قليل وين تسمع حصة على الوسخ فالإذاعة، باه يفهموا الناس وما يولوش يقيسو برى" (مقابلة رقم 15).

3- **وسائل الإعلام المرئية:** وتشمل التلفاز والأنترنت والسينما، وهي من أهم الوسائل التي يعول عليها نظرًا لسهولة وصول المعلومات من خلالها كونها وسائل مرئية، وهي تؤثر مباشرة في شخصية الفرد فعلى هذه الوسائل المرئية إيجاد الصور

[1]- راتب سعود، الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية، المرجع المذكور سابقا.
[2]- المقابلة رقم (09)

المناسبة التي يكون لها الأثر المباشر في تغيير سلوك الفرد وتبني قيم جديدة لكيفية التعامل مع النفايات في الأوساط العمومية، لكن تصّرح أحد المبحوثات "مكانش حتى إشهار واحد على الوسخ، والوسخ كالينا" (مقابلة رقم 10)

4- **وسائل الاتصال الشخصي:** كالمحاضرات والندوات والخطب والاجتماعات والزيارات الرسمية، فان كثرة الندوات والمحاضرات والخطب التي من شأنها ترشيد أفراد المجتمع نحو السلوكيات الضرورية للمحافظة على نظافة المدينة، كذلك ذات أهمية بالغة في المساهمة للحد من هذه الإشكالية، كما يصّرح أحد الطلاب "حتى الجامعة راها مسخ يليق تكثر من محاضرات والملتقيات على النظافة باه au moi les étudiants ما يقيسوش"

5- **المتاحف والمعارض وتجارب المشاهدات التوضيحية:** هي كذلك من بين وسائل الإعلام التي يمكن إدراجها لنشر الوعي حول أهمية النظافة من خلال تنظيم معارض وتجارب التي تهدف إلى حسن التخلص من النفايات وإعادة الاستفادة منها مثلا.

فيبقى الإعلام من خلال جميع أشكاله مصدرًا هامًا للنهوض بالوعي البيئي بصفة عامة وبأهمية النظافة والتهيئة الجمالية للمدينة بصفة خاصة، كما له أثر كبير في ترسيخ مبادئ النظافة لدى مختلف قطاعات السكان، على أن يكون ذلك بصفة مستمرة، حيث يبقى النقص واضح على أرضية الواقع لغياب وسائل الإعلام المكثف أمام هذا الانتشار الواسع لغياب النظافة عبر مختلف أرجاء المدينة وذلك ما يؤكده المبحوثين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (61) يشير إلى مدى تقصير وسائل الإعلام

المستوى التعليمي	مدى تقصير وسائل الإعلام		المجموع
	نعم	لا	
أمي	12	04	16
ابتدائي	18	02	20
متوسط	17	11	28
ثانوي	47	19	66
جامعي	49	21	70
المجموع	143	57	200
النسبة %	%71.5	%28.5	100%

الجدول رقم (62) إلى ماذا يعود هذا؟

المستوى التعليمي	سبب التقصير للإعلام		المجموع
	نقص الاهتمام بالموضوع	الاهتمام بمواضيع أخرى	
أمي	08	04	12
ابتدائي	08	10	18
متوسط	11	06	17
ثانوي	26	21	47
جامعي	30	19	49
المجموع	82	61	143
النسبة %	%57.5	%42.5	100%

فترى نسبة 71.5% من العينة أن وسائل الإعلام مقصرة اتجاه ظاهرة رمي النفايات في الفضاءات العمومية ويعود ذلك حسب آراءهم إلى نقص الاهتمام الكافي والمتواصل بالظاهرة وذلك من خلال قلة البرامج والحصص التي من شانها النهوض بالوعي البيئي وإرشاد المواطنين إلى السلوكيات الحضرية اتجاه فضاءهم الخارجي وذلك بنسبة 57.5% ، أما نسبة 42.5% فهي كذلك تأكيد على نقص الإعلام في الاهتمام بظاهرة رمي النفايات في الفضاءات العمومية فحسب أراء المبحوثين فإن الإعلام قليلا ما يتطرق بصفة مباشرة إلى هذه الظاهرة، فحتى إذا التفت هذا الأخير إلى مشاكل البيئة بصفة عامة فان التلوث عبر النفايات لا يحظى باهتمام كافي أمام هذا التزايد المستمر لكل أنواع القمامة والنفايات داخل شوارع المدينة.

فان نقص التوعية والتحسيس من جانب الإعلام يلعب دور كذلك في عملية انتشار هذا السلوك، لأن الإعلام هو إحدى الوسائل الأساسية التي تقوم بتهيئة المناخ لكي يتقبل الفرد تغيير عاداته وسلوكه التقليدي الذي غالبًا ما يكون ملوثًا للبيئة.

وكذلك يبرز دور الإعلام من خلال تخطيط الحملات التنظيفية التي تستهدف إيقاظ الحس البيئي وتشجيع مبادئ النظافة، على أن يكون ذلك بشكل مستمر ومبرمج ومتعدد الجوانب.

كذلك يبرز دور الإعلام من خلال تنظيم محاضرات متخصصة وندوات وحلقات بحث ومؤتمرات لنشر التوعية وزيادة التعليم في مختلف القضايا التي من خلالها يتم مكافحة التلوث بصفة عامة والنظافة من خلال التقليل من الرمي العشوائي للنفايات بصفة خاصة .

كما تظهر أهمية الإعلام من خلال الصحف والجرائد والمجلات لنشر أهمية النظافة عبر مختلف المقالات والتدقيقات وكذلك الرسوم الكاريكاتورية وغير ذلك من الأساليب.

على الإعلام أيضًا تشجيع الأفراد على تشكيل النوادي والجمعيات ولجان الأحياء، ذات أهداف ترمي لمكافحة هذه الظاهرة والانخراط فيها، وتسليط الضوء على أهدافها ونشاطاتها ودعم برامجها والعمل على إنجاح مشاريعها في المحافظة على نظافة المدينة.

إنجاح ومتابعة برامج التوعية الصحية وبرامج التثقيف والتوعية للسكان التي تنفذها المؤسسات الحكومية المختلفة مثلا وزارة التربية والتعليم العالي والصحة وزارة الداخلية والبيئة والسياحة والمياه وغيرها...

وبالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة من الأساليب الكثيرة التي يمكن للإعلام البيئي أن يستخدمها في سبيل تحقيق أهدافه في مجال التربية على قيم النظافة داخل الفضاء العمومي. وذلك كون وسائل الإعلام شأنها شأن بعض أنواع التربية، كدور العبادة مثلا لا يهُم قطاعًا معينًا من الناس ولا يستهدف فئة عمرية محددة كما هو الحال في المدارس، إنما تستهدف قطاعات المجتمع كافة وعليه فإن كل شرائح

المجتمع صغارًا وكبارًا ذكورًا وإناثًا متعلمين وأميين حضريين وريفيين يمثلون المجتمع المستهدف لوسائل الإعلام في مجال ترسيخ قيم النظافة[1].

- ذلكم هو دور وسائل الإعلام الذي يبقى محدود جدًا حسب أراء المبحوثين وهذا ما يظهر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(63) مدى توفر وسائل الإعلام في نشر الثقافة البيئية:

السن	مدى توفر وسائل الإعلام في نشر الثقافة البيئية														المجموع
	اللافتات		لافتات ملصقة		برامج إذاعية		برامج التلفزة		إشهار، دعاية		حملة التحسيس		الصحافة		
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
[20-16]	06	26	05	27	09	23	06	26	07	25	10	22	08	24	32
[30-21]	11	23	07	27	14	20	10	24	09	25	15	19	14	20	34
[40-31]	09	25	09	25	17	17	09	24	13	21	11	23	20	14	34
[50-41]	10	22	08	24	13	19	05	27	6	26	08	24	16	16	31
[60-51]	10	22	10	24	10	20	07	25	5	27	06	26	13	19	34
[+ -61]	12	24	11	22	12	24	05	31	16	20	16	20	19	17	36
المجموع	58	142	50	150	78	122	42	158	56	144	66	134	90	110	200
النسب %	29	71	25	75	39	61	21	79	28	72	33	67	45	55	100

من خلال الجدول يتبين نقص واضح على مستوى مختلف وسائل الإعلام باختلاف في نسبة كل واحدة، لكن سوف نوضح ذلك أكثر من خلال متغير الجنس بحثا عن رأي كل من المرأة والرجل في ذلك.

[1]- زكي حسن زيدان، الأضرار البيئية وآثارها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام، دار الفكر الجامعي، مصر،2004 .

الجدول رقم(64) مدى توفر وسائل الإعلام في نشر الثقافة البيئية حسب الجنس:

الجنس	مدى توفر وسائل الإعلام في نشر الثقافة البيئية														المجموع
	اللافتات		لافتات ملصقة		برامج إذاعية		برامج التلفزة		إشهار، دعاية		حملات التحسيس		الصحافة		
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
ذكور	39	61	29	71	29	71	23	77	24	76	38	62	59	41	100
إناث	19	81	21	79	49	51	19	81	32	68	28	72	31	69	100
المجموع	58	142	50	150	78	122	42	158	56	144	66	134	90	110	200
النسب%	29	71	25	75	39	61	21	79	28	72	33	67	45	55	%100

حسب أراء السكان هناك نقص كبير من جانب اللافتات التي من شانها أن تذكر السكان بعدم رمي النفايات في المحيط الخارجي فإن هذه اللافتات تلعب دور في المحافظة على نظافة المدينة من خلال مختلف الشعارات والصور التي يمكن لها أن تؤثر في سلوك الأفراد عند رايتها منتشرة في كل شوارع المدينة مثلا " الباهية من بهاء مواطنيها " النظافة مسؤولية الجميع"، يظهر هذا النقص خاصة عند الإناث.

البرامج الإذاعية وتلفزيونية تعتبر العمود الفقري لوسائل الإعلام نظرًا لتأثيرها المباشر على الأفراد وكذلك هي تستهدف جميع شرائح المجتمع سواءًا من حيث الاختلاف الجنسي أو العمري أو المكانة الاجتماعية... وكذلك تستهدف كل من المواطنين والمسؤولين عن نظافة المدينة، فلا يمكن إنكار التأثير الواضح للوسائل السمعية البصرية على سلوك الأفراد لدى يجب تشجيع وتدعيم هذه البرامج التي يجب أن تكون مستمرة ومنظمة لكي يتم انتهاج المواقف والسلوكيات المناسبة اتجاه المحافظة على نظافة المدينة، لكن أمام كل هذا الدور الهام الذي يمثل الجانب الوقائي من أخطار النفايات لكنه غير كافي حسب تصور المبحوثين حيث لا يمثل إلا نسبة

39% بالنسبة للبرامج الإذاعية و 21% بالنسبة للبرامج التلفزيونية، هذا ما يؤكده خاصة الذكور نظرًا لمكوث الإناث أكثر بالبيت مما يسمح لهن بمتابعة هذه البرامج أكثر من الذكور.

أما الإشهار فهو أحد الأساليب التي تُستعمل لكي تؤثر مباشرة في العواطف والغرائز لأنها تأتي في قالب التشويق وتكون مثيرة للاهتمام وممتعة وهي دائما فعالة ومؤثرة على سلوك الأفراد، لدى يسهل غرس مبادئ النظافة والمحافظة على المدينة من النفايات بصورة فعالة عن طريق الإشهار المكثف والدعاية المستمرة عبر وسائل الإعلام خاصة السمعية والبصرية أو الإعلانات والشعارات التي توزع عبر اللافتات (panneaux) في مختلف الأماكن العمومية، لكن هذه الدعاية هي كذلك لا تمثل إلا 28% حسب تصريحات المبحوثين فهي قليلة جدًا أمام الانتشار الواسع للظاهرة عبر أرجاء المدينة.

33% هي نسبة الحملات التحسيسية حسب أراء المبحوثين التي يقوم الإعلام بتوفيرها فقط، حيث يبقى الدور الرئيسي للإعلام هو نشر الوعي وتقديم الحملات التحسيسية للسكان فهذه الأخيرة (الحملات التحسيسية) هي إحدى الوسائل العملية التي يتم مشاركة الأفراد من خلالها في المساهمة بنظافة المدينة مثلا: عن طريق تنظيم حملات تحسيسية في الأحياء والمدارس والمستشفيات.... وغيرها من الأماكن العمومية. فيبقى دور الإعلام كذلك من خلال تخطيط حملات إعلامية تحسيسية منظمة ومبرمجة لمعالجة القضايا البيئية الملحة مثل ظاهرة التلوث بصفة عامة وذلك

قصد تغيير بعض العادات والسلوكيات البيئية اتجاه المحيط الخارجي والبيئة، لكن هذه الحملات هي دائما حكرا على الرجال.

الصحافة هي كذلك أحد أهم وسائل نشر الثقافة لدى السكان من خلال مختلف مقالاتها وتحقيقاتها اليومية والرسومات الكاريكاتورية... حيث مثلت نسبة 45% من إجابات العينية مما يوضح مكانتها الإعلامية في نشر الوعي والمعلومات التي من شانها التأثير المباشر في مواقف السكان اتجاه المحيط الخارجي من جانب مسالة النظافة، فغالبًا ما يرمز للصحافة وحرية التعبير بدرجة التطور، نظرًا لأهميتها في توصيل المعلومات ونشر الحقائق، لكن من خلال الجدول رقم (64) يتضح أن العنصر الذكوري أكثر مقروئية من العنصر النسوي.

من هنا نستخلص الدور المهم لوسائل الإعلام في تحقيق الأهداف في مجال ترسيخ مبادئ النظافة إلى جانب دور كل من الأسرة والمدرسة والجمعيات والقانون... بشكل متكامل فمهمة الإعلام هي تسخير واستخدام جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وغيرها التي تؤثر في الأفراد وتمُدهم بالمعلومات التي ترشد سلوكهم وترتقي بهم إلى مستوى المحافظة على مدينتهم وممتلكاتها[1]. من خلال اعتبار أن النظافة مسؤولية الجميع، لان المدينة ملك الجميع، وهذا ما تؤكده العينة المبحوثة على الدور الفعال الإعلام والإشهار في الحد من رمي النفايات في المحيط الخارجي كما يوضحه الجدول التالي:

[1]- عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع وقضايا البيئة، مداخل نظرية ودراسات واقعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004 .

الجدول رقم (65) مدى أهمية الإعلام والإشهار في الحدّ من رمي النفايات:

المستوى التعليمي	مدى أهمية الإعلام والإشهار				المجموع
	نعم	النسب %	لا	النسب %	
أمي	12	%75	04	%25	16
ابتدائي	18	%90	02	%10	20
متوسط	19	%67	09	%33	28
ثانوي	61	%92	05	%08	66
جامعي	64	%91	06	%09	70
المجموع	174		26		200
النسب %	%87		%13		100%

87% هي النسبة التي تمثل أهمية الإعلام والإشهار في الحد من الظاهرة حسب أراء المبحوثين وهذا ما يحث على التكثيف من وسائل الإعلام بمختلف أساليبها لمحاربة هذا النوع من التلوث، إضافة إلى دور الإشهار فهو فرع من فروع الاتصال الذي يؤثر مباشرة في نفسية الأفراد وترتفع هذه النسبة مع المستوى التعليمي للسكان، خاصة المستوى الثانوي بنسبة 92% وكذلك المستوى الجامعي بنسبة 91% حسب الجدول.

5- الجمعيات حسب تصوّر السكان:

إن الحركة الجمعوية هي أداة ووسيلة استطاعت بها الجماعة الاجتماعية القائمة على رابط اجتماعي مصلحي تحقيق أهداف مختلفة سواء كانت: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية...الخ

الجمعية هي تجمع لأفراد يُسخِرون بصفة مستمرة مجهوداتهم الشخصية لتحقيق هدف مشترك، دون البحث عن تحقيق الربح فان روح التجمع لصيقة بالطبيعة البشرية وهي بذلك تعد حرية فردية وحقًا طبيعيًا لأنها سابقة عن المجتمع، لذلك فان ما يُعتبر غريزة وحاجة وحقا وضرورة حتمية، وجب تاطيره وتشجيعه وعدم تجريمه أو وصفه بأنه خطير[1]

حيث اعتبرت الحركة الجمعوية كفضاء أو مجال يجمع الأفراد، أين يحتكون مع بعضهم البعض فيتم بذلك تكوينهم داخل هذا الفضاء ليصبحوا مواطنين واعين بالمصلحة العامة، فتبقى الجمعية تلعب دور هام في تأسيس الفضاء العمومي كونها تسمح بتنشئة الفاعل الجماعي.[2] فالتنظيم الذي توصل إليه الأفراد هو ناتج عن التعاقد الواعي، فهم يكتسبون تجربة تؤدي بهم إلى أن يصبحوا قادرين على تقرير الكيفية والطريقة التي يرونها مفيدة ومجدية لمصلحتهم حيث يقــول لويس وارث Le phénomène urbain comme mode de vie" أي من خلاله يصبح الأفراد قادرين على الانخراط في شبكة من العلاقات بصفة إرادية لكي يدافعون عن مصالحهم المشتركة.[3]

فتبقى الحركة الجمعوية هي جسم وأداة يستعملها الفرد ليدافع عن مصالحه كونها مؤسسة يتكون الأفراد بداخلها، ويصنعون ما نسميه بمفهوم المواطنة، التي تُعتبر

[1] - A.De Faget De Castel Jan, Histoire du droit d'association de 1789 à 1901, Thèse de Doctorat, Université de Paris, 1905 , P 03.
[2] - Jürgen Habermas, Espace public, op cit.
[3] - Louis Whirt , Le phénomène urbain comme mode de vie , op cit .

مصدر الرابط الاجتماعي في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، هذا الأخير هو رابط مصلحي قائم على تحقيق المصلحة العامة للأفراد، فالجمعية هي الوسيلة المضمونة والأكيدة لتحقيق النظام الاجتماعي، وهي شرط أساسي حتى يستطيع الفرد أن يكون ممثلا للحياة الاجتماعية.

بصفة عامة الجمعية هي كل تجمع مُتطوع بين عدّة أشخاص كيفما كان: الشكل، الموضوع أو الهدف، فهي وسيلة للتغيير يستطيع الأفراد عن طريقها إيصال رأيهم للسلطة، وحثِها على العمل في اتجاه معين أو لفت نظرها إلى قضايا معينة فهي وسيلة للتعبير عن أفكارهم.

أما في معناها القانوني، تعني الجمعية اتفاق شخصين أو أكثر يشتركون بصّفة دائمة، معارفهم أو نشاطاتهم لهدف غير تقاسم المنافع، فهي اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، يجتمع في إطارها أفراد على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح.

أما الحركة الجمعوية في الجزائر فمّرت عبر عدّة مراحل قبل وبعد الاستعمار، حيث لعبت الجمعية إبان فترة الاستعمار ومع مطلع الثلاثينات دورًا فعالا في بناء الشخصية الوطنية والمحافظة على مقوماتها، ويعود الدور في ذلك إلى العديد من الشخصيات الوطنية كالأمير خالد والشيخ عبد الحميد ابن باديس إضافة إلى مطالبة العديد من الأحزاب الوطنية بضرورة الاعتراف بحرية التجمع[1] ومن أهمها: جمعية العلماء المسلمين، أما بعد الاستقلال وأمام فكرة إقامة دولة قوية و مستقرة، اعتمدت الجزائر نظام مركزية التخطيط وتحديد الأهداف المسطرة مسبقًا، أدى ذلك إلى انسحاب المجتمع المدني وانتكاس الحركة الجمعوية طيلة هذه الفترة،[2] إضافة إلى سياسة الحزب الواحد، استمر هذا الإقصاء والتهميش إلى غاية بوادر المجتمع المدني من خلال التعددية الحزبية حيث جاء دستور 1989، الذي فتح المجال أمام حرية

[1] - Saddek Ben Kada , Revendications des libertés publiques dans le nationalisme Algérien : Le cas de la liberté d'association (1919-1954) , Cahiers du CRASC , N° 05 2002 , P 105 .

[2] - محمد بوسنة، الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها، طبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد: 17، جوان 2002 ، ص 33 .

التعبير، وإنشاء الجمعيات وتطبيقًا لذلك صدر قانون رقم 31/90 بتاريخ 1990/04/19 وجاء تعديل 1996، إذ كرّست المادة 43 من دستور 1996، صراحة الحق في إنشاء الجمعيات، إذ نصت على " الحق في إنشاء الجمعيات وتطوير الحركة الجمعوية..."، حيث يرى الأستاذ محمد كحلولة[1] أنه إلى جانب هذا التحّول على المستوى القانوني والتنظيمي والسياسي، هناك تحّول اجتماعي ميداني نتيجة للوعي المتنامي لدى الأفراد والجمعيات مثلا: الوعي المكتسب من طرف جمعيات حماية البيئة حول مخاطر التلوث الذي تشكله الإفرازات الخطيرة لحركة التصنيع على صحة الإنسان والبيئة أدى ذلك إلى حركة مطالبة واحتجاجات واسعة تطالب بتحسين ظروف الحياة ومن بين الحالات التي يذكرها الأستاذ محمد كحلولة: خروج ألاف المواطنين في عنابة للاحتجاج على إنشاء مركب أسمدال، الذي يفرز بصفة دائمة الغازات سامة مثل الأمونياك، أكسيد الازوت... [2]

استكمالا للتحول الجدري في قبول الجمعيات، ونظرًا للدور الحيوي لها في حماية البيئة كشريك للإدارة، جاء قانون حماية البيئة الجديدة[3] (انظر الملاحق) لتدعيم سلطات الجمعيات في مجال حماية البيئة من مختلف الأخطار والتلوث الذي لحق بها، كذلك تؤكد العينة المبحوثة على مكانة الجمعيات والمنظمات الغير حكومية في تحقيق النظافة للمدينة وشوارعها وذلك حسب الجداول التالية:

[1] - Mohamed Kahloula, Environnement et droit de l'homme en Algérie, SADIC, actes du troisième congre annuel du 02 à 05 avril 1991, P 24.

[2] - ibid.

[3] - قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جويلية سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 2003/43.

الجدول رقم(66): رأي العينة حول دور الجمعيات في تحقيق النظافة حسب المستوى التعليمي:

المستوى ألتعلمي	دور للجمعيات في تحقيق النظافة للمدينة		المجموع
	نعم لها دور	لا ليس لها دور	
أمي	07	09	16
ابتدائي	12	08	20
متوسط	15	13	28
ثانوي	37	29	66
جامعي	44	26	70
المجموع	115	85	200
النسبة %	%57.5	%42.5	100

فتبقى نسبة 57.5% تدل على أهمية الجمعيات في المحافظة على البيئة بصفة عامة حسب آراء المبحوثين وذلك من خلال نشر الوعي والتحسيس لدى السكان على أهمية البيئة وأهمية المحافظة على نظافة هذه الأخيرة وذلك حسب المستوى التعليمي خاصة بالنسبة للمستوى الثانوي والجامعي، مقابل ذلك فإن 42.5% هي كذلك نسبة مرتفعة تدل على نقص الثقة لأفراد العينة في الدور الواقعي لهذه الجمعيات التي رغم عددها المعتبر وأسمائها المختلفة، لا نلمس أي تغيير أو تحسيس فعلي على أرضية الميدان، فإلى ماذا يعود ذلك؟

هل أثر غياب الإطار القانوني الذي يكفل بحرية إنشاء الجمعيات طيلة ثلاثة عُشريات على تراجع وإضمحلال رغبة الأفراد في التطوع والنضال المدني، فقد تباينت آثار غياب حرية إنشاء الجمعيات على توزيع الحركة الجمعوية من قطاع لآخر، وظهر نقص ملحوظ في توجه النشاط الجمعوي إلى مجال حماية البيئة بصفة عامة، وحماية البيئة من التلوث بصفة خاصة، كما بين الأستاذ عمر دراس من خلال دراسته الميدانية التي قام بها حول العينة التي إنتقاها من الجمعيات المتواجدة

بوهـــران، حيث توصل إلى نسبة 26.31% من العينة لا تؤمن بالعمل التطوعي ويبرّرون ذلك كون العمل التطوعي انقضى مع زمن الاشتراكية.[1]

وعلى المستوى العام يُلاحظ الأستاذ أن نسبة المشاركة الجمعوية في الجزائر تبقى ضعيفة جدًا، إذ لا تتعدى نسبة 5% من مجموع السكان وتتضاعف في المغرب لتصل إلى 11% وتبلغ في فرنسا ما بين 39% و 43% وتفوق ذلك في الولايات المتحدة في سنة 1998،[2] كما يؤكد الأستاذ محمد بوسنة أن توزيع الجمعيات الوطنية لسنة 1996 حسب طبيعتها يُبرز قلة عدد الجمعيات التي تنشط في مجال حماية البيئة إذ إنحصر عددها في خمسة عشر(15) جمعية وطنية مقابل 199 جمعية مهنية و76 جمعية تعني بالثقافة والفن... الخ[3]، هذا ما يؤكده البحث الميداني من خلال نقص الجمعيات الخاصة بتنظيف الأحياء والشوارع وكذلك نقص التطوع للإنخراط في هذه الجمعيات من طرف السكان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(67): مدى وجود الجمعيات الخاصة بتنظيف الحي والشارع حسب نوع السكن:

المستوى ألتعلمي	وجود الجمعيات الخاصة بتنظيف الحي		المجموع
	نعم	لا	
فيلا	19	21	40
عمارة	16	64	80
حوش	07	38	45
قصديري	01	24	25
آخر	01	09	10
المجموع	44	156	200
النسب %	%22	%78	100

22% هي نسبة الجمعيات الخاصة بتنظيف الحي والشارع التي يعرفها أفراد العينة المبحوثة، فهي نسبة قليلة جدًا، مقابل 78% من أفراد العينة الذين ليست لديهم أي

[1] - Omar Derras, Le fait associatif en Algérie, le cas d'Oran, Numéro spécial, mouvement sociaux, Insaniyat, N° 08, CRASC, 1999, P111.

[2]- عمر دراس ، الحركة الجمعوية في المغرب العربي، دفاتر مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، دفاتر المركز رقم05، 2002.

[3]- محمد بوسنة، الحركة الجمعوية في الجزائر،المرجع السابق.

فكرة على وجود جمعيات خاصة بالبيئة بصفة عامة أو بنظافة الحي والمحيط من النفايات بصفة خاصة، حيث ترتفع هذه النسبة في الأحياء الفاخرة مقابل الأحياء الشعبية وتنعدم في الأحياء القصديرية.

أما عن مدى إنخراطهم في هذه الجمعيات فتبقى النسبة ضئيلة جدًا، هذا ما ينعكس على مدى معرفة السكان لأهم الجمعيات حول النظافة فهي كذلك قليلة جدًا حيث أن معظم المبحوثين لا يعرفون أي جمعية حول ذلك، رغم أن الواقع من خلال الإحصائيات يدّل على وجود عدّة جمعيات خاصة بحماية البيئة بصفة عامة. لكن رغم ذلك تبقى هذه الجمعيات على أرض الواقع يستوي وجودها من عدمه، وينطبق هذا الوصف على بعض جمعيات حماية البيئة في الجزائر ودول العالم الثالث عامة، إذ أن الكثير منها لا يُعرف إلا إسمها، ولا ينحصر دور بعضها إلا في الإحتفال بالأعياد الرّسمية والوطنية منها والعالمية، فإذا كان العمل والنشاط الجمعوي يقوم على مبدأ التطوع للمساهمة في تحقيق الرقي الإجتماعي من خلال المحافظة على البيئة ونظافة المحيط الخارجي، فإن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق كما يرى البعض إذا كانت القيم الثقافية للمجتمع لا تشجع التطوع والتعدد والاختلاف، فإنه حتى في حالة وجود القانون فسوف يبقى قاصرًا عن أداء الدور المنوط به في إحداث التغيير.

كذلك نلاحظ غياب التنسيق بين هذه الجمعيات مثلا: غياب التنسيق بين هذه الجمعيات البيئية وجمعية أولياء التلاميذ، أو الجمعيات الثقافية، الجمعيات الدينية... والتي يمكن أن تنسق جهودها من أجل ترسيخ مبادئ النظافة، والقيام بالأعمال

التحسيسية والتوعية سواء من خلال المدرسة لبعث قيم النظافة داخل المحيط الخارجي أو دور الثقافة في إحياء الأعمال الفنية التي تكرس النظافة لدى المجتمع، أو في المساجد والزوايا لتعليم مبادئ الشريعة الإسلامية التي تعتني بالنظافة...الخ

وكذلك الأمر مع بقية الجمعيات مثل: لجان الأحياء وحماية الصّحة العامة وغيرها. وبذلك لا يمكن أن يتحقق إنفتاح الحركة الجمعوية الإيكولوجية بصورة فعالة، إلا إذا تجاوزت هذه الجمعيات عناصر ضعفها الداخلي وتعاملت بصورة إيجابية مع بقية الجمعيات الأخرى.

فمن هنا تظهر أهمية المجتمع المدني من خلال تنظيم جمعيات ومنظمات غير حكومية ونقابات تهدف إلى حماية البيئة وترسيخ قيم النظافة وذلك بالقضاء على أهم مسّببات التلوث والتدهور الناتج عن بعض السلوكيات والممارسات والعادات وأنماط الإستهلاك الغير صحيحة لدى الأفراد، والتي تعتبر في أغلب الأحيان أفعال واعية وإعتيادية ومستمرة، لدى وجب بعث وإحياء دور الجمعيات التحسيسي والتعليمي قصد التصحيح والتقليل من هذه الأفعال الضّارة بالمحيط الخارجي والمدينة بصفة عامة.[1]

[1]- وناس يحيى، المجتمع المدني وحماية البيئة، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004.

خاتمة الفصل:

إن ضعف مهام المؤسسات التنشيئية في ترسيخ قيم النظافة داخل الفضاء العمومي، يبقى يفسر تفاقم النفايات في شوارع مدننا، كما يفسر انتهاج مختلف السلوكيات للأفراد مثل الرمي العشوائي للنفايات، البزق في الشارع، عدم المحافظة على الأملاك العمومية، عدم المحافظة على نظافة المدينة... الخ

فإن العائلة هي التي تضمن نقل مختلف العادات والتقاليد والتصورات التي تهدف إلى غرس مبادئ النظافة داخل الفضاء العمومي، لكن من خلال البحث الميداني اتضح أن العائلة تهتم إلا بنظافة الفضاء الخاص، وكل ما هو عمومي يبقى خارج اهتماماتها ومسؤولياتها. ونفس الشيء ينطبق على المدرسة التي أولت الاهتمام والأولوية لنظافة الفضاء الخاص على حساب الفضاء العام، فهي كذلك من أهم المؤسسات التنشيئية التي يعوّل عليها لنشر مبادئ النظافة داخل الفضاء العمومي، حيث يعرفها جون ديوي بالبيت الثاني للطفل التي تساهم في تكوين شخصيته[1] .

أما دور القانون الذي ركز عليه كثيرا جون جاك روسو حيث يقول لا بد من تنظيم المجتمع من خلال مجموعة القوانين التي تضمن التماسك الاجتماعي، فهو يؤكد على مهام القانون في إرشاد وتهذيب سلوك الفرد من أجل المصلحة العامة[2]، لهذا يبقى السكان يطالبون بهذه القوانين من أجل تنظيم عملية التخلص من النفايات داخل الفضاء العمومي، وذلك من خلال فرض عقوبات وغرامات مالية على كل من يتعمد تلويث المحيط الخارجي.كذلك يتجلى من خلال البحث الميداني نقص مهام الجمعيات وخاصة الجمعيات المهتمة بالبيئة ونظافة المحيط الخارجي،

إضافة إلى ضعف مهام وسائل الإعلام في نشر الوعي البيئي لدى السكان من خلال مختلف وسائلها الفعّالة .

[1]- أحمد رشوان، التربية والمجتمع، المرجع المذكور سابقا.

[2] - **Jean Jacques Rousseau, De la contrat social , op cit .**

خاتمة عامة

خـــاتمة عـــامة:

تعتبر إشكالية النظافة في المدن الجزائرية من الظواهر الاجتماعية المتعلقة بطبيعة المجتمع وبدرجة تطوره، فهي الإشكالية التي توضح لنا طبيعة الروابط المتواجدة ما بين الأفراد وبين الدولة من زاوية الفضاء العمومي حيث يعرفه هابرماس[1] بأنه المجال الوسيط بين الحياة الخاصة للأفراد وبين الدولة .

حيث ارتبطت هذه الممارسات والسلوكيات أي الرمي العشوائي للنفايات إلا بالفضاء العمومي، هذا ما أدى بنا إلى التساؤل عن عدم نظافة المدن الجزائرية الكبرى - مدينة وهران نموذجًا - حيث أصبحنا عند المرور في شوارع مدننا نتساءل هل فعلا توجد مصلحة النظافة؟ هل التقصير من البلدية فقط؟ لهذا بحثنا عن مدى جهود الدولة في ذلك وعن تمثلات وتصوّرات الساكن الوهراني لنظافة المحيط الخارجي، فارتأينا العودة إلى المنهج الأنثروبولوجي الذي يسمح بالكشف عن ذهنيات المبحوثين ويسمح بالفهم وإدراك المعنى الذي يقصده السكان من خلال هذه الممارسات. كذلك ارتأينا هذا المنهج من خلال الملاحظة اليومية لمختلف أرجاء مدينة وهران لرصد ممارسات السكان فيما يخص النظافة داخل الفضاء العمومي، فما هي تصوّرات ومتمثلات السكان لمفهوم الفضاء الخاص والفضاء العام؟ فقد افترضنا أن خاصية إدراك هذا الفضاء العمومي من طرف السكان هي التي تفسّر تفاقم ظاهرة النفايات في المحيط الخارجي.

[1]- **Jürgen Habermas, Espace public, op cit .**

إن إشكالية النظافة التي حاولنا التطرق إليها من خلال العمل الميداني الذي يتمثل في توزيع الاستمارة على 200 فرد وكذلك إجراء مقابلات نصف موّجهة مع السكان وكذلك مع العمال للتوصّل إلى معاني هذه الظاهرة من خلال واقعهم المعاش أي تصوّرات وممارسات المجتمع الواقعي وليس المجتمع الرّسمي[1]، فربّما هذه اللامبالاة من السكان لتنظيف محيطهم الخارجي هي مؤشرات على بوادر التغيير حيث يقول Henri Lefebvre[2] :إن الظاهرة الحضرية اليوم تظهر في شكل اللانظام والفوضى، فعلى الباحث أن يكشف من وراء هذه الفوضى، نظام جديد في طريق التبلور، فان هذه العشوائية لرمي النفايات في الفضاء الخارجي ربّما هي التي سوف تسمح للسكان بالوصول إلى ممارسات جماعية حضرية نابعة من تمثلاتهم وليس مفروضة عليهم، هذا ما يؤكد صّحة الفرضية رقم (03)، أي كون المجتمع الجزائري الحالي لا يزال في مرحلة صنع وتأسيس لثقافة حضرية جديدة، هي التي تبقي نظافة المحيط الخارجي ليست من أولويات سكانه .

وما يمكن أن نستخلصه عمومًا من هذا البحث أن إشكالية النظافة هي ظاهرة اجتماعية شاملة كما يقول[3] Marcel Mauss، فظاهرة رمي النفايات في المحيط الخارجي هي ظاهرة اجتماعية شاملة كونها تمس جميع فئات المجتمع فهي لا تقتصر على شريعة اجتماعية معينة، أو فئة عمرية أو جنسية معينة إذ تتعلق بجميع فئات المجتمع على اختلاف رتبهم الاجتماعية ومستواهم التعليمي حتى

[1]- Georges Balandier, Sens et puissance, op cit .
[2] - Henri Lefebvre, La révolution urbaine, Ed, Gallimard, Paris, 1970.
[3]- Marcel Mauss, Sociologie et anthropologie, Paris, PUF, 1984 .

أنواع سكناتهم واختلاف أحيائهم... وكذلك تظهر هذه الشمولية كونها لا تتحدد بمنطقة جغرافية معينة بل تمس تقريبًا كل المدن الجزائرية والمناطق الريفية نسبيًا. وإن مخاطر وأضّرار النفايات ليس محلي فهو عبارة عن هرم قمته مكان وقوعه ويتسع من المحلي إلى الوطني ومن الوطني إلى العالمي لهذا تبقى البيئة موضوع عالمي لا تحدها حدود جغرافية أو اقتصادية، سياسية أو اجتماعية... فإن انعكاساتها لا تتوقف على مكان وزمان وقوعها بل تتعداه إلى العالمية ومستقبل الشعوب.

يبقى موضوع النفايات هو في نفس الوقت مشكل جماعي يتعلق بكل المجتمع وكذلك مشكل فردي من ناحية الضمير الفردي للمواطن الذي هو المسؤول عن رمي النفايات بشكل إرادي رغم كونه واعي بعدم رمي النفايات في المحيط الخارجي، فيمكن مقارنة موضوع النفايات بالحوادث المرورية فهي فعل فردي عند وقوعها لكنها تشمل جميع فئات المجتمع من خلال انعكاساتها لهذا هي كذلك مشكل جماعي.

يعود الاختلاف الجوهري في سلوكيات وممارسات السكان إلى تصوّراتهم للنظافة داخل كل من الفضاء الخاص والفضاء العام إلى كونهم لا يشعرون بالإنتماء إلى هذا الفضاء العمومي وهذا التأكيد من كلا الجنسين على اختلاف أعمارهم ومكانتهم الاجتماعية... لأنهم يعتبرون هذا الفضاء حكرًا على الدولة حيث يقول أحد المبحوثين " الزونق تاع البايلك علاه نقيها" (مقابلة رقم 05) فيبقى

في إدراك السكان أن كل ما هو عمومي هو ملك للدولة وبالتالي هي المسؤولة الوحيدة على نظافته والمحافظة عليه، هذا ما يؤكد صحّة الفرضية رقم (01) أي نظافة المحيط الخارجي هي ليست مسؤولية الجميع، بل هي من واجب الدولة لوحدها حسب تصوّر المبحوثين، فكل ما هو عمومي يبقى خارج عن اهتمامات وأولويات السكان هذا ما يفسّر تصريحاتهم أن الشارع لا يهمهم.

فإن ضعف العلاقات بين السكان والدولة أو انعدام ثقة السكان بقرارات الدولة هو الذي أدى إلى ابتعاد واغتراب السكان عن هذا الفضاء كونه حكرًا على الدولة وليس مجال للتواصل بينهم أين يستطيع الأفراد التعبير عن رأيهم بكل حرّية والمطالبة بحقوقهم من خلال هذا المجال، هذا الاغتراب هو الذي يفسّر تفاقم ظاهرة رمي النفايات في الشارع على غرار عدّة ظواهر أخرى مثل عدم المحافظة على الأملاك العمومية، قلة المشاركة السياسية، الحرقة... ويُفسر عدم اهتمام السكان بنظافة الفضاء العمومي وإلقاء مسؤولياتها على عاتق الدولة لوحدها، لهذا يمكن القول أن التصوّرات هي التي تتحكم في السلوكيات، فيمكن اعتبار رمي النفايات في الشارع نوع من العصيان المدني أي رفض كل القوانين والمشاريع الصادرة عن الدولة[1]، لأنها بعيدة عن مجال الحوار والتواصل مع المجتمع، فقد حاولت الدولة تدارك التطور متجاهلة بذلك كل تصوّرات وتمثلات وطموحات المجتمع، هذا ما يفسّر عدم تماشي كل هذه القوانين التشريعية (القرآنية) والمدنية التي تدعوا إلى نظافة المحيط الخارجي.

[1]- **Georges Balandier, Sens et puissance, op cit**

إن موضوع تسيير النفايات كما يتطلب جملة التقنيات الآلية والتكنولوجية العصرية للتخلص منها، فهو كذلك يتطلب جملة الممارسات والسلوكيات السليمة للتقليل والتخلص منها أي أخلاق ولآداب التعامل معها، بمعنى لآخر اكتساب ثقافة حضرية أي كيفية التواجد داخل المدينة، لكن اكتساب وعي ايكولوجي لا يمكن أن يتم خارج إطار التفكير بالمصلحة العامة، فإن اغتراب المجتمع عن الفضاء العمومي هو الذي يفق كحاجز يكبح عملية النظافة بداخله.

يرتقي موضوع تسيير النفايات من موضوع جامد وتقني إلى موضوع اجتماعي كون السلطات المعنية لا يمكنها القضاء عليه بدون مشاركة السكان، فلا يكفي توفير العمال ومحطات التسيير دون مساهمة المواطنين من خلال ممارساتهم اليومية في الحدّ من الرمي العشوائي للنفايات .

لكن أمام هذه الحقيقة تبقى مهام المؤسسات التنشيئية التي تلعب دور في نشر الوعي البيئي ضعيفة جدًا حسب رأي المبحوثين، سواء مهام كل من الأسرة والمدرسة والدين وكذلك كل من القانون والجمعيات ووسائل الإعلام... الخ.

وأخيرًا يبقى الغرض من الدراسة هو الكشف عن تصوّرات وتمثلات السكان حول مفهوم النظافة داخل الفضاء العمومي، وما هي تفاسير هذه السلوكيات التي ارتبطت بهذا الفضاء فقط. فجاء ذلك من خلال تصوّر أنثروبولوجي لكن يبقى من نقائص هذا البحث عدم التطرق إلى تمثلات الأطفال للكشف عن تمثلات وتصوّرات كل من الأولياء والمدرسة من خلال التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها

الطفل وذلك نظرًا للتقيد بوقت انجاز المذكرة، فيمكن اعتبار هذا الطرح كأفق وبُعد جديد للموضوع كون النظافة من المواضيع المهمشة التي يجب التطرق إليها أكثر من خلال الأبحاث الجامعية.

كما يمكن التطرق إلى النظافة من خلال إشكالية المواطنة أي لا يمكن قيام النظافة داخل الفضاء العمومي بدون مواطنة، بمعنى آخر اكتساب ثقافة بيئية للأفراد لا يتم خارج إطار التفكير بالمصلحة العامة، هذه الأخيرة تتطلب أفراد واعين يكتسبون تجربة وخبرة تؤدي بهم إلى أن يصبحوا قادرين على تقرير الكيفية والطريقة التي يرونها مفيدة ومجدية لمصلحتهم العامة، وذلك بطريقة إرادية وحرّة لكن هذا يتطلب شعور الفرد بالإنتماء إلى فضاءه العمومي وتحررّه بداخله وبالتالي صنع روابط جديدة مبنية على أساس المصلحة العامة وليس على أساس العلاقات الشخصية، ففي ظل خصوصيات الفضاء العمومي الجزائري هل يمكن التحدث عن المواطنة؟ هل يمكن التحدث عن المواطنة في ظل اغتراب الأفراد عن فضائهم العمومي لاعتباره حكرًا على الدولة، حيث تعرف المواطنة على أنها الكيفية التي يندمج بها الأفراد في المجتمع انطلاقا من تمثلاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية، ويكتسب الفرد صفّة المواطنة من خلال انتمائه إلى وطن معين[1]، وكذلك من خلال التزامه بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى هذا الوطن ومن أهمها: دفع الضرائب، الامتثال للقوانين، الدفاع عن الوطن (الخدمة العسكرية)... ويمكن تعريف المواطنة كذلك من خلال الحقوق التي يتمتع بها المواطن ومن

[1] - **Dominique Schnapper, Qu’est ce que la citoyenneté ? Paris, Gallimard, 2000 .**

أهمها: الحقوق المدنية مثل الحق في الحياة، الحق في اكتساب الجنسية، الحق في الحرية... وكذلك حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في العمل، الحق في الإضراب، الرعاية الصحّية، التأمين الاجتماعي، حق المسكن، حق التعليم والثقافة حق العيش في بيئة نظيفة... ومن الناحية السياسية: الحق في الانتخاب، الانتماء إلى الجمعيات والأحزاب... من هنا تنتقل المواطنة من مجرد نصوص قانونية لتصبح قيمة اجتماعية وأخلاقية يتبناها المجتمع من خلال سلوكياته وممارساته اليومية التي تهدف إلى المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز بين الجنس والعرق، المذهب والدين[1]...

فهل يمكن التحدث عن المواطنة في إطار خصوصية المجتمع الجزائري، الذي اختزل سكانه مفهوم الوطن في (الدولة) ودليل ذلك تفاقم ظاهرة النفايات في شوارع مدننا، لاعتبار الفضاء العمومي ملك للدولة وليس ملك لهم.

فتبقى النفايات من أهم المؤشرات التي تسمح بمعاينة وضعية البيئة بصفة عامة، وتسمح بالكشف عن علاقة الأفراد بالدولة...

حيث جاء حسب Pascal Dibie [2] أنه مهما يكن الموضوع المتناول (للدراسة) فكل المجتمع هو الذي يكشف عن نفسه.

[1]- جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة، محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986 .

2- Pascal Dibie, Ethnologie de la chambre à coucher, Ed A.M Métailié, 2000.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. ابن خلـــدون، المقـــدمـــة، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر، من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر، التوزيع بيروت، لبنان، 2004.

2. أحمد رشوان، البيئة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع البيئة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

3. أحمد رشوان، التـــربية والمجتمـــع، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2002.

4. التربية على ضوء المؤتمر التبيليسي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو، بـــاريس، 1983.

5. الدليل التطبيقي لمناهج التربية التحضيرية(5-6 سنوات) مديرية التعليم الأساسي، جويلية، الجزائر، 2004.

6. إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2008.

7. برامج تركي، أصول التربية والتعليم المؤسسة للكتاب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

8. بن ناصر محمد، معطية جديدة في التنمية المحلية، حماية البيئة، جامعة وهران، 1990.

9. نبيلة إسماعيل رسلان، الـــتامين ضد أخطار التلوث، دار النهضة العربية، 2003.

10. جون جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة، محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.

11. جيلالي صاري، دور البيئة في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.

12.حسن أحمد شحاتة، البيئة والتلوث والمواجهة، دراسة تحليلية، دار التعاون، مصر، 2000.

13.حنان عبد الحميد العاني، الطفل والأسرة والمجتمع، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، 2000.

14.دراس عمر، الحركة الجمعوية في المغرب العربي، دفاتر مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، دفاتر المركز رقم05، 2002.

15.دليل إعلامي حول تسيير ومعالجة النفايات الصلبة الحضرية، صادر عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجزائر، أفريل، 2003.

16.دليل المرأة العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي، الأمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2007.

17.راتب سعـــود، الإنسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن/ عمان، 2007.

18.زكرياء الشربيني، يسرية صادق، تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته ومواجهة مشكلاته، دار الفكر العربي، مدينة النصر، 1996.

19.زكي حسن زيدان، الأضرار البيئية وآثارها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام، دار الفكر الجامعي، مصر، 2004.

20.سعيد سالم الجويلي، مواجهة الأضرار البيئية بين الوقاية والعلاج، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

21.سلسة الرائد في التربية المدنية للسنة الثانية من التعليم الابتدائي، تحت إشراف موسى صاري، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2004/ 2005.

22. طارق أسامة صالح، الصّحة والبيئة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

23.عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية، الحماية الإدارية للبيئة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2007.

24. عامر مصباح، علم الاجتماع، الرواد والنظريات، دار الأمة الجزائر، 2004.

25. عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع وقضايا البيئة، مداخل نظرية ودراسات واقعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004.

26. عبد الرحمان محمد العيسوي، شرح قـــانون البيئة من المنظـــور النفســـي والتربوي، دار الفكر الجامعي، مصر،2006.

27. عبد العزيز طريح الشريف، البيئة وصّحة الإنسان في الجغرافيا الطبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.

28. عبد القادر رزيق مخادمي، التلوث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.

29. عبد الحليم عبد المجيد، المسؤولية القانونية عن النفايات الطبية، دار النهضة العربية، 1999.

30. علـــي السكـــري، البيـــئة وقيم المجتمع، دار الكتاب الحـــديث،2002.

31. علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

32. عماد محمد ذياب الحفيظ، البيئة حمايتها، تلوثها، مخاطرها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2005.

33. غالب الفريجات، مؤشرات وقضايا التربية البيئية، مؤسسة الانتشار العربي، عمان/ الأردن، 1999.

34. محمد أحمد حشيش، المفهوم القانوني للبيئة في ضوء القانون المعاصر، دار النهضة العربية القاهرة، 2001.

35. محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة، الأردن/ عمان، 1995.

36. محمد الجوهري وآخرون، علم إجتماع البيئة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن/ عمان، 2010.

37.محمد بوسنة، الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها، طبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد: 17، جوان 2002.

38.محمد نبيل طويل، البيئة والتلوث محلياً وعالمياً، دار النقاش، لبنان، الطبعة الأولى، 1999.

39.محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2003.

40.مصطفى جدية، التنشئة الاجتماعية والهوية (دراسة نفسية اجتماعية للطفل القروي المتمدرس) ترجمة محمد بن الشيخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1996.

41.موريس أنجلس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

42.وناس يحيى، المجتمع المدني وحماية البيئة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

43.يـــونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة في الإسلام، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن/ عمان، 2009.

البحوث الجامعية:

1- بخيت رشيد، بورزق جلول السايح عماد، التلوث وأثره على الوسط الحضري في المدن الكبرى- حالة مدينة وهران- مذكرة لنيل شهادة الليسانس، تحت إشراف الأستاذ: حجيج الجنيد، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، الجزائر، 2008- 2009.

2- جيلالي فاطمة الزهراء، بلقندوز فاطمة، قيم الشابات الحضريات، دراسة ميدانية بولاية وهران، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، تحت إشراف الأستاذ لقجع عبد القادر، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، الجزائر، 2006-2007.

3- صانع فاطمة، عسكر هوارية، المدينة وتلوث المحيط، دراسة ميدانية ببلدية عين الترك، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، تحت إشراف الأستاذ غماري مصطفى، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، الجزائر، 2007-2008.

4- عيسات وسيلة، الاتصال والثقافة في المجتمع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تحت إشراف الأستاذ لقجع عبد القادر، جامعة وهران، الجزائر، 2010 / 2011.

5- قناوي يمينـــة، الحجاب والحضرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تحت إشراف الأستاذ لقجع عبد القادر، قسم علم الإجتماع، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.

6- كحلول عمارية، المنظفات في الجامعة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، تحت إشراف الأستاذة مطاير دليلة، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، الجزائر، 1994/1995.

الجريدة الرّسمية:

- الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 03- 01 المؤرخة يوم 2003/07/19.

- الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 04، الصادرة في 2001/01/14.

مصادر أخرى:

- مجلة الجزائر البيئية، السياسات البيئية في الجزائر، عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، العدد الأول، 1999.

- المرسوم الرئاسي رقم 04-216، المؤرخ في 2004/10/10، المتضمن التصديق على الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث البيئي المحرر بلندن في 1990/12/30.

- قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جويلية سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 2003/43.

- محاضرات الأستاذ لقحع عبد القادر، مادة علم الاجتماع الحضري ونظرياته، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، الجزائر،2006/2005.

- مديرية البيئة بولاية وهران.

- قسم النظافة والتطهير بولاية وهران.

La Bibliographie :

1- Abdelkader Lakjaa, L'abiter identitaire, Eléments pour une problématique d'une urbanité en émergence, Insaniyat N : 02 ,CRASC, Oct , 1997 .

2- Abdelkader Lakjaa, Les rapports à l'espace résidentiel, URSC, Juin, 1988.

3- Abdelkader Lakjaa (S/D), Société et Sociologie en Algérie, Casbah, Alger, 2004.

4- Abderrahmane Moussaoui, Espace et sacré au Sahara, ksour et oasis du sud –ouest algérien, CNRS Edition, Paris, 2002.

5- Abdesselem Kadi, La gestion des déchets urbains à la wilaya de Constantine (ALGERIE), France ,1999.

6- Addi Lahouari , Les mutations de la société algérienne , Famille et lien social dans L'Algérie contemporaine, Edition la Découverte, Paris , 1999.

7- A. De Faget de Castel Jean, Histoire du droit d'association de 1789 à 1901, Thèse pour le doctorat, Université de Paris, 1905.

8- Ahmed Melha, Les enjeux environnementaux en Algérie, Population Initiation for Peace (PIFP), juin 2001.

9-Alain Blanchet, Anne Gotman, L'enquête et ses méthodes, L'Entretien, Ed, Nathan , Paris, 1996.

10- Amos Rapoport, Pour une anthropologie de la maison, Ed Dunod , Paris, 1972.

11- Anne Raulin, Anthropologie urbaine, Ed Armand colin, Paris, 2002.

12- Catherine Neveu (S /D), Espace public et engagement politique, Enjeux et logiques de la citoyenneté locale, L'harmattan Edition, Montréal, CANADA, 1999 .

13- CF-M- Bonette, Habiter, Le bricolage imaginaire de l'espace, Hommes et perceptives, France, 1994 .

14- Cherifa Hadjij, Famille, Logement, Propriété à Alger, Insaniyat N° 04, Oran CRASC ,1998 .

15- Claude Levis- Strauss, Anthropologie structural, Plon, Paris, 1997.

16- Djaffar Lesbet, La Casbah d'Alger, Gestion urbaine et vide social , Alger, OPU, 1985.

17- Djamel Guerid, L'exception algérienne, La modernisation à l'épreuve, Casbah édition, Alger, 2007.

18-El djounaid Hadjidj, "Urbanification" et appropriation de l'espace, Le cas d'Oran , Thèse de doctorat d'Etat de sociologie , Université d'Oran , Es sénia, 2001- 2002.

19- Emmanuel Ngnikam, Emile Tanawa, Les villes d'Afrique face à leurs déchets, Université de technologie de Belfort-Montbéliard, 2006.

20- Emile Durkheim, De la division du travail social, (1893), PUF, Paris, 1967.

21- Emil Durkheim, Les formes élémentaire de la vie religieuse, PUF, Paris, 1960.

22- Emile Durkheim, Les règles de la méthode sociologique, (1895), PUF, Paris, 1930.

23- Gaston Bachelard, La formation de l'esprit scientifique, Paris, Librairie philosophique, 1965.

24- Georges Balandier, Sens et puissance, PUF, 1971, 2ème Ed , 1981.

25- Georges Gurvitch, Lien social, Paris, Gallimard, Collection, Folio Essais, 2005.

26- Georges Vigarello, Le propre et le sale, L'hygiène du corps depuis le Moyen Age, Edition du Seuil, Collection Points Histoire, 1985.

27- Henri Coing, Iraida Montano, Ville et déchets dans le Tiers -Monde, PNUD, Paris, 1985.

28- Henri Lefebvre, La révolution urbaine ,Ed, Gallimard, 1970.

29- Henri Lefebvre, Le droit à la ville, Ed, Anthropos, Paris, 1974.

30- Jacques Berque, le Maghreb entre deux guerres, Ed, Seuil , 1962.

31- Jean Copans, L'enquête Ethnologique de terrain, Paris, Ed, Nathan, 1996.

32- Jean Copans, Introduction à l'éthnologie et à l'anthropologie, Paris, Armand Colin, 1996.

33- Jean- Claude Combessie, La méthode en Sociologie, La découverte, Paris, Ed, 1996.

34- Jean Duvignaud, La solidarité, Lien de sang, Lien de raison, Paris, Fayard, 1986.

35- Jean Jacques Rousseau, Du contrat social, Edition, Flammarion, Paris, 1992.

36- Jean-Michel Berthelot, Le piège scolaire, Edition, PUL, 1983.

37- Jürgen Habermas, L'espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, Edition Payot et Rivages, Paris, 2008.

38- Jürgen Habermas, Théorie de l'agir communicationnel, Pour une critique de la raison fonctionnaliste, L'espace du politique, Tome 2, France, 1987.

39- Lewis Mumford, La cité à travers l'histoire, Ed Seuil, Collection Esprit, 1964.

40- Liamine Chebli, Pollution en Méditerranée, aspects juridiques des problèmes actuels, OPU, Alger,1982 .

41- Louis Wirth, Urbanism as a way of life (Le phénomène urbain comme mode de vie), In American Journal of Sociology (AJS), 1938.

42- Madeleine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, Ed Dalloz, 11ème éditions, 2001.

43- Maurice Halbwachs, La mémoire collective, PUF, Paris, 1967.

44- Marcel Mauss, Sociologie et anthropologie, Paris, PUF, 1984 .

45- Max Weber, La ville , Aubier- Montaigne / Champ Urbain, Paris , 2ème Ed,1982 .(1er éd en allemand : 1921).

46- Michel Prieur, Droit de l'environnement , Ed Dalloz, 2001 .

47- Michèle Giacobbi, Jean-Pierre Roux, Initiation à la sociologie, Les grands thèmes, La méthode, Les grands sociologues, Hatier, Paris, 1990.

48- Mircea Eliade, Le sacré et le profane, Ed, Gallimard, 1965.

49- Mohamed Kahloula, Environnement et droit de l'homme en Algérie, SADIC, actes du troisième congre annuel du 02 à 05 avril 1991.

50- Mohamed Kerrou, Hijâb, Nouveaux voiles et espaces publics, Ceres édition, 2010 .

51- Mohamed Madani, L'habiter : contrainte ou liberté ? Une recherche sur la maison individuelle oranaise, espace habité, vécus domestiques et formes d'urbanités, Insaniyat N° 02 , CRASC, Oran, 1997 .

52- Montesquieu, L'esprit des lois, Ed, Châtelain, Genève, 1750.

53- Mostefa Boutefnouchet, La famille Algérienne : évolution et caractéristique récentes ,Ed , S.N.E.D, 1982.

54- Mostefa Boutefnouchet, Système social et changement social en Algérie, OPU, 1986.

55 -Mohamed Harbi, Le FLN, mirage et réalité : Des origines à la prise du pouvoir, 1945,1962, Paris, Jeune Afrique, 1980.

56- Norbert Elias, la société des individus, Paris, Fayard, 1991.

57- Nouria Benghabrit Ramoun, Le préscolaire en Algérie, état des lieux et perspectives, Edition, CRASC, 2005.

58- Omar Derras, Le fait associatif en Algérie, le cas d'Oran, Insaniyat, N° 08, Numéro spécial, Mouvement sociaux, CRASC, 1999.

59- P C Abric, L'étude des représentations sociales, In JODELET, Les représentations sociales, Paris, PUF, 1989.

60- PNUD, L'avenir de l'environnements Mondial 3, de Boeck, Bruxelles, Belgique, 2002 .

61- Pascal Dibie, Ethnologie de la chambre à coucher, Ed A.M Métailié, 2000.

62- Paul Henry Chombart de Lauwe, Des hommes et des villes, Paris, Payot, 1965.

63- P Clément, Architecture et anthropologie, In espaces des autres, Paris, Les éditions de la Villette, 1987.

64- Philippe Douste – Blazy , Philippe Richert , La ville à bout de souffle : Pollution urbaine et santé publique, Ed, PLON, Paris, 2000.

65- Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle Algérienne, Paris, Minuit , 1964.

66- Pierre Bourdieu, Esquisse d'une théorie de la pratique, suivi de trois études d'ethnologie Kabyle, Genève, Libraire Droz , 1972.

67- Pierre Bourdieu, Jean-Claude Chamboredon, Jean-Claude Passeron, Le métier de Sociologue, Préalables épistémologiques, 5ème éd, Mouton de Gruyter, 2005 .

68- Pierre Bourdieu, Jean-Claude Passeron, Les héritiers, Les étudiants et la culture, Minuit, Paris, 1964.

69- Pierre Bouvier, Le lien Social, Gallimard , collection , Folio, Paris, 2005.

70- Raymond Ledrut, Sociologie urbaine, Paris, PUF, 1968.

71- Raymond Quivy, Luc Van Campenhoud, Manuel de recherche en sciences sociales, 3ème Ed, Dunod, Paris, 2006 .

72- Roger Caillois, L'homme est le sacré, Ed , Gallimard , 1963.

73- Saddek Ben Kada, Revendications des libertés publiques dans le nationalisme Algérien : Le cas de la liberté d'association (1919-1954), Cahiers du CRASC, N° 05 2002 .

74- Stéphanie Guignard, Pascal Lemaire, Les poubelles et le recyclage, Edition le Pommier, 2010.

75- Thierry Paquot, L'espace public, Edition la découverte, Paris, 2009.

76- Viger Solange, Pollution de l'environnement, Risques et responsabilité, Domos, Paris , 2000.

77- Yves Grafmeyer, Sociologie urbaine, Ed Natham, Paris, 1994.

78- Yves Grafmeyer , Isaac Joseph, L'école de Chicago, Naissance de l'écologie urbaine, Paris, Ed Du Champ Urbain, 1998 .

Magisters et Thèses de Doctorats :

1- Christian Culas, Convertir ses déchets, recycler sa pensée, Mémoire de Master, Université de Provence Aix Marseille 1, département d'anthropologie, 2005.

2- Maerten Adeline, Le déchet entre concept, objet, et projet, Mémoire de Master, Université de Provence Aix Marseille 1, département d'anthropologie, 2008 – 2009.

3- Sylvie de Bonadona d'Ambrun, L'environnement, Les déchets ménagers et la citoyenneté, Thèse de doctorat, U.F.R Lettres et sciences humaines, Université Aix Marseille I, Université de Provence, 2002.

Presses et journaux :

1- B. Bachir, Et des villages poubelles, une nouvelle culture ! Liberté le lundi 23 août 2010.

2-Mahroug Houari, Oran une cité infréquentable, El watan Lundi 26 juillet 2010 .

3- Med Mebtoul, Hygiène publique et reconnaissance de la citoyenneté, un lien indissociable, Le quotidien d'Oran, jeudi 19 mars 2009 .

4-Nadir Iddir, La saleté défigure la capitale, Services d'hygiène défaillants et incivisme, El watan lundi 26 juillet 2010.

Autre :

- Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement , Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement , 2005 .

- Collection Statistiques, O N S, R.G.P.H , 2008.

-Http:// www. google. com.

الملاحق

جـــــــــــامعة وهـــــــــران

كليـــــــة العلـــــــوم الاجتماعيـــــة

قســـم علـــــم الاجتمـــــاع

الموضـــوع: بحث عـــلمي حول ظـــاهرة النفـــايات في مـــدينة وهـــران

سيـــــــــدي سيـــــــدتي لـــي عظـيم الشـرف أن أتوجـــه إليكـم فـــي إطـــار تحضـــير مـــذكرة تخرج لنـــيل شـــهادة المـــــاجستـير حـــــول مـــوضوع " ظـــاهرة الـنظافـــة في مدينـة وهـــران " راجيـــة منـكم مـــلئ هذه الاستمـــارة من خلال وضع عـــــلامة (✗) في المـكان المناســب و الإجابـــة عـــلى بقـــية الأسئـــلة بكل وضـوح و دقـــــة .

كمـــــــا أحـــيطكم علما أن هذه المعلومـــات تحظى بالسّرية ولا يتعدى استعمالها الـــــغرض الـــــعلمي فـــقط .

تقـــبلوا مـــــــني فـــــائق التقديـــــــــــر و الاحتـــــــرام .

لشـــــــــلاش عمـــــارية

Maria

1- السن : ضع علامة « **X** » في الخانة المناسبة

2- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3- الحالة المدنية : أعزب(ة) ☐ متزوج (ة) ☐ مطلق(ة) ☐ أرمل (ة) ☐

4- في حالة متزوج : هل لديك أولاد ؟ نعم ☐ لا ☐

5- في حالة" نعم" : عدد الذكور:☐ عدد الإناث: ☐

6- ما هي أهم المبادئ التي تعلمها لأولادك ؟

أ- للذكور:..... ب- للإناث:.....

....

....

7- رتب هذه المبادئ حسب الأولوية ؟

أ- للذكور :..... ب- للإناث :.....

....

....

8- المستوى التعليمي : أمي☐ إبتدائي☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

9- في حالة متزوج : المستوى التعليمي للزوج(ة): .....

10- ماهي المهنة التي تمارسها: .....

11- في حالة متزوج مهنة الزوج (ة): .....

12- بأي حي تقيم داخل مدينة وهران :.....

13- نوع السكن : فيلا ☐ عمارة ☐ حوش ☐ بناء قصديري ☐ آخر ☐

14- هل تعتبر أن أغلب شوارع المدينة غير نظيفة؟ نعم ☐ لا ☐

15- حسب رأيك لماذا أصبح معظم السكان يقومون برمي النفايات في الشارع والأماكن العمومية؟.....

.....

.....

16- حسب رأيك لماذا لا توجد النظافة في الشوارع مثلما هي داخل البيوت؟.....

.....

.....

.....

17- كيف تفسر وجود النفايات في الشارع والأماكن العمومية ؟.....

.....

.....

.....

18- حسب رأيك هل تنظيف الشوارع هي من مسؤولية مصلحة النظافة فقط ؟ نعم ☐ لا ☐

19- حسب رأيك لماذا الجزائري لا يبالي بالنظافة خارج البيت ؟.....

.....

.....

.....

20- ماذا يمثل لك الشارع والمحيط الخارجي ؟.....

.....

.....

.....

21- كيف تقضي أوقاتك في الشارع والمحيط الخارجي؟.....

.....

.....

.....

22- مع من تقضي أوقاتك في الشارع والمحيط الخارجي؟

الأصدقاء ☐ العائلة ☐ الجيران ☐

23- شيء آخر اذكره:.....

.....

24- ما هي الأماكن التي تتردد عليها في الشارع والمحيط الخارجي؟

المقهى ☐ الشارع ☐ الحديقة ☐ مراكز رياضية ☐ مراكز ثقافية ☐

25- شيء آخر

اذكره:.....

26- حسب رأيك هل هناك عوائق تمنع من قيام نظافة الشوارع والمحيط الخارجي؟ نعم ☐ لا ☐

27- في حالة "نعم"- ما هي هذه العوائق؟ .....

.....

.....

28- حسب رأيك كيف ينظر الجزائري للشارع والأماكن العمومية الأخرى ؟

مجرد أملاك عمومية (البايلك) ☐ أملاك عمومية يجب المحافظة عليها ☐ أملاك عمومية لا تهمه ☐

29- هل رمي النفايات في الشارع يعود فقط للوضع الاقتصادي و الاجتماعي المتدني للسكان ؟ نعم ☐ لا ☐

30- هل قلة الوعي و الثقافة الحضرية تساهم في انتشار رمي النفايات؟ نعم ☐ لا ☐

31- ما هو الجانب الأكثر تأثيرا على ظاهرة رمي النفايات في الشارع؟

الاقتصادي ☐ الاجتماعي ☐ الثقافي ☐ التعليمي ☐ السياسي ☐

32- هل يتم جمع النفايات بحيكم من طرف مصلحة جمع النفايات؟ نعم ☐ لا ☐

33- في حالة "لا" من يقوم بذلك؟.....

.....

.....

34- هل يتم جمع النفايات بطريقة منتظمة بحيكم ؟ نعم ☐ لا ☐

35- حسب رأيك من هو المسؤول عن نظافة المدينة ؟

البلدية ☐ السكان ☐ الاثنين معا ☐ الجمعية ☐

36- لماذا ؟.....

.....

37- هل مصالح جمع النفايات مقصرة برأيك في دورها ؟ نعم ☐ لا ☐

38- في حالة"نعم" أو"لا" كيف ذلك ؟.....

39- هل يتوفر بحيكم حاويات جمع النفايات بالقدر الكافي؟ نعم ☐ لا ☐

40- هل الحاويات قريبة وفي متناول السكان للاستعمال اليومي ؟ نعم ☐ لا ☐

41- هل يتم المحافظة على هذه الحاويات من طرف السكان ؟ نعم ☐ لا ☐

42- هل جميع سكان الحي يقومون بوضع أكياس النفايات في هذه الحاويات؟ نعم ☐ لا ☐

43- في حالة "لا" كيف يتخلصون من هذه النفايات؟.....

.....

44- هل يتم تنظيف واستبدال هذه الحاويات من طرف مصلحة جمع النفايات ؟ نعم ☐ لا ☐

45- هل يتم تنظيف المكان الذي توضع فيه الحاويات ؟ نعم ☐ لا ☐

46- كم مرة يتم جمع النفايات بحيكم في اليوم ؟ مرة واحدة ☐ اثنين ☐ أكثر ☐

47- ما هو التوقيت المخصص لجمع النفايات بحيكم ؟ صباحا ☐ منتصف النهار ☐ مساء ☐ ليلا ☐

48- ما هو التوقيت الذي تراه مناسبا؟.....

.....

49- هل يتم إخراج أكياس النفايات في الأوقات المحددة لرميها من طرف السكان ؟ نعم ☐ لا ☐

50- هل يتم جمع النفايات من قبل المصالح في العطل الأسبوعية؟ نعم ☐ لا ☐

51- هل يتم جمع النفايات من قبل المصالح في المناسبات والأعياد؟ نعم ☐ لا ☐

52- هل تعتقد أن مصالح جمع النفايات تقوم بالتنظيف الجيد إلا عند الزيارات الرسمية ؟ نعم ☐ لا ☐

53- هل يتم تنظيف الحي والأرصفة من قبل مصالح النظافة يوميا وبانتظام؟ نعم ☐ لا ☐

54- هل سبق وان شاركت في جمع النفايات في الأماكن العمومية والشارع ؟ نعم ☐ لا ☐

55- في حالة "نعم" في أي مناسبة؟ .....

.....

56- إذا وجدت فرصة هل تشارك ؟ نعم ☐ لا ☐

57- في حالة "لا" لماذا؟.....

.....

.....

58- هل يوجد تطوع بين السكان فيما يخص تنظيف الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

59- هل الوسائل التي تستعملها مصالح جمع النفايات كافية حسب رأيك؟ نعم ☐ لا ☐

60- حسب رأيك هل عمال النظافة مقصرون في دورهم؟ نعم ☐ لا ☐

61- حسب رأيك هل عمال النظافة يملكون الوسائل اللازمة لجمع النفايات؟ نعم ☐ لا ☐

62- في حالة "لا" ماذا ينقصهم ؟.....

.....

.....

63- هل أنت راض عن طريقة جمع النفايات من قبل عمال النظافة ؟ نعم ☐ لا ☐

64- كيف يمكن للمدرسة أن تساهم في جعل حد لهذه الظاهرة؟.....

.....

.....

.....

65- ما هي أهم المبادئ التي يجب تعليمها للطفل في القسم التحضيري؟.....

.....

.....

.....

66- هل تعتقد أن تربية الأطفال على عدم رمي النفايات يقلل من الظاهرة؟ نعم ☐ لا ☐

67- كيف يمكن للأسرة أن تساهم في جعل حد لهده الظاهرة ؟.....

.....

.....

.....

68- كيف تنظم أسرتك عملية إخراج النفايات إلى الحاويات؟

يوميا ☐ مرة كل يومين ☐ ثلاثة أيام ☐ مرة في الأسبوع ☐

69- من المسؤول عن عملية إخراج النفايات إلى الحاويات في أسرتك؟

الأب ☐ الأم ☐ الأخ الأصغر ☐ بالتناوب بين الإخوة ☐ بطريقة عشوائية ☐

70- حسب رأيك ما هي الفئة العمرية التي تقوم برمي النفايات أكثر؟

الأطفال ☐ المراهقين ☐ الشباب ☐ الكهول ☐ الشيوخ ☐

71- حسب رأيك لماذا هذه الفئة ؟.....

.....

.....

72- هل يوجد جمعيات خاصة بتنظيف الحي والشارع ؟ نعم ☐ لا ☐

73- اذا كانت إجابة "نعم" هل أنت منخرط ؟ نعم ☐ لا ☐

74- اذكر أهم الجمعيات التي تعرفها حول النطافة؟ .....

.....

.....

75- حسب رأيك هل لهذه المنظمات والجمعيات دور في تحقيق النظافة للمدينة ؟ نعم ☐ لا ☐

76- هل توجد حملات تحسيسية حول نظافة الحي والشوارع ؟ نعم ☐ لا ☐

77- إذا كانت إجابة "نعم" من الذي ينظمها؟ البلدية ☐ السكان ☐ الجمعيات ☐

78- إذا نظمت حملة تحسيسية هل تشارك فيها؟ نعم ☐ لا ☐

79- في حالة "لا" لماذا؟.....

.....

.....

80- حسب رأيك من الذي يجب أن ينظم هذه الحملات التحسيسية؟ السكان ☐ البلدية ☐ الجمعيات ☐

81- حسب رأيك كيف يتم تنظيف المسجد ؟.....

.....

.....

82- حسب رأيك من ينظم هذه الحملات لتنظيف المسجد؟.....

.....

.....

83- هل سبق وأن شاركت في تنطيف المسجد؟ نعم ☐ لا ☐

84- إذا وجدت فرصة هل تشارك في تنطيف المسجد ؟ نعم ☐ لا ☐

85- في حالة "لا" لماذا؟.....

.....

86- حسب رأيك هل تهيئة الفضاءات الخارجية تساهم في الحد من ظاهرة رمي الأوساخ ؟ نعم ☐ لا ☐

87- هل السكان يطالبون البلدية بتوفير هذه التهيئة الخارجية لحيهم ؟ نعم ☐ لا ☐

88- في حالة "نعم" كيف ذلك؟.....

.....

89- هل سبق وان راسلت البلدية على مشكل النظافة؟ نعم ☐ لا ☐

90- حسب رأيك هل وسائل الإعلام مقصرة بدورها حول ظاهرة رمي النفايات ؟ نعم ☐ لا ☐

91- في حالة "نعم" كيف تفسر ذلك ؟ .....

.....

.....

92- هل وسائل الإعلام تقوم بتوفير الدعاية بالقدر الكافي؟

توفير لافتات: نعم ☐ لا ☐ لافتات ملصقة : نعم ☐ لا ☐ حملات تحسيسية: نعم ☐ لا ☐

برامج إذاعية نعم ☐ لا ☐ برامج تلفزيونية: نعم ☐ لا ☐ الإشهار والدعاية: نعم ☐ لا ☐

الصحافة: نعم ☐ لا ☐

93- هل تعتقد أن للاعلام والإشهار دور فعال في الحد من هذه الظاهرة ؟ نعم ☐ لا ☐

94- ماذا تقترح على السكان للحد من ظاهرة رمي النفايات في الشارع والأماكن العمومية ؟.....

.....

.....

.....

95- مادا تقترح على البلدية للحد من ظاهرة رمي النفايات في الشارع و الاماكن العمومية ؟.....

.....

.....

96- ما رأيك حول فرض عقوبات وغرامات مالية على السكان للحد من رمي النفايات ؟ نعم ☐ لا ☐

97- حسب رأيك هل لهذا القرار فائدة ونجاعة؟ نعم ☐ لا ☐

98- حسب رأيك ما هو حكم الدين حول ظاهرة رمي النفايات في الشارع والأماكن العمومية ؟.....

.....

.....

.....

99- حسب رأيك لماذا لا يهتم السكان لجميع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تنص على النظافة؟.....

.....

.....

.....

100- هل تعتقد أن التقليل من الأكياس والقارورات البلاستيكية يحد من انتشار الأوساخ في الشارع؟ نعم ☐ لا ☐

101- مادا تقترح لتعويض هده الأكياس والقارورات البلاستيكية ؟ .....

.....

.....

102- هل يشتكي السكان من الأسواق لكثر الأوساخ بها ؟ نعم ☐ لا ☐

103- ما هي الاقتراحات التي تقدمها لإعادة الاستفادة من هذه النفايات؟.....

.....

.....

.....

104- حسب رأيك ما هي الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج من خلال رمي النفايات في الشارع؟.....

.....

.....

105- هل لديك شيء آخر تضيفه؟.....

.....

.....

.....

دليل المقابلة مع السكان

01 - الجنس

02- الســـن

03- الحالة المدنية

04- المستوى التعليمي

05- المهنة التي تمارسها؟

06- بأي حي تقيم داخل مدينة وهران؟

07- نوع السكن الذي تقيم فيه؟

08- حسب رأيك لماذا أغلب شوارع المدينة غير نظيفة؟

09- كيف تفسر وجود هذه النفايات في الشارع و الأماكن العمومية؟

10- ماذا يمثل لك الشارع و المحيط الخارجي؟

11- ما هي أهم العوائق التي تحول دون نظافة الشارع و الأماكن العمومية؟

12- كيف يتم جمع النفايات بحيكم؟

13- هل سبق و أن شاركت في جمع النفايات في الشارع و الأماكن العمومية؟

14- ماذا تقترح على المدرسة للحد من هذه الظاهرة؟

15- كيف يمكن للأسرة أن تساهم في جعل حد لهذه الظاهرة؟

16- هل للجمعيات و الحملات التحسيسية دور في تحقيق النظافة للمدينة؟

17- ماذا تقترح على البلدية و السكان للحد من هذه الظاهرة؟

18- هل لديك شيء آخر تضيفه؟

دليل المقابلة مع العمال

1- السن

2- الحالة المدنية

3- المستوى التعليمي

4- بأي حي تقيم داخل مدينة وهران؟

5- نوع السكن الذي تقيم به؟

6- حسب رأيك هل تعتبر أن المدينة نظيفة؟

7- كيف تفسر وجود النفايات في شوارع المدينة والمحيط الخارجي؟

8- حسب رأيك ما هي أهم العوائق التي تمنع قيام النظافة في الشارع والمحيط الخارجي؟

9- ماذا تعني لك هذه الوظيفة؟ هل أنت راضي عنها؟

10- حسب رأيك هل تعتقد أن الوسائل وعدد العمال كافية لجمع النفايات؟

11- ماذا تقترح كوسائل جديدة للعمل

12- حسب رأيك إلى من تعود مسؤولية تنظيف الشارع والمحيط الخارجي؟

13- هل أنت راضي عن طريقة جمع النفايات من طرفكم؟

14- ماذا تقترح للتقليل من هذه الظاهرة؟

15- ما رأيك في فرض عقوبات وغرامات مالية على السكان للحد من رمي الأوساخ بطريقة عشوائية؟

16- ماذا تقترح لإعادة الإستفادة من هذه النفايات؟

17- هل لديك شيء آخر تضيفه؟

معطيات المقابلة الميدانية مع السكان:

رقم المقابلة	السن	الجنس	الحالة المدنية	المستوى التعليمي	المهنة	مكان الإقامة (الحي)[1]	نوع السكن
01	42	أنثى	متزوجة	ثانوي	موظفة	ياغمراسن	عمارة
02	22	ذكر	أعزب	جامعي	طالب	USTO	آخر (حي جامعي)
03	32	أنثى	عزباء	جامعي	عقود ما قبل التشغيل	Petit lac	فيلا
04	49	ذكر	متزوج	ابتدائي	ميكانيكي	Plateau	حوش
05	55	أنثى	متزوجة	ثانوي	معلمة	USTO	عمارة
06	36	ذكر	أعزب	متوسط	بطال	كنستال	فيلا
07	57	ذكر	أرمل	متوسط	تاجر	حي صباح	عمارة
08	26	أنثى	عزباء	جامعي	طالبة	مارفال	عمارة
09	71	ذكر	أرمل	أمي	متقاعد	الحمري	حوش
10	40	أنثى	مطلقة	متوسط	موظفة	حي اللوز	حي قصديري
11	59	ذكر	متزوج	ثانوي	موظف	مدينة الجديدة	حوش
12	71	أنثى	متزوجة	متوسط	متقاعدة	قمبيطة	حوش
13	30	ذكر	أعزب	جامعي	سائق أجرة	كاستور	فيلا
14	65	أنثى	متزوجة	ابتدائي	لا شيء	Planteurs	حي قصديري
15	46	ذكر	مطلق	ثانوي	موظف	عقيد لطفي	عمارة
16	62	أنثى	متزوجة	أمي	لاشيء	Saint Hubert	فيلا
17	40	ذكر	متزوج	متوسط	تاجر	حي النخيل	فيلا
18	35	أنثى	عزباء	جامعي	أستاذة	Boulangé	عمارة

[1]- حاولت المحافظة على تسمية الأحياء كما هي متداولة لدى سكان مدينة وهران .

معطيات المقابلة الميدانية مع العمال:

رقم المقابلة	السن	الجنس	الحالة المدنية	المستوى التعليمي	مكان الإقامة (الحي)[1]	نوع السكن
01	42	ذكر	متزوج	أمي	USTO	عمارة
02	27	ذكر	أعزب	متوسط	Plateau	حوش
03	32	ذكر	أعزب	ابتدائي	ياغمراسن	عمارة
04	49	ذكر	متزوج	ابتدائي	مديوني	حوش
05	51	ذكر	متزوج	أمي	مدينة الجديدة	حوش
06	36	ذكر	أعزب	متوسط	قمبيطة	حوش
07	35	ذكر	أرمل	متوسط	حي صباح	عمارة
08	29	ذكر	أعزب	ثانوي	حي اللوز	حي قصديري
09	33	ذكر	أعزب	متوسط	مارفال	عمارة
10	40	ذكر	مطلق	أمي	الحمري	حوش
11	50	ذكر	أرمل	أمي	Plenteur	حي قصديري
12	44	ذكر	متزوج	متوسط	USTO	عمارة

[1]- حاولت المحافظة على تسمية الأحياء كما هي متداولة لدى سكان مدينة وهران .

الجـــداول الإحصـــائيـــة

الجدول رقم (68) يشير إلى أهم الاقتراحات للسكان من أجل التقليل من رمي النفايات حسب متغير المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	أهم الاقتراحات للسكان من أجل التقليل من رمي النفايات					المجموع
	رمي النفايات في الأوقات والأماكن المخصصة لها	عدم رمي النفايات بطريقة عشوائية	تنظيم جمعيات ولجان أحياء	تربية الأطفال للمحافظة على المحيط الخارجي	المطالبة بتوفير المراقبة من طرف البلدية	
أمي	06	04	01	05	00	16
ابتدائي	05	05	02	07	01	20
متوسط	08	08	04	06	02	28
ثانوي	14	11	14	12	15	66
جامعي	17	14	13	10	16	70
المجموع	50	42	34	40	34	200
النسب %	%25	%21	%17	%20	%17	%100

الجدول رقم (69) يشير إلى أهم الاقتراحات للبلدية من أجل التقليل من رمي النفايات حسب متغير المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	أهم الاقتراحات للبلدية من أجل التقليل من رمي النفايات					المجموع
	توفير الحاويات	استحداث الوسائل والمشاريع لجمع النفايات	توفير العمال	تنظيم حملات تحسيسية للسكان	وضع قوانين للمراقبة	
أمي	06	03	05	01	01	16
ابتدائي	07	04	04	03	02	20
متوسط	09	05	08	02	04	28
ثانوي	08	10	13	18	17	66
جامعي	08	14	14	18	16	70
المجموع	38	36	44	42	40	200
النسب %	%19	%18	%22	%21	%20	%100

الجدول رقم (70) حسب رأي السكان إلى من تعود مسؤولية تنظيف المدينة حسب متغير السن والجنس:

السن	من المسؤول عن نظافة المدينة								المجموع
	البلدية		السكان		الاثنين معًا		الجمعيات		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
[20-16]	06	04	00	02	07	08	03	02	32
[30-21]	07	06	02	01	07	07	02	02	34
[40-31]	07	08	03	02	04	05	02	03	34
[50-41]	04	04	04	02	06	08	02	02	32
[60-51]	05	05	01	01	09	07	02	02	32
[+-61]	05	08	02	00	08	08	02	03	36
المجموع	34	35	12	08	41	43	13	14	200
المجموع	69		20		84		27		200
النسب %	%34.5		%10		%42		%13.5		%100

الجدول رقم (71) أهم الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج من خلال رمي النفايات في المحيط الخارجي حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	هل سبق وان شاركت في تنظيف المسجد				المجموع
	مختلف الأمراض	تشويه المنظر الخارجي	انتشار الحشرات والحيوانات	نقص السياحة	
أمي	08	04	04	00	16
ابتدائي	09	06	05	00	20
متوسط	11	08	07	02	28
ثانوي	16	18	14	18	66
جامعي	20	16	16	18	70
المجموع	64	52	46	38	200
النسب المئوية	%32	%26	%23	%19	%100

الجدول رقم (72) مدى تقديم شكاوى للبلدية حول مشكل النظافة داخل المحيط الخارجي حسب متغير المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	هل سبق وأن قدمت شكوى للبلدية حول مشكل النظافة		المجموع
	نعم	لا	
أمي	03	13	16
ابتدائي	05	15	20
متوسط	10	18	28
ثانوي	17	49	66
جامعي	21	49	70
المجموع	56	144	200
النسب المئوية	%28	%72	%100

الجدول رقم (73) مدى تقديم شكاوى للبلدية حول كثرة النفايات بالأسواق ونوع السكن:

نوع السكن	تقديم شكاوى للبلدية حول كثرة النفايات بالأسواق				المجموع
	نعم	النسب %	لا	النسب %	
فيلا	19	%47.5	21	%52.5	40
عمارة	27	%33	53	%67	80
حوش	09	%20	36	%80	45
قصديري	05	%20	20	%80	25
آخر	04	%40	06	%60	10
المجموع	64		136		200
النسب %	%32		%68		%100

الجدول رقم (74) مدى مساهمة تهيئة الفضاءات الخارجية في الحد من ظاهرة الأوساخ حسب نوع السكن:

نوع السكن	هل التهيئة العمرانية الجيّدة تساهم في الحد من الأوساخ		المجموع
	نعم	لا	
فيلا	35	05	40
عمارة	68	12	80
حوش	40	05	45
قصديري	23	02	25
آخر	06	04	10
المجموع	172	28	200
النسب %	%86	%14	%100

الجدول رقم (75) مدى مطالبة السكان بهذه التهيئة العمرانية حسب نوع السكن:

نوع السكن	مطالبة السكان بهذه التهيئة العمرانية				المجموع
	نعم	النسب %	لا	النسب %	
فيلا	23	%57	17	%43	40
عمارة	19	%24	61	%76	80
حوش	12	%27	33	%73	45
قصديري	21	%84	04	%16	25
آخر	03	%30	07	%70	10
المجموع	78		122		200
النسب %	%39		%61		%100

الجدول رقم (76) مدى توفر للعمال الوسائل لجمع النفايات حسب آراء السكان:

السن	مدى توفر للعمال الوسائل لجمع النفايات حسب آراء السكان				المجموع
	نعم		لا		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
[20-16]	05	06	11	10	32
[30-21]	06	01	12	15	34
[40-31]	02	03	14	15	34
[50-41]	04	07	12	09	32
[60-51]	05	06	12	09	32
[61- +]	03	04	14	15	36
المجموع	25	27	75	73	200
المجموع	52		148		200
النسبة المئوية	%26		%74		%100

الجدول رقم (77) مدى رضى السكان على طريقة وكيفية جمع النفايات من طرف العمال:

السن	مدى رضى السكان على طريقة جمع النفايات من طرف العمال				المجموع
	نعم		لا		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
[20-16]	08	04	08	12	32
[30-21]	07	00	11	16	34
[40-31]	05	07	11	11	34
[50-41]	04	07	12	09	32
[60-51]	10	07	07	08	32
[61- +]	03	06	14	13	36
المجموع	37	31	63	69	200
المجموع	68		132		200
النسبة المئوية	%34		%66		%100

أحافظ على النظافة في مدرستي

ألاحظ

- لاحظ الصُور 1-2-3

- مَا رَأْيُكَ فِيمَا يَقُومُ بِهِ كل طِفْلٍ؟
- كَيْفَ تُسَاهِمُ فِي نَظَافَةِ القِسْمِ ؟

- مَاذَا تمثِّلُ الصُّورَةُ ؟
- مَارأيُكَ فِيمَا يَقومُ بِهِ هَؤلاءِ التَّلاميذُ ؟
- مَاذَا يَجِبُ أن تَتَجَنَّبَ فِي مِثْلِ هَذَا المَكانِ؟

- مَا العَمَلُ الَّذِي يَقُومُ بِهِ هَذَا العَامِلُ؟
- كَيْفَ تُسَاعِدُهُ ؟
- مَا هُوَ وَاجِبُكَ نَحْوَهُ ؟

أشارك في حملات التطوع

ألاحظ

- لاحظ الصُّور 1-2-3

- مَا الفَائِدَةُ مِن حَمَلاَتِ التَّطَوُّعِ ؟
- عَلَى مَاذَا تَدُلُّ المُشَارَكَةُ فِي الأَعْمَالِ التَّطَوُّعِيَّةِ ؟
- هَلْ شَارَكْتَ يَومًا فِي عَمَلٍ تَطَوُّعِيٍّ ؟ مَا هُوَ ؟
- هَل أَعْجَبَكَ العَمَلُ ؟ لِمَاذَا ؟

- مَا العَمَلُ الَّذِي يَقُومُ بِهِ هَؤُلاَءِ النَّاس؟
- كَيْفَ نُسَمِّي العَمَلَ الَّذِي يُشَارِك فِيهِ الكَثِيْر مِنَ النَّاسِ ؟
- أُذْكُرْ بَعْضَ الأَعْمَالِ التَّطَوُّعِيَّةِ الأُخْرَى.

البيئة والمحافظة عليها

تجد في هذا المجال :

1 - أُحَافِظُ عَلَى المَاء
2 - أُحَافِظُ عَلَى النَّظَافَةِ
3 - أُحَافِظُ عَلَى المسَاحَاتِ الخَضْرَاءِ
4 - أَحْتَفِلُ بِعِيدِ الشَّجَرَةِ

في نِهَايَةِ هَذَا المَجَالِ تَكُونُ قَادِرًا عَلَى:

- حُسنِ اسْتِعْمالِ الماءِ والمحافظةِ عليه من التَّبذير والتلوُّث.
- تنظيفِ الجسمِ والثِّيابِ والمكانِ، والمداومةِ على ذلك.
- المُحافظةِ على حمايةِ المساحاتِ الخضراء.
- بيانِ قيمةِ الشَّجرةِ والمشاركةِ في عمليَّاتِ التَّشجير.

39

أُحافظ على النظافة

أُلاحِظ

- لاحظ الصُور 1-2-3

- مَاذَا تَرَى فِي الصُّورَةِ ؟
- بِمَاذَا تُنَظِّفُ أَسْنَانَكَ ؟ مَتَى تُنَظِّفُهَا ؟

- مَاذَا تَرَى فِي الصُّورَةِ ؟
- لِمَاذَا نَسْتَحِمُّ ؟
- كَمْ مَرَّةً نَسْتَحِمُّ فِي الأُسْبُوعِ ؟

- مَاذَا يَفْعَلُ هَذَا الطِّفْلُ ؟
- مَاذَا يَجِبُ أَنْ تَفْعَلَ حتَّى يَبْقَى مَكَانُكَ نَظِيفًا ؟

قانون رقم 03 – 10 مؤرّخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 43
20 جمادى الأولى عام 1424 هـ
20 يوليو سنة 2003 م

قانون رقم 03 – 10 مؤرّخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لاسيمّا المواد 119 و120 و 122 – 19 و126 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66– 154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 –156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 73– 38 المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1393 الموافق 25 يوليو سنة 1973 والمتضمن المصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المبرمة بباريس في 23 نوفمبر سنة 1972،

– وبمقتضى الأمر رقم 74 – 55 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1394 الموافق 13 مايو سنة 1974 والمتضمن المصادقة على الاتفاقية الدولية المتعلقة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات، المعدة ببروكسل في 18 ديسمبر سنة 1971،

– وبمقتضى الأمر رقم 75– 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 76 – 04 المؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 والمتعلق بالقوانين المطبقة في ميدان الأمن من أخطار الحرائق والفزع وإنشاء لجان للوقاية والحماية المدنية،

– وبمقتضى الأمر رقم 76 – 80 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون البحري، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 79– 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 82 - 10 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1402 الموافق 21 غشت سنة 1982 والمتعلق بالصيد،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلق بحماية البيئة،

- وبمقتضى القانون رقم 83-17 المؤرخ في 5 شوال عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983 والمتضمن قانون المياه، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 84 -12 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن النظام العام للغابات، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 84 -17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلّق بقوانين المالية، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلّق بحماية الصحة وترقيتها، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 87 -17 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1407 الموافق أول غشت سنة 1987 والمتعلّق بحماية الصحة النباتية،

- وبمقتضى القانون رقم 88 -08 المؤرخ في7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلّق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية،

- وبمقتضى القانون رقم 89 -23 المؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1410 الموافق 19 ديسمبر سنة 1989 والمتعلق بالتقييس، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 -08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالبلدية،

- وبمقتضى القانون رقم 90- 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 -30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 90- 31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالجمعيات،

- وبمقتضى القانون رقم 97 -02 المؤرخ في 2 رمضان عام 1418 الموافق 31 ديسمبر سنة 1997 والمتضمن قانون المالية لسنة 1998،

- وبمقتضى القانون رقم 98 - 04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،

- وبمقتضى القانون رقم 99 - 09 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420 الموافق 28 يوليو سنة 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة،

- وبمقتضى القانون رقم 01 - 10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتعلّق بقانون المناجم،

- وبمقتضى القانون رقم 01 - 11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتعلّق بالصيد البحري وتربية المائيات،

- وبمقتضى القانون رقم 01- 14 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 19 غشت سنة 2001 والمتعلّق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها،

- وبمقتضى القانون رقم 01 - 19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلّق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،

- وبمقتضى القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلّق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

- وبمقتضى القانون رقم 02-01 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلّق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات،

- وبمقتضى القانون رقم 02-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلّق بحماية الساحل وتثمينه،

- وبمقتضى القانون رقم 03-03 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 والمتعلّق بمناطق التوسع والمواقع السياحية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 63 – 344 المؤرخ في 11 سبتمبر سنة 1963 والمتضمّن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للاتفاقية الدولية حول مكافحة تلوث مياه البحر بالوقود،

– وبمقتضى المرسوم رقم 80– 14 المؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1400 الموافق 26 يناير سنة 1980 والمتضمن انضمام الجزائر إلى اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، المبرمة ببرشلونة في 16 فبراير سنة 1976،

– وبمقتضى المرسوم رقم 81–02 المؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1401 الموافق 17 يناير سنة 1981 والمتضمن المصادقة على البروتوكول الخاص بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن رمي النفايات من السفن والطائرات، الموقّع في برشلونة بتاريخ 16 فبراير سنة 1976،

– وبمقتضى المرسوم رقم 81 –03 المؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1401 الموافق 17 يناير سنة 1981 والمتضمن المصادقة على البروتوكول الخاص بالتعاون على مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالنفط والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة، الموقع في برشلونة يوم 16 فبراير سنة 1976،

– وبمقتضى المرسوم رقم 82 –437 المؤرخ في 25 صفر عام 1403 الموافق 11 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن المصادقة على بروتوكول التعاون بين دول شمال افريقيا في مجال مقاومة الزحف الصحراوي، الموقع في 5 فبراير سنة 1977 بالقاهرة،

– وبمقتضى المرسوم رقم 82 – 439 المؤرخ في 25 صفر عام 1403 الموافق 11 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية، الموقعة في 2 فبراير سنة 1971 برمزار (إيران)،

– وبمقتضى المرسوم رقم 82 – 440 المؤرخ في 25 صفر عام 1403 الموافق 11 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن المصادقة على الاتفاقية الإفريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، الموقّعة في 15 سبتمبر سنة 1968 بمدينة الجزائر،

– وبمقتضى المرسوم رقم 82 – 441 المؤرخ في 25 صفر عام 1403 الموافق 11 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى البروتوكول المتعلق بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من [illegible] 17 ماي سنة 1980 بأثينا،

– وبمقتضى المرسوم رقم 82–498 المؤرخ في 9 ربيع الأول عام 1403 الموافق 25 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، الموقعة بواشنطن في 3 مارس سنة 1973،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 92–354 المؤرّخ في 25 ربيع الأول عام 1413 الموافق 23 سبتمبر سنة 1992 والمتضمن الإنضمام إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، المبرمة في فيينا يوم 22 مارس سنة 1985،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 92–355 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1413 الموافق 23 سبتمبر سنة 1992 والمتضمن الانضمام إلى برتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، الذي أبرم في مونتريال يوم 16 سبتمبر سنة 1987 وإلى تعديلاته (لندن 27 و29 يونيو سنة 1990)،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 93–99 المؤرخ في 18 شوال عام 1413 الموافق 10 أبريل سنة 1993 والمتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ الموافق عليها من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 9 مايو سنة 1992،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 95–163 المؤرخ في 7 محرّم عام 1416 الموافق 6 يونيو سنة 1995 والمتضمن المصادقة على الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، الموقع عليها في ريو دي جانيرو في 5 يونيو سنة 1992،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 98–123 المؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1418 الموافق 18 أبريل سنة 1998 والمتضمن المصادقة على بروتوكول عام 1992 لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث الزيتي لعام 1969 ،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 98–158 المؤرخ في 19 محرّم عام 1419 الموافق 16 مايو سنة 1998 والمتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مع التحفظ إلى اتفاقيه بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

حكم تمهيدي

المادة الأولى : يحدد هذا القانون قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

الباب الأول
أحكام عامة

المادة 2 : تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، على الخصوص، إلى مايأتي :

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة،
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم،
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها،
- إصلاح الأوساط المتضررة،
- ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء،
- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور بمختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

المادة 3 : يتأسس هذا القانون على المبادئ العامة الآتية :

- **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي**، الذي ينبغي بمقتضاه، على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر يعتبر بالتنوع البيولوجي.

- **مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية**، الذي ينبغي بمقتضاه، تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض والتي تعتبر في كل الحالات، جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة.

- **مبدأ الاستبدال**، الذي يمكن بمقتضاه، استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة مادامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.

- **مبدأ الإدماج**، الذي يجب بمقتضاه، دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.

- **مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر**، ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة. ويلزم كل شخص، يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة، مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.

- **مبدأ الحيطة**، الذي يجب بمقتضاه، ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية، سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة، للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة، ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة.

- **مبدأ الملوث الدافع**، الذي يتحمل بمقتضاه، كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن و بيئتها إلى حالتهما الأصلية.

- **مبدأ الإعلام والمشاركة**، الذي يكون بمقتضاه، لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة، والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

المادة 4 : يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي :

المجال المحمي : منطقة مخصصة لحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المشتركة.

الفضاء الطبيعي : كل إقليم أو جزء من إقليم يتميز بخصائصه البيئوية، ويشتمل بصفة خاصة على المعالم الطبيعية والمناظر والمواقع.

المدى الجغرافي : مجال جغرافي تبقى فيه مجموعة العوامل الفيزيائية والكيميائية للبيئة ثابتة بشكل محسوس.

التنمية المستدامة : مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.

التنوع البيولوجي : قابلية التغير لدى الأجسام الحية من كل مصدر، بما في ذلك الأنظمة البيئية البرية والبحرية وغيرها من الأنظمة البيئية المائية والمركبات الإيكولوجية التي تتألف منها. وهذا يشمل التنوع ضمن الأصناف وفيما بينها، وكذا تنوع النظم البيئية.

النظام البيئي : هو مجموعة ديناميكية مشكلة من أصناف النباتات والحيوانات، وأعضاء مميزة وبيئتها غير الحية، والتي حسب تفاعلها تشكل وحدة وظيفية.

البيئة : تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية.

التلوث : كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية.

تلوث المياه : إدخال أية مادة في الوسط المائي، من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية والكيميائية و/أو البيولوجية للماء، وتتسبب في مخاطر على صحة الإنسان، وتضر بالحيوانات والنباتات البرية والمائية وتمس بجمال المواقع، أو تعرقل أي استعمال طبيعي آخر للمياه.

التلوث الجوي : إدخال أية مادة في الهواء أو الجو بسبب انبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزيئات سائلة أو صلبة، من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي.

الموقع : جزء من الإقليم يتميز بوضعيته الجغرافية و/أو بتاريخه.

الباب الثاني

أدوات تسيير البيئة

المادة 5 : تتشكل أدوات تسيير البيئة من :

- هيئة للإعلام البيئي،
- تحديد المقاييس البيئية،
- تخطيط الأنشطة البيئية التي تقوم بها الدولة،
- نظام لتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية،
- تحديد للأنظمة القانونية الخاصة والهيئات الرقابية،
- تدخل الأفراد والجمعيات في مجال حماية البيئة.

الفصل الأول

الإعلام البيئي

المادة 6 : ينشأ نظام شامل للإعلام البيئي، ويتضمن ما يأتي :

- شبكات جمع المعلومة البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص،
- كيفيات تنظيم هذه الشبكات وكذلك شروط جمع المعلومات البيئية،
- إجراءات وكيفيات معالجة وإثبات صحة المعطيات البيئية،
- قواعد المعطيات حول المعلومات البيئية العامة، العلمية والتقنية والإحصائية والمالية والاقتصادية المتضمنة للمعلومات البيئية الصحيحة،
- كل عناصر المعلومات حول مختلف الجوانب البيئية على الصعيدين الوطني والدولي،
- إجراءات التكفل بطلبات الحصول على المعلومات وفق أحكام المادة 7 أدناه.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفرع الأول

الحق العام في الإعلام البيئي

المادة 7 : لكل شخص طبيعي أو معنوي يطلب من الهيئات المعنية معلومات متعلقة بحالة البيئة، الحق في الحصول عليها.

يمكن أن تتعلق هذه المعلومات بكل المعطيات المتوفرة في أي شكل مرتبط بحالة البيئة والتنظيمات والتدابير والإجراءات الموجهة لضمان حماية البيئة وتنظيمها.

تحدد كيفيات إبلاغ هذه المعلومات عن طريق التنظيم.

الفرع الثاني

الحق الخاص في الإعلام البيئي

المادة 8 : يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي بحوزته معلومات متعلقة بالعناصر البيئية التي يمكنها التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الصحة العمومية، تبليغ هذه المعلومات إلى السلطات المحلية و/أو السلطات المكلفة بالبيئة.

المادة 9 : دون الإخلال بالأحكام التشريعية في هذا المجال، للمواطنين الحق في الحصول على المعلومات عن الأخطار التي يتعرضون لها في بعض مناطق الإقليم، وكذا تدابير الحماية التي تخصهم.

يطبق هذا الحق على الأخطار التكنولوجية والأخطار الطبيعية المتوقعة.

تحدد شروط هذا الحق، وكذا كيفيات تبليغ المواطنين بتدابير الحماية، عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني

تحديد المقاييس البيئية

المادة 10 : تضمن الدولة حراسة مختلف مكونات البيئة.

يجب على الدولة أن تضبط القيم القصوى ومستوى الإنذار وأهداف النوعية، لاسيما فيما يتعلق بالهواء والماء والأرض وباطن الأرض، وكذا إجراءات دراسة هذه الأوساط المستقبلة، والتدابير التي يجب اتخاذها في حالة وضعية خاصة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 11 : تسهر الدولة على حماية الطبيعة والمحافظة على السلالات الحيوانية والنباتية بمواضعها، والإبقاء على التوازنات البيولوجية والأنظمة البيئية، والمحافظة على الموارد الطبيعية من كل أسباب التدهور التي تهددها بالزوال، وذلك باتخاذ كل التدابير لتنظيم وضمان الحماية.

المادة 12 : زيادة على أحكام المادتين 10 و11 أعلاه، تخضع البيئة لحراسة ومراقبة ذاتيتين.

تحدد آليات وإجراءات هذه الحراسة والمراقبة ذاتيتين وكذا الأنشطة والمناطق والأوساط المستقبلة ومحتوياتها، وكيفيات تنفيذها، عن طريق تنظيم.

الفصل الثالث

تخطيط الأنشطة البيئية

المادة 13 : تعدّ الوزارة المكلفة بالبيئة مخططا وطنيا للنشاط البيئي والتنمية المستدامة.

يحدد هذا المخطط مجمل الأنشطة التي تعتزم دولة القيام بها في مجال البيئة.

المادة 14 : يعد المخطط الوطني للنشاط البيئي لتنمية المستدامة لمدة خمس (5) سنوات.

تحدد كيفيات المبادرة بهذا المخطط والمصادقة عليه وتعديله عن طريق التنظيم

الفصل الرابع

نظام تقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية :
دراسات التأثير

المادة 15 : تخضع، مسبقا وحسب الحالة، لدراسة تأثير أو لموجز التأثير على البيئة، مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة، التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا، على البيئة، لا سيما على الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الإيكولوجية وكذلك على إطار ونوعية المعيشة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 16 : يحدد عن طريق التنظيم محتوى دراسة التأثير الذي يتضمن على الأقل ما يأتي :

- عرض عن النشاط المزمع القيام به،
- وصف للحالة الأصلية للموقع وبيئته اللذين قد يتأثران بالنشاط المزمع القيام به،
- وصف للتأثير المحتمل على البيئة وعلى صحة الإنسان بفعل النشاط المزمع القيام به، والحلول البديلة المقترحة،
- عرض عن آثار النشاط المزمع القيام به على التراث الثقافي، وكذا تأثيراته على الظروف الاجتماعية - الاقتصادية،
- عرض عن تدابير التخفيف التي تسمح بالحد أو بإزالة، وإذا أمكن بتعويض، الآثار المضرة بالبيئة والصحة.

كما يحدد التنظيم ما يأتي :

- الشروط التي يتم بموجبها نشر دراسة التأثير،
- محتوى موجز التأثير،
- قائمة الأشغال التي، بسبب أهمية تأثيرها على البيئة، تخضع لإجراءات دراسة التأثير،
- قائمة الأشغال التي، بسبب ضعف تأثيرها على البيئة، تخضع لإجراءات موجز التأثير.

الفصل الخامس

الأنظمة القانونية الخاصة

المادة 17 : تنشأ بموجب هذا القانون أنظمة قانونية خاصة للمؤسسات المصنفة والمجالات المحمية.

الفرع الأول

المؤسسات المصنفة

المادة 18 : تخضع لأحكام هذا القانون المصانع والورشات والمشاغل ومقالع الحجارة والمناجم،

وبصفة عامة المنشآت التي يستغلها أو يملكها كل شخص طبيعي أو معنوي، عمومي أو خاص، والتي قد تتسبب في أخطار على الصحة العمومية والنظافة والأمن والفلاحة والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية و المواقع والمعالم والمناطق السياحية، أو قد تتسبب في المساس براحة الجوار.

المادة 19 : تخضع المنشآت المصنفة، حسب أهميتها وحسب الأخطار أو المضار التي تنجر عن استغلالها، لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة والوزير المعني عندما تكون هذه الرخصة منصوصا عليها في التشريع المعمول به، ومن الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي.

وتخضع لتصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، المنشآت التي لا تتطلب إقامتها دراسة تأثير ولا موجز التأثير.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 20 : بالنسبة للمنشآت التابعة للدفاع الوطني، يتم تنفيذ أحكام المادة 19 أعلاه من قبل الوزير المكلف بالدفاع الوطني.

المادة 21 : يسبق تسليم الرخصة المنصوص عليها في المادة 19 أعلاه، تقديم دراسة التأثير أو موجز التأثير، وتحقيق عمومي ودراسة تتعلق بالأخطار والانعكاسات المحتملة للمشروع على المصالح المذكورة في المادة 18 أعلاه، وعند الاقتضاء، بعد أخذ رأي الوزارات والجماعات المحلية المعنية.

لا تمنح هذه الرخصة إلا بعد استيفاء الاجراءات المذكورة في الفقرة أعلاه.

المادة 22 : تنجز دراسة التأثير أو موجز التأثير على البيئة وعلى نفقة صاحب المشروع من طرف مكاتب دراسات، أو مكاتب خبرات، أو مكاتب استشارات معتمدة من الوزارة المكلفة بالبيئة.

المادة 23 : بخصوص المنشآت المصنفة، يحدد عن طريق التنظيم ما يأتي :

– قائمة هذه المنشآت،

– كيفيات تسليم وتعليق وسحب الرخصة المنصوص عليها في المادة 19 أعلاه،

– المقتضيات العامة المطبقة على هذه المنشآت،

– المقتضيات التقنية الخاصة المطبقة على بعض أصناف هذه المنشآت،

– الشروط والكيفيات التي تتم فيها مراقبة هذه المنشآت، ومجمل التدابير المعلقة أو التحفظية التي تمكن من إجراء هذه المراقبة.

المادة 24 : تطبق أحكام المادة 23 أعلاه على المنشآت الجديدة.

تحدد الشروط التي تطبق بمقتضاها أحكام المادة 23 أعلاه على المنشآت الموجودة عن طريق التنظيم.

المادة 25 : عندما تنجم عن استغلال منشأة غير واردة في قائمة المنشآت المصنفة، أخطار أو أضرار تمس بالمصالح المذكورة في المادة 18 أعلاه، وبناء على تقرير من مصالح البيئة يعذر الوالي المستغل ويحدد له أجلا لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة الأخطار أو الأضرار المثبتة.

إذا لم يمتثل المستغل في الأجل المحدد، يوقف سير المنشأة إلى حين تنفيذ الشروط المفروضة، مع اتخاذ التدابير المؤقتة الضرورية بما فيها التي تضمن دفع مستحقات المستخدمين مهما كان نوعها.

المادة 26 : يتعين على بائع أرض استغلت أو تستغل فيها منشأة خاضعة لترخيص، إعلام المشتري كتابيا بكل المعلومات حول الأخطار والانعكاسات الناجمة عن هذا الاستغلال، سواء تعلق الأمر بالأرض أو بالمنشأة.

المادة 27 : تقع المصاريف المتعلقة بتنفيذ التحاليل والخبرات الضرورية لتطبيق أحكام هذا الفصل، على عاتق المستغل.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 28 : يعين كل مستغل لمنشأة مصنفة خاضعة لترخيص مندوبا للبيئة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفرع الثاني

المجالات المحمية

المادة 29 : تعتبر مجالات محمية وفق هذا القانون، المناطق الخاضعة إلى أنظمة خاصة لحماية المواقع والأرض والنبات والحيوان والأنظمة البيئية، وبصفة عامة تلك المتعلقة بحماية البيئة.

المادة 30 : تتكون الأنظمة الخاصة المذكورة في المادة 29 أعلاه، من قواعد تحديدية في مجال المنشآت

نسانية والأنشطة الاقتصادية مختلفة الأنواع، وكذا كل تدابير ضمان المحافظة على مكونات البيئة التي دف التصنيف، حسب هذه الأنظمة الخاصة، إلى حمايتها

المادة 31 : تتكون المجالات المحمية من :

- المحمية الطبيعية التامة،
- الحدائق الوطنية،
- المعالم الطبيعية،
- مجالات تسيير المواضع والسلالات،
- المناظر الأرضية والبحرية المحمية،
- المجالات المحمية للمصادر الطبيعية المسيرة.

المادة 32 : بناء على تقرير الوزير المكلف بالبيئة، تحدد تدابير الحماية الخاصة لكل نوع من مجال المحمي، وقواعد الحراسة ومراقبة مقتضيات المعنية بها، وكذلك كيفيات وشروط تصنيفها أو حذفها من التصنيف في كل الأنواع عنية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق تنظيم.

المادة 33 : يمكن التصنيف المذكور أعلاه فرض ام خاص، وعند الاقتضاء حظر داخل المجال المحمي ن عمل من شأنه أن يضر بالتنوع الطبيعي، وبصفة امة حظر كل عمل من شأنه أن يشوه طابع المجال حمي، ويتعلق هذا الحظر خصوصا بالصيد والصيد البحري والأنشطة الفلاحية والغابية والرعوية و صناعية والمنجمية و الإشهارية والتجارية، وإنجاز شغال، واستخراج المواد القابلة أو غير القابلة للبيع، واستعمال المياه، وتنقل المارة أيا كانت سيلة المستخدمة، وشروط الحيوانات الأليفة، والتحليق فوق المجال المحمي.

يمكن تحديد تبعات خاصة بالنسبة للمناطق المسماة "محميات تامة"، وذلك لضمان قدر أكبر من ماية لبعض فصائل التنوع البيولوجي لغاية علمية، في جزء أو عدة أجزاء من المجال المحمي.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق تنظيم.

المادة 34 : تتبع آثار التصنيف الإقليم المصنف بعنوان الطرف الذي تؤول إليه الملكية.

ويتعين على كل من يتصرف في إقليم مصنف وفق هذا القانون أو يؤجره أو يتنازل عنه، إعلام المشتري أوالمستأجر أوالمتنازل له بوجود التصنيف، تحت طائلة البطلان.

ويتعين عليه أيضا تبليغ الإدارة المكلفة بالمجالات المعنية بكل عملية بيع أو إيجار أو تنازل في أجل لا يتجاوز خمسة عشر(15) يوما.

الفصل السادس

تدخل الأشخاص و الجمعيات في مجال حماية البيئة

المادة 35 : تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي، في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به.

المادة 36 : دون الإخلال بالأحكام القانونية السارية المفعول، يمكن الجمعيات المنصوص عليها في المادة 35 أعلاه، رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام.

المادة 37 : يمكن الجمعيات المعتمدة قانونا ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الوقائع التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عنها، وتشكل هذه الوقائع مخالفة للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة، وتحسين الإطار المعيشي وحماية الماء والهواء والجو والأرض وباطن الأرض والفضاءات الطبيعية والعمران ومكافحة التلوث.

المادة 38 : عندما يتعرض أشخاص طبيعيون لأضرار فردية تسبب فيها فعل الشخص نفسه، وتعود إلى مصدر مشترك في الميادين المذكورة في المادة 37 أعلاه، فإنه يمكن كل جمعية معتمدة بمقتضى المادة 35 أعلاه، وإذا ما فوضها على الأقل شخصان(2) طبيعيان معنيان، أن ترفع باسمهما دعوى التعويض أمام أية جهة قضائية.

يجب أن يكون التفويض الذي يمنحه كل شخص معني كتابيا.

يمكن الجمعية التي ترفع دعوى قضائية عملا بالفقرتين السابقتين ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني أمام أية جهة قضائية جزائية.

الباب الثالث

مقتضيات الحماية البيئية

المادة 39 : يؤسس هذا القانون مقتضيات لحماية ما يأتي

- التنوع البيولوجي،
- الهواء والجو،
- الماء والأوساط المائية،
- الأرض وباطن الأرض،
- الأوساط الصحراوية،
- الإطار المعيشي.

الفصل الأول

مقتضيات حماية التنوع البيولوجي

المادة 40 : بغض النظر عن أحكام القانونين المتعلقين بالصيد والصيد البحري، وعندما تكون هناك منفعة علمية خاصة أو ضرورة تتعلق بالتراث البيولوجي الوطني، تبرر الحفاظ على فصائل حيوانية غير أليفة أو فصائل نباتية غير مزروعة، يمنع ما يأتي :

- إتلاف البيض والأعشاش أو سلبها، وتشويه الحيوانات من هذه الفصائل أو إبادتها أو مسكها أو تحنيطها، وكذا نقلها أو استعمالها أو عرضها للبيع وبيعها أو شرائها حية كانت أم ميتة.

- إتلاف النبات من هذه الفصائل أو قطعه أو تشويهه أو استنصاله أو قطفه أو أخذه وكذا استثماره في أي شكل تتخذه هذه الفصائل أثناء دورتها البيولوجية، أو نقله أو استعماله أو عرضه للبيع، أو بيعه أو شرائه، وكذا حيازة عينات مأخوذة من الوسط الطبيعي.

- تخريب الوسط الخاص بهذه الفصائل الحيوانية أو النباتية، أو تعكيره أو تدهوره.

المادة 41 : تحدد قائمة الفصائل الحيوانية غير الأليفة والفصائل النباتية غير المزروعة المحمية، مع الأخذ بعين الاعتبار شروط إعادة تكوين الوسط الطبيعي والمواضع، وكذا مقتضيات حماية بعض الفصائل الحيوانية أثناء الفترات والظروف التي تكون فيها على الخصوص أكثر عرضة للتضرر.

يحدد أيضا لكل فصيلة ما يأتي :

- طبيعة الحظر المذكور في المادة 40 أعلاه، والذي يكون قابلا للتطبيق،
- مدة الحظر وأجزاء الإقليم المعنية به وكذا فتراته خلال السنة التي يطبق فيها.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 42 : دون الإخلال بأحكام هذا القانون والنصوص التشريعية السارية المفعول، يحق لكل شخص حيازة حيوان شريطة مراعاته لحقوق الغير ومستلزمات إطار المعيشة والصحة والأمن والنظافة، ودون المساس بحياة وصحة هذا الحيوان.

المادة 43 : دون الإخلال بالأحكام التشريعية المعمول بها والمتعلقة بالمنشآت المصنفة لحماية البيئة، يخضع فتح مؤسسات تربية فصائل الحيوانات غير الأليفة وبيعها وإيجارها وعبورها، وكذا فتح مؤسسات مخصصة لعرض عينات حية من حيوان محلي أو أجنبي للجمهور، إلى ترخيص.

تحدد كيفيات وشروط منح هذا الترخيص، وكذا القواعد التي تطبق على المؤسسات الموجودة عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني

مقتضيات حماية الهواء والجو

المادة 44 : يحدث التلوث الجوي، في مفهوم هذا القانون، بإدخال، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، في الجو وفي الفضاءات المغلقة، مواد من طبيعتها :

- تشكيل خطر على الصحة البشرية،
- التأثير على التغيرات المناخية أو إفقار طبقة الأوزون،
- الإضرار بالموارد البيولوجية والأنظمة البيئية،
- تهديد الأمن العمومي،
- إزعاج السكان،
- إفراز روائح كريهة شديدة،
- الإضرار بالإنتاج الزراعي والمنتجات الزراعية الغذائية،
- تشويه البنايات والمساس بطابع المواقع،
- إتلاف الممتلكات المادية.

المادة 45 : تخضع عمليات بناء واستغلال واستعمال البنايات والمؤسسات الصناعية والتجارية والحرفية والزراعية وكذلك المركبات والمنقولات الأخرى، إلى مقتضيات حماية البيئة وتفادي إحداث التلوث الجوي والحد منه.

المادة 46 : عندما تكون الانبعاثات الملوثة للجو تشكل تهديدا للأشخاص والبيئة أو الأملاك، يتعين على المتسببين فيها اتخاذ التدابير الضرورية لإزالتها أو تقليصها.

يجب على الوحدات الصناعية اتخاذ كل التدابير اللازمة للتقليص أو الكف عن استعمال المواد المتسببة في إفقار طبقة الأوزون.

المادة 47 : طبقا للمادتين 45 و46 أعلاه، يحدد التنظيم المقتضيات المتعلقة على الخصوص بما يأتي :

1- الحالات والشروط التي يمنع فيها أو ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو، وكذلك الشروط التي تتم فيها المراقبة،

2 - الآجال التي يستجاب خلالها إلى هذه الأحكام فيما يخص البنايات والمركبات والمنقولات الأخرى الموجودة بتاريخ صدور النصوص التنظيمية الخاصة بها،

3 - الشروط التي ينظم و يراقب بموجبها تطبيقا للمادة 45 أعلاه، بناء العمارات و فتح المؤسسات غير المسجلة في قائمة المنشآت المصنفة المنصوص عليها في المادة 23 أعلاه، وكذلك تجهيز المركبات وصنع الآلات المنقولة واستعمال الوقود والمحروقات،

4 - الحالات والشروط التي يجب فيها على السلطات المختصة اتخاذ كل الإجراءات النافذة على وجه الاستعجال للحد من الاضطراب قبل تدخل أي حكم قضائي.

الفصل الثالث

مقتضيات حماية المياه والأوساط المائية

الفرع الأول

حماية المياه العذبة

المادة 48 : دون الإخلال بالأحكام التشريعية المعمول بها، تهدف حماية المياه والأوساط المائية إلى التكفل بتلبية المتطلبات الآتية والتوفيق بينها :

- التزويد بالمياه واستعمالاتها وآثارها على الصحة العمومية والبيئة طبقا للتشريع المعمول به،
- توازن الأنظمة البيئية المائية والأوساط المستقبلة وخاصة الحيوانات المائية،
- التسلية والرياضات المائية وحماية المواقع،
- المحافظة على المياه ومجاريها.

المادة 49 : تكون المياه السطحية والجوفية ومجاري المياه والبحيرات والبرك والمياه الساحلية، وكذلك مجموع الأوساط المائية محل جرد مع بيان درجة تلوثها.

تعد لكل نوع من هذه المياه مستندات خاصة حسب معايير فيزيائية وكيميائية وبيولوجية وجرثومية لتحديد حالة كل نوع منها.

يحدد التنظيم :

- إجراءات إعداد المستندات والجرد المذكور في الفقرة أعلاه وكذلك كيفيات وآجال المراقبة،

- المواصفات التقنية والمعايير الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والجرثومية، التي يجب أن تستوفيها مجاري المياه، وأجزاء مجاري المياه والبحيرات والبرك والمياه الساحلية والمياه الجوفية،

- أهداف النوعية المحددة لها،

- تدابير الحماية أو التجديد التي يجب القيام بها لمكافحة التلوثات المثبتة.

المادة 50 : يجب أن تكون مفرزات منشآت التفريغ عند تشغيلها مطابقة للشروط المحددة عن طريق التنظيم.

يحدد التنظيم أيضا على الخصوص ما يأتي :

1 - شروط تنظيم أو منع التدفقات والسيلان والطرح والترسيب المباشر أو غير المباشر للمياه والمواد، وبصفة عامة كل فعل من شأنه المساس بنوعية المياه السطحية أو الباطنية أو الساحلية،

2 - الشروط التي من خلالها تتم مراقبة الخصوصيات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والجرثومية لمياه التدفقات، وكذا شروط أخذ العينات وتحليلها.

المادة 51 : يمنع كل صبّ أو طرح للمياه المستعملة أو رمي للنفايات، أيا كانت طبيعتها، في المياه المخصصة لإعادة تزويد طبقات المياه الجوفية وفي الآبار والحفر ومسراديب جذب المياه التي غيّر تخصيصها.

الفرع الثاني

حماية البحر

المادة 52 : مع مراعاة الأحكام التشريعية المعمول بها والمتعلقة بحماية البيئة البحرية، يمنع داخل المياه البحرية الخاضعة للقضاء الجزائري، كل صب أو غمر أو ترميد لمواد من شأنها :

– الإضرار بالصحة العمومية والأنظمة البيئية البحرية،

– عرقلة الأنشطة البحرية بما في ذلك الملاحة والتربية المائية والصيد البحري،

– إفساد نوعية المياه البحرية من حيث استعمالها،

– التقليل من القيمة الترفيهية والجمالية للبحر والمناطق الساحلية، والمساس بقدراتهما السياحية.

تحدد قائمة المنوّاد المذكورة في هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 53 : يجوز للوزير المكلف بالبيئة، بعد تحقيق عمومي، أن يقترح تنظيميات ويرخّص بالصّب أو بالغمر أو بالترميد في البحر، ضمن شروط تضمن بموجبها هذه العمليات انعدام الخطر وعدم الإضرار.

المادة 54 : لا تطبق أحكام المادة 53 أعلاه، في حالات القوة القاهرة الناجمة عن التقلبات الجوية أو عن كل العوامل الأخرى، وعندما تتعرض للخطر حياة البشر أو أمن السفينة أو الطائرة.

المادة 55 : يشترط في عمليات شحن أو تحميل كل المواد أو النفايات الموجهة للغمر في البحر، الحصول على ترخيص يسلمه الوزير المكلف بالبيئة.

تعادل تراخيص الشحن أو التحميل بمفهوم هذه المادة، تراخيص الغمر.

تحدد شروط تسليم واستعمال وتعليق وسحب هذه التراخيص عن طريق التنظيم.

المادة 56 : في حالة وقوع عطب أو حادث في المياه الخاضعة للقضاء الجزائري، لكل سفينة أو طائرة أو آلية أو قاعدة عائمة تنقل أو تحمل مواد ضارة أو خطيرة أو محروقات، من شأنها أن تشكل خطرا كبيرا لا يمكن دفعه، ومن طبيعته إلحاق الضرر بالساحل والمنافع المرتبطة به، يعذر صاحب السفينة أو الطائرة أو الآلية أو القاعدة العائمة باتخاذ كل التدابير اللازمة لوضع حد لهذه الأخطار.

وإذا ظل هذا الإعذار دون جدوى، أو لم يسفر عن النتائج المنتظرة في الأجل المحدد، أو في حالة الاستعجال، تأمر السلطة المختصة بتنفيذ التدابير اللازمة على نفقة المالك.

المادة 57 : يتعين على ربان كل سفينة تحمل بضائع خطيرة أو سامة أو ملوثة، وتعبر بالقرب من المياه الخاضعة للقضاء الجزائري أو داخلها، أن يبلغ عن كل حادث ملاحي يقع في مركبه ومن شأنه أن يهدد بتلويث أو إفساد الوسط البحري والمياه والسواحل الوطنية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 58 : يكون كل مالك سفينة تحمل شحنة من المحروقات، تسببت في تلوث نتج عن تسرب أوصب محروقات من هذه السفينة، مسؤولا عن الأضرار الناجمة عن التلوث وفق الشروط والقيود المحددة بموجب الاتفاقية الدولية حول المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن التلوث بواسطة المحروقات.

الفصل الرابع

مقتضيات حماية الأرض وباطن الأرض

المادة 59 : تكون الأرض وباطن الأرض والثروات التي تحتوي عليها بصفتها موارد محدودة قابلة أو غير قابلة للتجديد، محمية من كل أشكال التدهور أو التلوث.

المادة 60 : يجب أن تخصص الأرض للاستعمال المطابق لطابعها، ويجب أن يكون استعمالها لأغراض تجعل منها غير قابلة للاسترداد محدودا.

يتم تخصيص وتهيئة الأراضي لأغراض زراعية أو صناعية أو عمرانية أو غيرها طبقا لمستندات العمران والتهيئة ومقتضيات الحماية البيئية.

المادة 61 : يجب أن يخضع استغلال موارد باطن الأرض لمبادئ هذا القانون خصوصا مبدأ العقلانية.

المادة 62 : تحدد عن طريق التنظيم ما يأتي :

1 – شروط و تدابير خاصة للحماية البيئية المتخذة لمكافحة التصحر والإنجراف وضياع الأراضي القابلة للحرث والملوحة وتلوث الأرض ومواردها بالمواد الكيميائية، أو كل مادة أخرى يمكن أن تحدث ضررا بالأرض في الأمدين القصير أو الطويل،

2 – الشروط التي يمكن أن تستعمل وفقها الأسمدة والمواد الكيميائية الأخرى في الأشغال الفلاحية لا سيما :

– قائمة المواد المرخص بها،

– الكميات المرخص بها، وكيفيات استعمالها دون الإضرار بنوعية التربة أو الأوساط المستقبلة الأخرى.

الفصل الخامس

حماية الأوساط الصحراوية

المادة 63 : يجب أن تشمل مـ...خططات مكافحـة ...حر الانشغالات البيئية.

تحدد كيفيات المبادرة بهذه المخططات وإعدادها ...تويباتها والمصادقة عليها، وكذلك كيفيات تنفيذها ...ريق التنظيم.

المادة 64 : تحدد كيفيات وتدابير الحفاظ على ...نمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي للأوساط ...صحراوية، وتعويض هشاشة وحساسية مكوناتها ...ئية، وكذا المناطق المعنية بهذه الحماية عن طريق ...ظيم.

الفصل السادس

حماية الإطار المعيشي

المادة 65 : دون الإخلال بالأحكام التشريعية ...معمول بها والمتعلقة بالعمران، ومع مراعاة ...تبارات حماية البيئة، تصنف الغابات الصغيرة ...دائق العمومية والمساحات الترفيهية، وكل ...ساحة ذات منفعة جماعية تساهم في تحسين ...ار المعيشي.

تحدد كيفيات هذا التصنيف عن طريق التنظيم.

المادة 66 : يمنع كل إشهار:

1- على العقارات المصنفة ضمن الآثار ...يخية،

2 - على الآثار الطبيعية والمواقع المصنفة ،

3 - في المساحات المحمية،

4 - في مباني الإدارات العمومية ،

5- على الأشجار.

يمكن منع كل إشهار على عقارات ذات طابع ...الي أو تاريخي حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

المادة 67 : مع مراعاة أحكام المادة 66 أعلاه، يسمح بالإشهار في التجمعات السكانية، شريطة ...لتزام بالمقتضيات المتعلقة بالمكان والمساحة ...رتفاع والصيانة المحددة في التنظيم المعمول به.

المادة 68 : يخضع وضع اللافتات القبلية إلى ...كام المنظمة للإشهار.

تحدد المقتضيات العامة المتعلقة بوضع اللافتات واللافتات القبلية وصيانتها عن طريق التنظيم.

الباب الرابع

الحماية من الأضرار

الفصل الأول

مقتضيات الحماية من المواد الكيميائية

المادة 69 : تهدف مقتضيات الحماية من المواد الكيميائية إلى حماية الإنسان وبيئته من الأخطار التي يمكن أن تنجم عن المواد والمستحضرات والمواد الكيميائية في شكلها الطبيعي أو التي تنتجها الصناعة، سواء كانت صافية أو مدمجة في المستحضرات .

لا تطبق أحكام هذا الفصل على :

1- المواد الكيميائية المعدة لأغراض البحث والتحليل،

2 - المواد الكيميائية المستعملة في الأدوية وفي مواد التجميل والنظافة البدنية، والمواد المتصلة بالمواد الغذائية، ومنتجات الصحة النباتية الموجهة للاستعمال الفلاحي، وكذا المواد المخصبة للتربة ودعائم الزراعة، والمواد ذات الاستعمال الإضافي في الأغذية، وكذلك المتفجرات، وبصفة عامة كل المواد محل إجراء آخر للتصريح أو التصديق أو رخصة مسبقة قبل عرضها في السوق، بهدف حماية الإنسان وبيئته،

3 - المواد المشعة.

المادة 70 : يخضع عرض المواد الكيميائية في السوق إلى شروط وضوابط وكيفيات محددة.

تحدد قائمة المنتجات الخطيرة، والتدابير اللازمة بما فيها المحظورات العامة أو الجزئية، وكل التحديدات المطلوبة وكذا تدابير الإتلاف أو التوطين أو إعادة التصدير.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 71 : بالنظر إلى الأخطار التي قد تشكلها المواد الكيميائية، يمكن السلطة المختصة أن تعلق وضع هذه المواد في السوق سواء كانت المواد الكيميائية مسجلة أو غير مسجلة في القائمة المنصوص عليها في المادة 70 أعلاه، على شرط تقديم المنتج أو المستورد للعنصر أو للعناصر الآتية :

1- مكونات المستحضرات المعروضة في السوق و المتضمنة للمادة .

2 - عينات من المادة أو المستحضرات التي تدخل فيها المادة .

3 - المعطيات المرقمة الدقيقة حول الكميات من المواد الخالصة أو المعزوجة التي تم عرضها في السوق، أو نشرها أو توزيعها حسب مختلف الاستعمالات .

4 - كل المعلومات الإضافية حول تأثيرها على الإنسان والبيئة .

الفصل الثاني

مقتضيات الحماية من الأضرار السمعية

المادة 72 : تهدف مقتضيات الحماية من الأضرار السمعية إلى الوقاية أوالقضاء أوالحد من انبعاث وانتشار الأصوات أو الذبذبات التي قد تشكل أخطارا تضر بصحة الأشخاص، وتسبب لهم اضطرابا مفرطا، أو من شأنها أن تمس بالبيئة.

المادة 73 : دون الإخلال بالأحكام التشريعية المعمول بها، تخضع إلى المقتضيات العامة، النشاطات الصاخبة التي تمارس في المؤسسات والشركات ومراكز النشاطات والمنشآت العمومية أو الخاصة، المقامة مؤقتا أو دائما، والتي لا توجد ضمن قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة، وكذا النشاطات الرياضية الصاخبة والنشاطات التي تجري في الهواء الطلق والتي قد تتسبب في أضرار سمعية.

المادة 74 : في حالة إمكانية تسبب صخب الأنشطة المذكورة في المادة 73 أعلاه، في إحداث الأخطار أو الاضطرابات المذكورة في المادة 72 أعلاه، فإنها تخضع إلى ترخيص.

يخضع منح هذا الترخيص إلى إنجاز دراسة التأثير واستشارة الجمهور طبقا لشروط محددة.

تحدد قائمة النشاطات التي تخضع للترخيص وكيفيات منحه، وكذا الأنظمة العامة للحماية، والأنظمة المفروضة على هذه النشاطات، وتدابير الوقاية والتهيئة والعزل الصوتي، وشروط إبعاد هذه النشاطات عن السكنات وطرق المراقبة، عن طريق التنظيم.

المادة 75 : لا تطبق أحكام المادة 74 أعلاه، على النشاطات والمنشآت التابعة للدفاع الوطني، والمصالح العمومية والحماية المدنية ومكافحة الحرائق وكذا الهيئات ومرافق النقل البري، التي تخضع لأحكام نصوص تشريعية خاصة.

الباب الخامس

أحكام خاصة

المادة 76 : تستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية، المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، والتقليص من التلوث في كل أشكاله.

المادة 77 : يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة.

يحدد هذا التخفيض بموجب قانون المالية.

المادة 78 : تنشأ جائزة وطنية في مجال حماية البيئة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 79 : تدرج التربية البيئية ضمن برامج التعليم.

المادة 80 : في مجال الحماية من الأخطار الناجمة عن القوة القاهرة، يحدد مايأتي :

- إجراءات تقييم الأخطار على مستوى المناطق والأقطاب الصناعية والمنشآت الكبرى،

- إجراءات تنمية المساحات الخضراء في المراكز العمرانية الكبيرة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الباب السادس

أحكام جزائية

الفصل الأول

العقوبات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي

المادة 81 : يعاقب بالحبس من عشرة (10) أيام إلى ثلاثة (3) أشهر، وبغرامة من خمسة الاف دينار (5.000 دج) إلى خمسين ألف دينار (50.000 دج)، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من تخلى دون ضرورة أو أساء معاملة حيوان داجن أو أليف أو محبوس، في العلن أو الخفاء، أو عرضه لفعل قاس

وفي حالة العود تضاعف العقوبة.

المادة 82 : يعاقب بغرامة من عشرة آلاف دينار (10.000 دج) إلى مائة ألف دينار (100.000 دج) كل من يخالف أحكام المادة 40 من هذا القانون.

ويعاقب بنفس العقوبة كل شخص :

- يستغل دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة 43 أعلاه، مؤسسة لتربية حيوانات من أصناف غير أليفة ويقوم ببيعها أو إيجارها أو عبورها، أو يستغل مؤسسة لعرض أصناف حية من الحيوانات المحلية أو الأجنبية،

- يحوز حيوانا أليفا أو متوحشا أو داجنا دون احترام قواعد الحيازة المنصوص عليها في المادة 42 أعلاه.

وفي حالة العود تضاعف العقوبة.

الفصل الثاني

العقوبات المتعلقة بالمجالات المحمية

المادة 83 : يعاقب بالحبس من عشرة (10) أيام إلى شهرين (2) وبغرامة من عشرة آلاف دينار (10.000 دج) إلى مائة ألف دينار (100.000 دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من خالف أحكام المادة 34 من هذا القانون.

وفي حالة العود تضاعف العقوبة.

الفصل الثالث

العقوبات المتعلقة بحماية الهواء والجو

المادة 84 : يعاقب بغرامة من خمسة آلاف دينار (5.000 دج) إلى خمسة عشر ألف دينار (15.000 دج) كل شخص خالف أحكام المادة 47 من هذا القانون وتسبب في تلوث جوي.

وفي حالة العود يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ستة (6) أشهر، وبغرامة من خمسين ألف دينار (50.000 دج) إلى مائة وخمسين ألف دينار (150.000 دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

المادة 85 : في حالة الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 84 أعلاه، يحدد القاضي الأجل الذي ينبغي أن تنجز فيه الأشغال وأعمال التهيئة المنصوص عليها في التنظيم.

وزيادة على ذلك، يمكن القاضي الأمر بتنفيذ الأشغال وأعمال التهيئة على نفقة المحكوم عليه، وعند الاقتضاء، يمكنه الأمر بمنع استعمال المنشآت أو أي نشاط أو منقول آخر يكون مصدرا للتلوث الجوي، وذلك حتى إتمام إنجاز الأشغال والترميمات اللازمة.

إذا لم تكن هناك ضرورة للقيام بالأشغال أو أعمال التهيئة، يمكن القاضي تحديد أجل للمحكوم عليه للامتثال إلى الالتزامات الناتجة عن التنظيم المذكور.

المادة 86 : في حالة عدم احترام الأجل المنصوص عليه في المادة 85 أعلاه، يجوز للمحكمة أن تأمر بغرامة من خمسة آلاف دينار (5.000 دج) إلى عشرة آلاف دينار (10.000 دج) وغرامة تهديدية لا يقل مبلغها عن ألف دينار (1.000 دج) عن كل يوم تأخير.

ويمكنها أيضا الأمر بحظر استعمال المنشآت المتسببة في التلوث إلى حين إنجاز الأشغال وأعمال التهيئة أو تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها.

المادة 87 : تطبق الأحكام الجزائية المنصوص عليها في قانون المرور على المخالفات المتعلقة بالتلوث الناتج عن تجهيزات المركبات.

الفصل الرابع

العقوبات المتعلقة بحماية الماء والأوساط المائية

المادة 88 : عندما تقتضي ضرورات التحقيق أو الإعلام، وبالنظر إلى جسامة المخالفة، يمكن وكيل الجمهورية والقاضي الذي تحال عليه الدعوى، الأمر بإيقاف السفينة أو الطائرة أو الآلية أو القاعدة العائمة التي استخدمت في ارتكاب إحدى المخالفات المذكورة في المادة 52 من هذا القانون.

يجوز للجهة القضائية المختصة أن تأمر في كل وقت برفع الإيقاف إذا تم دفع كفالة تحدد مبلغها وكيفيات تسديدها هذه الجهة القضائية.

تنظم شروط تخصيص الكفالة واستعمالها واسترجاعها طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية.

المادة 89 : يتم الحكم في المخالفات لأحكام المواد 52 و 53 و 54 و 55 و 56 و 57 و58 من هذا القانون من طرف المحكمة المختصة بمكان وقوع المخالفة

و يكون الاختصاص، زيادة على ذلك :

- إما للمحكمة التي تم التسجيل في إقليمها، إذا تعلق الأمر بسفينة أو آلية أو قاعدة عائمة جزائرية،

- وإما للمحكمة التي توجد المركبة في إقليمها، إذا كانت هذه المركبة أجنبية أو غير مسجلة،

- أو لمحكمة المكان حيث يتم الهبوط بعد التحليق الذي ارتكبت المخالفة أثناءه، إذا تعلق الأمر بطائرة.

المادة 90 : يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة من مائة ألف دينار (100.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل ربان سفينة جزائرية أو قائد طائرة جزائرية، أو كل شخص يشرف على عمليات الغمر أو الترميد في البحر على متن آلات جزائرية أو قواعد عائمة ثابتة أو متحركة في المياه الخاضعة للقضاء الجزائري، مرتكبا بذلك مخالفة لأحكام المادتين 52 و53 أعلاه.

وفي حالة العود تضاعف العقوبة.

المادة 91 : في الحالة المنصوص عليها في المادة 53 أعلاه، يجب على الأشخاص المذكورين في المادة 90 أعلاه تبليغ متصرفي الشؤون البحرية بعمليات الغمر أو الصب أو الترميد في أقرب الآجال، وذلك تحت طائلة غرامة من خمسين ألف دينار (50.000 دج) إلى مائتي ألف دينار (200.000 دج).

يجب أن يتضمن هذا التبليغ بالتدقيق الظروف التي تمت فيها هذه العمليات.

المادة 92 : دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 90 أعلاه، وإذا ارتكبت إحدى المخالفات بأمر من مالك أو مستغل السفينة أو الطائرة أو الآلية أو القاعدة العائمة، يعاقب هذا المالك أو المستغل بالعقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على أن يضاعف الحد الأقصى لهذه العقوبات.

إذا لم يعط هذا المالك أو المستغل أمرا كتابيا، لربان السفينة أو قائد الطائرة أو الشخص المشرف على عمليات الغمر من الآلية أو القاعدة العائمة، للامتثال لأحكام هذا القانون المتعلقة بحماية البحر، يتابع بصفته شريكا في ارتكاب المخالفات المنصوص عليها.

عندما يكون المالك أو المستغل شخصا معنويا، تلقى المسؤولية المنصوص عليها في الفقرتين أعلاه على عاتق الشخص أو الأشخاص من الممثلين الشرعيين أو المسيرين الفعليين الذين يتولون الإشراف أو الإدارة، أو كل شخص آخر مفوض من طرفهم.

المادة 93 : يعاقب بالحبس من سنة واحدة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من مليون دينار (1.000.000 دج) إلى عشرة ملايين دينار (10.000.000 دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل ربان خاضع لأحكام المعاهدة الدولية للوقاية من تلوث مياه البحر بالمحروقات والمبرمة بلندن في 12 مايو سنة 1954 وتعديلاتها، الذي ارتكب مخالفة لأحكام المتعلقة بحظر صب المحروقات أو مزيجها في البحر.

وفي حالة العود تضاعف العقوبة.

المادة 94 : يعاقب بالحبس من ستة أشهر (6) إلى سنتين (2) وبغرامة من مائة ألف دينار (100.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل ربان سفينة غير خاضع لأحكام المعاهدة المذكورة أعلاه، يرتكب مخالفة لأحكام المادة 93 أعلاه.

وفي حالة العود تضاعف العقوبة.

المادة 95 : تسري أحكام المادة 94 أعلاه، على السفن الآتية :

- السفن المجهزة بالصهاريج ؛

- السفن الأخرى عندما تكون قوتها المحركة تفوق القوة المحدّدة التي يحددها الوزير المكلف بالملاحة البحرية التجارية،

- آليات الموانئ والناقلات النهرية وكذا السفن النهرية المجهزة بالصهاريج، سواء كانت محركة ذاتيا أو مجرورة أو مدفوعة.

تستثنى بواخر البحرية الجزائرية من تطبيق أحكام المادة 94 أعلاه.

المادة 96 : تطبق داخل المياه الخاضعة للقضاء الجزائري، التي تعبر بها اعتياديا السفن، أحكام المواد 52 و53 و54 و55 و56 و57 و58 من هذا القانون، على السفن الأجنبية حتى لو سجلت ببلد لم يوقع على معاهدة لندن المذكورة أعلاه، بما في ذلك السفن المذكوره في المادة 95 أعلاه.

المادة 97 : يعاقب بغرامة من مائة ألف دينار (100.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج) كل ربان تسبب بسوء تصرفه أو رعونته أو غفلته أو إخلاله بالقوانين و الأنظمة، في وقوع حادث ملاحي أو لم يتحكم فيه أو لم يتفاداه، ونجم عنه تدفق مواد تلوث المياه الخاضعة للقضاء الجزائري.

تطبق نفس العقوبات على صاحب السفينة أو مستغلها أو كل شخص آخر غير الربان، تسبب في تدفق مواد في الظروف المنصوص عليها أعلاه.

لا يعاقب بمقتضى هذه المادة عن التدفق الذي برّرت تدابير اقتضتها ضرورة تفادي خطر جسيم وعاجل يهدد أمن السفن أو حياة البشر أو البيئة.

المادة 98 : يعاقب بغرامة من مائة ألف دينار (100.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج) كل من خالف أحكام المادة 57 أعلاه.

المادة 99 : بغض النظر عن المتابعات القضائية، في حالة إلحاق الضرر بشخص أو بالوسط البحري أو بالمنشآت، يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات و بغرامة من مليوني دينار (2.000.000 دج) إلى عشرة ملايين دينار (10.000.000 دج) كل من خالف أحكام المادة 57 من هذا القانون، ونجم عن ذلك صب محروقات أو مزيج من المحروقات في المياه الخاضعة للقضاء الجزائري.

المادة 100 : يعاقب بالحبس لمدة سنتين (2) وبغرامة قدرها خمسمائة ألف دينار (500.000 دج)، كل من رمى أو أفرغ أو ترك تسربا في المياه السطحية أو الجوفية، أو في مياه البحر الخاضعة للقضاء الجزائري، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لمادة أو مواد يتسبب مفعولها أو تفاعلها في الإضرار ولو مؤقتا بصحة الإنسان أو النبات أو الحيوان، أو يؤدي ذلك الى تقليص استعمال مناطق السباحة.

عندما تكون عملية الصب مسموحا بها بقرار، لاتطبق أحكام هذه الفقرة إلا إذا لم تحترم مقتضيات هذا القرار.

يمكن المحكمة كذلك أن تفرض على المحكوم عليه إصلاح الوسط المائي.

تطبق نفس العقوبات والتدابير على رمي أو ترك نفايات بكمية هامة في المياه السطحية أو الجوفية، أو في مياه البحر الخاضعة للقضاء الجزائري، وكذلك في الشواطئ وعلى ضفاف البحر.

الفصل الخامس

العقوبات المتعلقة بالمؤسسات المصنفة

المادة 101 : تثبت المخالفات بمحاضر يحررها ضباط الشرطة القضائية ومفتشو البيئة في نسختين، ترسل إحداهما إلى الوالي والأخرى إلى وكيل الجمهورية.

يؤدي مفتشو البيئة اليمين الآتي نصها : " أقسم بالله العلي العظيم أن أؤدي وظيفتي بأمانة وإخلاص وأن أحافظ على سرّ المهنة وأسهر على تطبيق قوانين الدولة ".

المادة 102: يعاقب بالحبس لمدة سنة واحدة (1) وبغرامة قدرها خمسمائة ألف دينار (500.000 دج) كل من استغل منشأة دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة 19 أعلاه.

ويجوز للمحكمة أن تقضي بمنع استعمال المنشأة إلى حين الحصول على الترخيص ضمن الشروط المنصوص عليها في المادتين 19 و20 أعلاه، ويمكنها أيضا الأمر بالنقل المؤقت للحظر.

كما يجوز للمحكمة الأمر بإرجاع الأماكن إلى حالتها الأصلية في أجل تحدده.

المادة 103 : يعاقب بالحبس لمدة سنتين (2) وبغرامة قدرها مليون دينار (1.000.000 دج) كل من استغل منشأة خلافا لإجراء قضى بتوقيف سيرها، أو بغلقها اتخذ تطبيقا للمادتين 23 و 25 أعلاه، أو بعد إجراء حظر اتخذ تطبيقا للمادة 102أعلاه.

المادة 104 : يعاقب بالحبس لمدة ستة أشهر(6) وبغرامة قدرها خمسمائة ألف دينار (500.000 دج) كل من واصل استغلال منشأة مصنفة، دون الامتثال لقرار الإعذار باحترام المقتضيات التقنية المحددة تطبيقا للمادتين 23 و 25 أعلاه في الأجل المحدد.

المادة 105 : يعاقب بالحبس لمدة ستة (6) أشهر وبغرامة قدرها خمسمائة ألف دينار (500.000 دج) كل من لم يمتثل لقرار الإعذار في الأجل المحدد لاتخاذ تدابير الحراسة أو إعادة منشأة أو مكانها إلى حالتهما الأصلية، بعد توقف النشاط بها.

المادة 106 : يعاقب بالحبس لمدة سنة واحدة (1) وبغرامة قدرها مائة ألف دينار (100.000 دج) كل من عرقل الأشخاص المكلفين بالحراسة والمراقبة أو إجراء الخبرة للمنشآت المصنفة، أثناء أداء مهامهم.

الفصل السادس

العقوبات المتعلقة بالحماية من الأضرار

المادة 107 : يعاقب بالحبس لمدة ستة (6) أشهر وبغرامة قدرها خمسون ألف دينار (50.000 دج) كل من أعاق مجرى عمليات المراقبة التي يمارسها الأعوان المكلفون بالبحث ومعاينة مخالفات أحكام هذا القانون.

المادة 108 : يعاقب بالحبس لمدة سنتين (2) وبغرامة قدرها مائتا ألف دينار (200.000 دج) كل من مارس نشاطا دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة 73 أعلاه.

الفصل السابع

العقوبات المتعلقة بحماية الإطار المعيشي

المادة 109 : يعاقب بغرامة قدرها مائة وخمسون ألف دينار (150.000 دج) كل من وضع أو أمر بوضع أو أبقى بعد إعذار، إشهارا أو لافتة أو لافتة قبلية في الأماكن والمواقع المحظورة المنصوص عليها في المادة 66 أعلاه.

المادة 110 : تحسب الغرامة بمثل عدد الإشهارات و اللافتات واللافتات القبلية موضوع المخالفة.

الباب السابع

البحث ومعاينة المخالفات

المادة 111 : إضافة إلى ضباط و أعوان الشرطة القضائية العاملين في إطار أحكام قانون الإجراءات الجزائية، وكذا سلطات المراقبة في إطار الصلاحيات لمخولة لهم بموجب التشريع المعمول به، يؤهل للقيام بالبحث و بمعاينة مخالفات أحكام هذا القانون :

- الموظفون والأعوان المذكورون في المادة 21 وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية،
- مفتشو البيئة،
- موظفو الأسلاك التقنية للإدارة المكلفة بالبيئة،
- ضباط و أعوان الحماية المدنية ،
- متصرفو الشؤون البحرية ،
- ضباط الموانئ،
- أعوان المصلحة الوطنية لحراسة الشواطئ ،
- قواد سفن البحرية الوطنية،
- مهندسو مصلحة الإشارة البحرية ،
- قواد سفن علم البحار التابعة للدولة،
- الأعوان التقنيون بمعهد البحث العلمي التقني و علوم البحار،
- أعوان الجمارك.

يكلف القناصلة الجزائريون في الخارج بالبحث عن مخالفات الأحكام المتعلقة بحماية البحر وجمع كل المعلومات لكشف مرتكبي هذه المخالفات، وإبلاغها للوزير المكلف بالبيئة والوزراء المعنيين.

الباب الثامن

أحكام ختامية

المادة 112 : تثبت كل مخالفة لأحكام هذا القانون و النصوص المتخذة لتطبيقه بموجب محاضر لها قوة الإثبات.

ترسل المحاضر تحت طائلة البطلان، في أجل خمسة عشر (15) يوما من تحريرها إلى وكيل الجمهورية وكذلك إلى المعني بالأمر.

المادة 113 : تلغى أحكام القانون رقم 83-03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلق بحماية البيئة.

تبقى النصوص المتخذة لتطبيق القانون المذكور أعلاه سارية المفعول إلى غاية نشر النصوص التنظيمية المنصوص عليها في هذا القانون، وذلك في أجل لا يتجاوز أربعة وعشرين (24) شهرا .

المادة 114 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003.

عبد العزيز بوتفليقة

قانون رقم 03 - 05 مؤرّخ في 13 ربيع الثاني عام 1424 الموافق 14 يونيو سنة 2003، يتضمّن قانون المالية التكميلي لسنة 2003 (استدراك).

الجريدة الرسمية - العدد 37 المؤرّخ في 14 ربيع الثاني عام 1424 الموافق 15 يونيو سنة 2003.

- الصفحة : 8 - الجدول (ج) (تابع) - السطر 19 :

" - ينقل مبلغ 2.000.000 الوارد في البند " مقابلات هبات سنة 2003 " من العمود الأول " مبلغ اعتمادات الدفع" الى العمود الثاني "مبلغ ترخيصات البرنامج".

(الباقي بدون تغيير).